

الحالة والحل:  
فرضيات أولية لتصويب  
الصراع السياسي  
إلى اطره الاجتماعية



«أنا لا أكتب كي أناال رضاءكم... بل ينبغي عليكم أن تتعلموا شيئاً»

جوتة

«أنا لا أستطيع أن أكون إلا ابناً لطبقتي»

لورد سالزبري

## فاتحة - حين كتبت

هذا بيان سياسي؛ ضرورة تاريخية؛ نعم مؤولع الى أقصى ما يمكنك افتراضه؛ لا افترض حياديتة، على الاطلاق؛ لكنني اوقع مع هذا "بصدقة العلمي" الى النهاية؛ هو رو "الحضر" على "البدو".

فكرة هذا الكتاب ليست بالحديثة؛ برأت بمخيلتي بأواسط ٠٧؛ أهيلتها؛ لكنني مع جملة أحرار ٢٠٠٩ لا اراديا و جرت نفسي أتبناها؛ قررت أن لا بد للأحد من توصيف ووافع ما يحدث على الساحة.

أبدراً ليس بذلك التعقيد محتوى هذا الكتاب؛ ببساطة أحاول أن أصوب الصراع السياسي الكويتي الى جذوره الاجتماعية؛ اوعي بان هذا صراع اجتماعي صرف بين كيانات فئوية متغايرة خلفها ليس سياسياً على الاطلاق؛ ثم اوقع بجملة شواهد وأدلة تثبت ما أذهب اليه. ثم اني لا أشدد على التناحر الفئوي للجماعات الاجتماعية الكويتية المختلفة؛ فاني أوضع معالم تغايرها. اذل هذه هي "الحالة".

\* \* \*

فرضيتي الاساسية هي اني أرى أن الكويت منذ التحرير هي ساحة لصراع اجتماعي بين جماعات اجتماعية متضادة؛ أرى أن هذا الصراع الاجتماعي تغفى طوال فترة التسعينات خلف الصراع السياسي الايدلوجي؛ فتبت رؤيتة طوال التسعينات على انه صراع بين المسلمين و الليبراليين؛ صراع بين محافظيين و تحريين؛ صراع بين وداعة اقتصاد السوق ودعاة دولة الرعاية الاجتماعية؛ أما أن الصرف وحدها شاءت ان يكون الاسلاميين و المحافظيين ودعاة اقتصاد دولة الرفاه الاجتماعي "بدو"؛ وأن يكون الليبراليين و التحريين ودعاة اقتصاد السوق "حضر"؛ لكن اللان ٢٠١٠ سقطت كل اللقنة؛ بان الوجهة الحقيقي لهذا الصراع: هو صراع اجتماعي صريح بين "الحضر"

و"البدو"؛ لا يلعب فيه العامل الليرلوجي كما سابين لاحقاً الا دوراً ثانوياً. لا مجال لأي ادعاءات بوقنية، هذا الصراع؛ لا مجال لأي ادعاءات بأن هذا الصراع نتيجة فتنه مسببة؛ هو صراع وديمومي مستمر في حركته منذ التحرير؛ علانيته، الحالية؛ خلعه لعباءته المحتسرة هو نتيجة لارتفاع سقف الحريات في الأونة الاخيرة.

الفرضية الاخرى التي ارفع بها؛ هي التمايز والاختلاف "البدوي" عن باقي مكونات المجتمع الكويتي؛ خصصت الثلاث فصول الأولى لهذا الهدف؛ أمهد باسترجاع تاريخي لمكونات المجتمع الكويتي في الكويت - الامارة؛ ثم أسرد فوراً على الهدف: هل البدوي كان مولطناً كويتياً في الكويت - الامارة؟ في الفصل الثاني أتحدث عن آلية احوال وفرض البدوي في المجتمع الكويتي عبر التجنيس العشوائي؛ لما الفصل الثالث فجدله وارضع: "الكويتيين الجرد" ماذا احضروا لهذا البلد؟ ماذا كانت نتيجة التجنيس العشوائي؟ هل تقدمت الكويت أم تأخرت؟ هل ساد النظام أم ساد الفساد؟ ما المفاعيل الاجتماعية للثقافة "البدوية" الرجعية حكماً على المجتمع الكويتي؟

في سبيل ذلك ناقشت جزئيات عديدة في جملة من الفصول؛ بقراءتها جميعها أنجم في اقتناع القارئ بهذه الفرضيات.

لما الحلول فكانت مباشرة و بسيطة جداً؛ ناقشتها في الفصلين السادس والسابع؛ اذلا كانت التجربة الديمقراطية الكويتية، ناشلة، فكيف يمكن الرجوع عن هذه التجربة الديمقراطية، واستبدالها بديمقراطية.

\* \* \*

اذلا أنا ابدأ هذا الكتاب بتمهيد أساسي اوضع به التركيبة الاجتماعية الكويتية القديمة، الحالية من "البدو"؛ ثم مباشرة ابين تمايز العنصر البدوي "الغريب" عن باقي مكونات المجتمع الكويتي قبل الاستقلال؛ وذلك بتناولي لمفهوم المحوطنة في تلك الفترة؛ هل هم مرتزقة ام نولة جيش وطني؟ هل وفعولاً خسرانهم كاملة، لم لم يعترفوا بساطان لشيوخ الكويت عليهم؟ هل وظفهم المحاكم كعداوية، ضد أهل الكويت - الحرينة؟ اذلا هل هم كويتيين؟

في الفصل الثاني اختصر الامر فأكتفي بقراءة سريعة، لاحصاء ١٩٥٧؛ كيف أصبحت "الأقلية البدوية" فجأة أغلبية، مجتمعية؟ هذا هو التناقض الأساس.

بعدها أحاول أن أبين آثار هذه الاغلبية المجتمعية الجديرة "فالكويت تسقط في رمال الصحراء"؛ ماذا قدم القادوسون الجرد للكويت؟ سياسيا أتناول "اللبهجة" الشيوعية، التي سادت الخطاب السياسي مؤخرًا؛ أتناول المطالبات الشعبية "اللبدو"؛ أتناول الفساد المنظم؛ أتناول سياسات تبديد الثروة؛ ثم أخرج الى المفاعيل الاجتماعية - الثقافية لتدفع "اللبدو" الى المجتمع الكويتي ثم أنهي الفصل بالتساؤل: هل استطاع هؤلاء "اللبدو" تحويل نفوذهم السياسي الى مكاسب اقتصادية؟ أين موقع "اللبدو" في التركيبة الاقتصادية الكويتية؟.

ولا يشكل "اللبدو" حاليا غالبية القوى المعارضة؛ فاني في الفصل الرابع وجدت نفسي مضطرا للتفصيل في مظاهر هذه "المعارضة الجديرة"؛ توصيفها؛ بيان جزورها في المودلة سابقا؛ احتكارها "برويا" ينجح تماما في إيصال ما أريد إيصاله: هي ليست معارضة وطنية وإنما تعبير سياسي لمصالح فردية؛ ثم إنني أحاول رسم معالم خلل هذه المعارضة؛ كيف تستقيم إصلاحياتها مع خرقها للقوانين؟ كيف تستقيم مثالياتها مع استنزاق رموزها؟

في الفصل الخامس أخوض محاولتي السوسيولوجية الكبرى؛ بها أحاول أن احدد استقطات الصراع الاجتماعي الحضري - البروي ضمن إطاراته السياسية والاقتصادية وتأثيراته الاجتماعية.

في الأطار السياسي اكتفيت بابرار الاصطفاف الفتوي الذي صاحب جملة استجوابات و تضايا سياسية؛ وكيف هذه المعطيات للدلالة على الليات التي وظفها "اللبدو" في صراعهم الاجتماعي ضد "الحضر"؛ بذلك أدلل بها على ديمومة هذا الصراع الاجتماعي؛ لما حين أروت تناول هذا الصراع ضمن إطاراته الاقتصادية فاني وجدت نفسي مضطرا أن أفضل أدلا في التركيبة الطبقة للمجتمع الكويتي؛ وثانيا في معالم الشكل الرأسمالي للاقتصاد الكويتي ثم بعدها أتناول الأطار الاقتصادي للصراع الاجتماعي بين "اللبدو" و "الحضر". انتقلت بعدها الى معالجة لبنية المجتمع الكويتي اجتماعيا فاطرح مفهوم "التناشر الاجتماعي" بين مكونات هذا المجتمع المتنافرة وكذلك مفهوم "الغزلة الاجتماعية" التي حاولت بيان معالمها في هذا المجتمع ولكنني عجزت عن قياسها علميا. ثم بايجاز شديد ختمت هذا الفصل بالحوض في مسببات هذا الصراع الاجتماعي.

لارتباطها العضوي بالموضوع؛ افردت الفصل السادس للنقاش حول حالة "الدمقرطة"

في الكويت؛ هل هي ديمقراطية منة؟ هل تنجم تجربة ديمقراطية بدون ضرائب؟ ما نتائج الشكل الغريب للهيكلة الاقتصادية الكويتية على هذه التجربة؟ ثم هل تستقيم الديمقراطية في مجتمع منقسم فئويا كالكويت؟ لأصل بهذه التساؤلات إلى النقطة الأساس: هل الإصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الديمقراطية في مصلحة "الحضر" أم أن راجبهم الرئيسي هو العمل على تمهيد هذه "التجربة"؟

وإذا انتهيت إلى خيالية التجربة الديمقراطية الكويتية؛ وعدم مواءمتها المصلحية لفئة "الحضر" كانت منطقياً أن اخصص الفصل التالي لجدل نظري حول ألية التفاوض عن هذه التجربة.

لما الفصل الثامن فقد كان نظرة متعمقة على مركبات العقلية "البدوية"؛ فناقشت مركبات عدة تتحكم بتصرفات "البدو" منها حاجس التضارب العنصري؛ ثقافته استنزاف الموارد؛ مركب اللانا المتضمية؛ وأخيراً خطاب الكراهية "البدوي" تجاه الآخر. وختيمت هذا الكتاب بسرد تفصيلي - تحليلي لاحدى معارك "البدو"؛ الانتخابات الفرعية ٢٠٠٩ و نتائجها.

ثم لني وأثناء تحضيرات طباعة هذا الكتاب وإذا فوجئت بالفتنة اللطائفية الاخيرة "صيف ٢٠١٠" اضطررت للإضافة ملحق توضيحي لأهلل به تبعاتها.

ثم لني إذا رسم الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي على انه حجر أساس الأزمات السياسية المتعاقبة؛ إذ اعتبرته لب الصراع السياسي الحالي فإن هذا لا يعني أبدأ لني أجبر على تجاهل اعتبارية الدور الشيعي؛ "الشيعية" كجماعة اجتماعية منفصلة هم الآخرين أيضاً انغمسوا في هذا الصراع الاجتماعي المحلي؛ حيناً اصطفوا مع البدو وحيناً مع الحضر وحيناً أخرجوا الاثنين معاً؛ "تقية" يسعون بها خلف مصالحهم الخاصة. أنا اثبت هذا الصراع الحضري / الشيعي؛ لا تجاهله على الاطلاق. كوني لم أنقل في هذا "المبحث" بالدور الشيعي في هذا الصراع فإن هذا يرجع لرغبتني في تسليط الضوء تفصيلاً على الصراع المحوري: الحضري / البدوي.

فرضياتي في نهاية المطاف واضحة: هذا صراع اجتماع صرف بين كيانات فئوية متغايرة "بدو / شيعية / حضر" خلافها ليس سياسياً على الاطلاق.

هو عمل يظرد (Work in Progress) "لهذا أوليته"؛ فرضيات / قضايا هذا الكتاب

غابته، بكر لم يطرقها أحد؛ أكتشفها مفرداً؛ لكنني حذر جداً في طبيعته، قاعدتي القرآنية؛ لا أودع إلا القارئ الفطن واسم الأدراك / المعرفة: اللاتجانسيا ومن في حكمهم.

هو عمل نظري؛ أنا أشرد على هذه النضوبية؛ أصر عليها. غير هذا، العامة؛ أشباه المثقفين؛ هؤلاء عليهم إضاعة وقت فراغهم بغيرها في أشياء أكثر استماعاً.

وكأي عمل جري؛ هو خاضع للنقد؛ هو خاضع للتقييم والتحليل والفضح؛ لكن هنا أتوقف؛ لن أسمع لهذا الكتاب أن يكون تحت رحمة مرتزقة القلم؛ لن أتهاون مع الانتقادات الشعبية اللا-علمية.

بعد هذا الكتاب تسقط الكثير من الخرافات واللوهام هذا هو التصول الذي ينشده؛ لما الثابت فيه، فهو "علمية"؛ لا أقول شيئاً إلا بسند؛ لا افترض شيئاً إلا بمرجع أو مصدر؛ استخدم منهجيات مختلفة؛ أخذ القارئ من يده؛ أنير له الطريق؛ أنا نشته في هذه النقطة؛ لربن له تلك؛ لكنني لا أتحمّل تلقائية رفض الفهم؛ التنصب اللاعبي لدى العقول المتعجزة؛ إذ أرفض "المكابرات العقلية" فاني ألجأ إلى التقرير؛ سأريك ما لا تبرير رأيت؛ لن أخجل من قول الحقيقة المجردة؛ لن أستعي من تسمية الأمور بمسمياتها؛ من تعرية من يجب تعريتهم؛ لن أتروى من تحطيم أصنامكم المجلته؛ من قتل بقراكم المقدسة.

كما الحشرات الطائرة تتساقط أمام ضوء المصباح؛ كما أوراق الشجر تتساقط خريفنا خدونا من الشتاء القاسي؛ تسقط طروحات غوغاء اليوم أمام المنطق العلمي؛ على الخائفين من التاريخ الاختباء بمنازلهم؛ على الخائفين من الحقيقة، اغلق عيونهم.

الكويت في ٢٦/٩/٢٠١٠

## تمهيد مبدئي

قبل رمزية بزوغها كمصدر ثري للنفط في الخمسينات من القرن الماضي تكونت الكويت - الامارة من عدة تركيبات اجتماعية متناظرة؛ بل لعلها متغايرة لكنها جميعا قبلت التعايش فيما بينها في منظومة اقتصادية متكاملة كفلت لها الحفاظ على السلم الاجتماعي بين فئاتها المتفاوتة؛ سواء داخل سور المدينة القديمة أو في الصحراء المحيطة بالسور "عريب الدار" أو حتى في التجمعات الحضرية في القرى التابعة للكويت في الفنتاس؛ الجهراء؛ الفحيحيل وغيرها؛ غير أن هذا النسيج الاجتماعي البدائي تعرض لهزات عنيفة لاحقا لعام ١٩٥٧ بسبب تدفق جحافل هجرات متتالية غيرت التشكيلة الاجتماعية ومهدت السبيل لاحقا للصراع السوسولوجي الذي يشهده المسرح السياسي في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٠.

١- عريب الدار: جماعات رحل بدوية ذات امتدادات قبلية مختلفة تنزل بالقرب من أسوار الكويت - العاصمة صيفا ويشاركون بالنشاط الاقتصادي عبر المشاركة بفعالية الفوص الموسمية وعند ظهور سهيل يترحلون خلف الكلاً طلباً للرعي.

ما أريد تميزه في هذا الصدد هو الفرق بين "عريب الدار" كعضو فاعل ذو ارتباط بالمجتمع الكويتي وبين قبائل رحل فرضت العزلة على نفسها ولا تعترف بموطن وتمتاز بتغيير ولائها السياسي من حاكم الى آخر؛ ثم أن أغلب "عرباء الدار" في مرحلة تاريخية أو أخرى اندمجوا مع الخليط الحضري داخل السور عكس القبائل البدوية الرحل الغربية؛ في كتابه "الكويت وجاراتها"؛ يذكر ديكسون هذه الفئة الثالثة "عريدار" ويضعهم في مرتبة ما بين "الحضر من سكان المدن" و"البدو". أنظر

ديكسون؛ ه. رب. الكويت وجاراتها. ترجمة فتوح عبدالمحسن الخترش. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٩٥ ص ١٠٣.

عريب الدار	القبائل الرحل
عشائر متماسكة اجتماعيا ذات أصول قبلية واحدة	عشائر متماسكة اجتماعيا ذات أصول قبلية واحدة
شبه متحضرة - مع احتفاظها ببضعة خصائص حياتها البدوية القديمة	محافظة على أسلوب حياتها البدوي
تتفاعل مع باقي مكونات المجتمع الكويتي	تمتاز بالعزلة القبلية والانغلاقية
ولائها ثابت و دائم لحكام الكويت	في فترات تاريخية محددة دانت بالولاء لحاكم الكويت - تغيير ولائاتها باستمرار
حتى في حالة ترحلها السنوي؛ فإنها تعود دائما عاما بعد عام لأماكن استقرارها في الكويت - المدينة	تترحل باستمرار - لا تعترف بموطن أو مستقر

قبل هذا تشكلت التركيبة الاجتماعية للكويت - الامارة من مجموعة اجتماعية "حضرية" جزء كبير منها ذو أصول نجدية؛ شبه متجانسة؛ مهيمنة؛ عملت بالفوس والتجارة والى حد ما صيد السمك؛ مع وجود طفيف لبعض فخذ القبائل المتحضرة داخل سور المدينة القديمة؛ شاركوا المجموعة الحضرية في العمل بالفوس والتجارة؛ تلتها مجموعة من الهجرات من فارس والعراق عملت في بعض المهن الحرفية الوضيعة (قلافة؛ كندرة؛ حدادة؛ بناء؛ صفارة؛ خرازة؛ ندافه) إضافة لمجموعات اجتماعية من "القروية" اهتموا الزراعة في القرى المحيطة بالكويت - العاصمة؛ كما كان هناك وجود ملحوظ "لعرب الدار" في الصحراء المحيطة بأسوار المدينة القديمة؛ كما انه في فترات مختلفة من تاريخ الكويت سكنت قبائل عدة مناطق مختلفة من مناطق الكويت الا انها امتازت بكثرة الترحل والتنقل في ارجاء شبه الجزيرة العربية المختلفة؛ داخل وأحياناً كثيرة خارج مناطق سيطرة "بن صباح"؛ مما لا يؤهلها لاطلاق لقب سكان الكويت عليها؛ اذ يعرف قاموس ميريام - وبستر الشامل الاقامة والسكن على انه الاستقرار بمكان واحد لمدة تزيد عن ٢٠ سنة<sup>٢</sup>.

هذا الجماعات الاجتماعية التي لم تكن قد تطورت الى طبقات مستقلة بعد شكلت وحدة اقتصادية تفاعلية فيما بينها؛ تعتمد كل جماعة منها على باقي الجماعات لتلبية حاجات أساسية؛ "فعراب الدار" يحتاجون المدينة لشراء متونتهم؛ و"القروية" يحتاجونها لبيع محصولهم الزراعي؛ بينما يعتمد سكان المدينة على "القروية" و"عرب الدار" لنعاش حركة التجارة والبيع؛ وعلى "عرب الدار" لايجاد أيدي عاملة رخيصه للمشاركة في موسم الفوس<sup>٣</sup>؛<sup>٤</sup>.

٢- أنظر قاموس ميريام - وبستر الشامل تحت "Residency" or "inhabitation".

٣- في هذا الصدد نحن مره أخرى نتحدث عن "عرب الدار" وليس عن القبائل البدوية الغربية عن النسيج الاجتماعي الكويتي؛ فمشاركة قبائل البدو الرحل في أي تفاعل (اقتصادي / اجتماعي/سياسي) مع أهل الكويت كانت دائمة محدودة مشروطة دائماً بعوامل عدة؛ منها عدم استقرار تلك القبائل وتنقلها الدائم؛ إضافة لظروف السياسية الاقليمية اذ امتازت هذه القبائل بتغيير ولائها السياسي من حاكم لحاكم مما منعها أحياناً من دخول الكويت - المدينة.

٤- ما أورده هنا هو تحليل على أساس اجتماعي - عرقي لأهل الكويت - الامارة في تلك الفترة؛ اما آلية التصنيف الطبقي التقليدي المعتمدة على ملكية وسائل الانتاج فيوردها "خلدون النقيب" في كتابه "صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت" كالآتي:

١-التجار ( شكلت النخبة التجارية طبقة اجتماعية شبه منغلقة على ذاتها تشكلت أغلبها من العوائل الحضرية - السنية الكبيرة ).

٢-الوجهاء البارزون الذين منهم ربانة السفن ورجال الدين والقضاء والكتابة ومساکوا الدفاتر (عادة ما يوظفون من قبل أقرباء التجار أو حتى من صميم الطبقة التجارية) ١٥٪

٣-الفنيون واصحاب المحلات ١٩٪

٤-البجارة والخدم ٤١٪

- وتجدر الإشارة الى أن هناك درجات داخل كل واحدة من هذه الطبقات ؛ فخدم المنازل كانوا يأتون في درجة أدنى من البجارة في الترتيب الاجتماعي مثلاً. أنظر

النقيب ؛ خلدون. صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت. بيروت: دار الساقي ١٩٩٦. ص٥٦

هذا داخل الكويت - الامارة؛ لكن أيضا داخل الكويت - المدينة كانت العلاقات الاقتصادية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة موجودة؛ فأهل المدينة اعتمدوا على القلايف لبناء سفنهم التجارية؛ وعلى الكنادرة لجلب الماء العذب وعلى باقي الفئات لاداء أعمال مهنية عدة والمشاركة بموسم الغوص السنوي .

هذه العلاقات الاقتصادية النفعية المتبادلة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة حافظت على السلم الاجتماعي وخلقّت إحساس حقيقي بين هذه الفسيفساء الكويتية بوحدة المصير والمستقبل المشترك مما خلق فعليا المجتمع الكويتي الواحد؛ لكن في تلك الفترة ظلت القبائل البدوية عنصر غريب على هذا المجتمع بل عنصر معادي أحيانا؛ في الفصل الثاني من هذا الكتاب؛ سنتطرق لآلية فرض "البدو" على التركيبة الاجتماعية الكويتية من خلال التجنيس العشوائي في الفترة ما بين ١٩٥٧-١٩٨٨ .

## الفصل الأول

”معيارو مفهوم المواطنة في الكويت  
الامارة عند بدو الصحراء“

ما هو مفهوم ومعيار المواطنة في الكويت - الامارة قديماً؟ هل كل من سكن الكويت مدينة وصحراء لفتهه محددته بتاريخ معين يستحق صفة المواطنة؟ هل تحدد المواطنة بمقياس الولاء للحاكم؟ أم يحددها انصياع المواطن لقوة القانون؟ أو مشاركته بواجبات معينة كدفع الضرائب والدفاع عن الدولة؟

في حين تعرف "موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة" المواطن على انه "العضد الفاعل في مجبوعته سياسية معينة، يهتم داخلها بمحقق معينة، ويؤدي واجبات تلك العضوية"<sup>٦</sup>؛ تشدد نظرية "البعد النفسي للمواطنة" "Psychological dimension" على "أهمية وجود شعور تدري بالانتماء؛ تعلق عاطفي وإحساس بهوية محددة ومعرفته يتشارك فيها مدعي المواطنة، مع باقي عناصر المجتمع"<sup>٧</sup>؛ فكيف كان لدى البدو في تلك الفتره أي إحساس بالانتماء للكويت أو أي نوع من انواع التعلق العاطفي بهذه الارض وهم القبائل الرحل التي امتازت بكثرة التنقل والحركة؟

وهل تمتع هولاء البدو الرحل الغرباء تماماً بأي هوية مشتركة مع سكان الكويت - المدينة؟ ثم إن التاريخ لا يذكر أية حقوق مواطنة حازتها هذه القبائل الرحل في الكويت؛ حتى واجبات المواطنة الاساسية المفروضة على سكان الكويت - المدينة؛ كالضرائب مثلاً لا نجدتها مفروضة على الطبقات الغنية من هولاء البدو الرحل؛ بل أن نظرة السلطة - قديماً لهم لم تكن الا عين نظرتها لغرباء لا يجب السماح لهم بدخول المدينة الا بشروط؛ منها تجريدهم من سلاحهم<sup>٨</sup>. ثم اننا اذ حددنا المواطنة بمقياس الولاء للحاكم فكيف نتعامل مع قبائل ذات نفس سياسي قصير تغير ولاءاتها باستمرار؟

٥- في الجزيرة العربية في الفتره التاريخية المقصوده كان الحاكم هو الدولة "L'État, c'est moi" فيصبح الولاء للحاكم هو الولاء للدولة؛ والولاء للدولة في بعض التعريفات البدائية هو المواطنه.

٦- أنظر موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة؛ النسخة الالكترونية تحت "Citizenship".

٧- للمزيد حول نظرية "البعد النفسي للمواطنة" أنظر

Carens, Joseph. (2000). Culture, Citizenship, and Community: A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness. New York: Oxford University Press

٨- حول منع "البدو" من دخول الكويت - المدينة الا بعد تجريدهم من السلاح أنظر الكويت من الامارة الى الدولة. تحرير احمد الرشيدى. الكويت: دار سعاد الصباح؛ ١٩٩٣. ص ٥٢؛ نقلاً عن لوريمر.

## مرتزة ام جيش وطني : البدو وقود معارك!

شكل "البدو" من أبناء القبائل النسبة الاكبر من شهداء معارك الكويت - الامارة؛ ولا يستطيع أحد تجاهل هذه النسبة الموثقة؛ وغالبا في حدم الصراع السوسولوجي الحالي تستخدم هذه المرافعة كدلالة على "كويتية" البدو؛ قدم وجودهم على هذه الارض؛ ولاؤهم لها.

غير أن هذا طرح سطحي يتجاهل دراسة الظروف السياسية و طبيعة معيشة هؤلاء البدو في تلك الفترة التاريخية بالمقام الاول؛ إذ أن مشاركتهم بهذه الحروب لم تكن من باب الدفاع عن وطن أو تلبية نداء الحاكم وإنما كانت مدفوعة دائما برغبتهم المستمرة في السلب والنهب وجمع "الشرهات" من الحكام. قراءة بسيطة محايدة في تاريخ معارك الكويت - الامارة كفيل بتبيان هذه الفرضية.

في معركة الجهراء ١٩٢٠؛ حين فوجيء الشيخ سالم المبارك بحجم الحشود الاخوانية وإزاء ضعف الاستعدادات الكويتية أرسل مبعوث في طلب العون من قبيلة لا تدين له بالولاء تتنقل داخل الاراضي العراقية في مقابل نظير مادي.

ففي هذا الصدد يذكر "عبدالعزیز الرشيد" في "تاريخ الكويت" الآتي:

"لما سالم فلم يبدر عليه شيئا من الخوف بل شرع يستعد بهدوء وسكون؛ فاستدعى قبيلته شهر وكانت له ذللك قاطنة على سفوف فاجابت وانزلها الجهمري مغرقا عليها للاموال الطائلة"<sup>٩</sup>.

بتحليل هذه الاحداث التاريخية أشدد على الحقائق الآتية:

١- موطن "شمر" كان في منطقة صفوان<sup>١٠</sup> التابعة للدولة العثمانية ومن ثم العراقية منذ ١٩٠٢ حين احتلوها بعد خلافهم مع مبارك الكبير. اذا لم يكن "ابن اطواله" ومن معه من مواطني الكويت - الاماره؛ ما الذي يدفع أجنبي للهبوب لنجدة حاكم لا يدين له بالولاء؟ هذا ينقلنا للنقطة الثانية.

٩- كثير من الكتب تناولت هذه الواقعة منها

الرشيد؛ عبدالعزیز. تاريخ الكويت. بيروت: مكتبة الحياة؛ ١٩٧١. ص ٢٥٢.

١٠- المعاهدة الانجلو- عثمانية لعام ١٩١٣ رسمت حدود الكويت الشمالية كالاتي: ترى حكومة صاحب الجلالة أن خط الحدود في الشمال هو الخط الممتد من خور الصبيبه والذي يمر مباشرة من جنوب ام قصر وصفوان الى جبل سنام ومن هناك الى الباطن. أنظر

المذكور الموجه من حكومة صاحب الجلالة الى الحكومة العثمانية بتاريخ ١٨ يوليو ١٩١٢.

٢- قام الشيخ سالم المبارك بتوزيع الاموال عليهم قبل المعركة؛ لماذا قام الشيخ سالم المبارك بتوزيع الاموال الطائلة على "ابن اطواله" ومن معه؟

الجواب العقلاني لانهم جنود مستأجرين؛ يقاتلون دفاعا عن من يستأجر خدماتهم .  
في هذا الجانب تبرز أهمية ميقات توزيع الاموال: "المرتزة" وحدهم يقبضون أجورهم مقدما .

هنا نستطيع توصيف سلوك قبلي محدد؛ يتكرر كثيرا في المشهد السياسي في شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة: القبائل تظهر كجماعات مقاتله متغيرة الولاء تخدم من يشتري خدماتها الحربية؛ تشارك بالمعارك المختلفة أملا منها بالنصر السهل ومن ثم كسب غنائم .  
هذا ما جعل أعداد القتلى من القبائل في معارك الكويت - الامارة تتضخم الى هذه النسبه العاليه .

اذا المشاركة بهذه المعارك و الموت فيها لا يكسب المشاركين فيها صفة المواطنة مادامت هذه المشاركة مشروطة بمقابل مادي؛ ثم إن صفة مواطنة هولاء "البدو" تقيم تقابلا حادا مع حقيقة انهم جبلاوا على تغيير ولاؤهم للحاكم؛ في خضم المعارك القتالية أحيانا<sup>١١</sup> .  
في معركة "الصريف" ١٩٠١؛ خانت قبائل "بنوهاجر"؛ "عتيبه"؛ "مره" مبارك الكبير بعد أن بدأت المعركة وهي موالية له مما ساهم في هزيمته العسكرية؛ ولم يبق معه الا "حضر" أهل

---

كما أن مذكره السير "برسي كوكس"؛ المندوب السامي البريطاني بالعراق الى الوكيل السياسي بالكويت بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٢ تقول "ارجو النظر الى مذكرتك رقم (٥٢/اس) المؤرخة في ابريل ١٩٢٢؛ والمرفقة برسالة من شيخ الكويت المؤرخه في ١٧ شعبان ١٣٤١؛ الموافق ٤ ابريل ١٩٢٢؛ والتي يفهم من محتواها مطالبته بان تكون حدود الكويت مع العراق كالآتي: من تقاطع وادي العوجة بالباطن؛ ثم الى الشمال على طول الباطن الى نقطه جنوب خط العرض صفوان مباشرة؛ ثم شرقا مرورا بجنوب ابار صفوان؛ جبل سنام وام قصر؛ تاركا هذه المناطق للعراق؛ ثم الى تقاطع خور الزبير مع خور عبدالله؛ والشيخ احمد في الوقت نفسه يدعي بان الجزر التاليه تابعه للكويت؛ وره وبوبيان؛ مسكان؛ فيلكا؛ عوهه؛ كبير؛ قاروه؛ ام المرادم. ويمكن اخبار الشيخ احمد بان طلبه حول الحدود الكويتية العراقية والجزر المشار اليها معترف به من قبل حكومة صاحب الجلاله البريطانيه؛ وكما تعلم بان تلك الحدود مطابقه للحدود المبينه بالخط الاخضر في الاتفاقية البريطانيه - العثمانيه المؤرخه بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩١٣؛ ولكن ليس هناك ضروره لان تشيروا بشكل خاص الى تلك الوثيقه في اتصالاتكم مع الشيخ". أنظر

الشملان؛ سيف بن مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص٢٢٩  
ديكسون؛ مرجع سبق ذكره؛ ص٢٨

احمد الرشيدى؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١٩١-٢٠٧؛ و ص٢٣٧

هذه الوثائق توضح تماما أن في الفترة المعنیه صفوان "موطن شمر" كانت خارج السيادة الكويتية.

١١- تتفق معظم الثقافات الانسانية على أن تغيير الولاء العسكري اثناء المعركة هو خيانة عظمى للحاكم.

الكويت وقله من العشائر<sup>١٢</sup>؛ بل أن "العجمان" لم يكتفوا بذلك بل قاموا بالانقلاب على الجيش الكويتي ونهب معسكره<sup>١٣</sup>.

ولم يكن الشيخ مبارك الكبير الوحيد العرضة لمثل هذه الخيانات القبلية؛ ففي معركة "جراب" ١٩١٥ تقابل جيش الملك "عبدالعزیز بن عبدالرحمن" وأتباعه من "مطير" و"العجمان" مع جيش "سعود بن عبدالعزیز بن رشيد" وانتهت المعركة بانسحاب "ابن سعود" وانتصار "ابن رشيد".

ويرى المؤرخون أن هذه النتيجة كانت بسبب الانسحاب المتعمد "للعجمان" من ساحة المعركة<sup>١٤</sup>؛ بل إن بعض المصادر التاريخية تسترسل فترى قيامهم بنهب إبل "ابن سعود"<sup>١٥</sup>؛ اما "مطير" فقد هربت من ساحة المعركة واستغلت انشغال "ابن رشيد" بقتال "ابن سعود" لنهب معسكره الأول<sup>١٦</sup>.

هذا السلوك القبلي المحدد والمتكرر يساعدنا على فهم كيان القبيلة في ذلك الوقت؛ كجيش

١٢- كثيرة هي المراجع التاريخية التي شددت أن "الحضر" وحدهم؛ هم من ساند "مبارك الكبير" في خضم المعركة الى الرمق الأخير؛ في حين لاذت جميع القبائل "المرتزقة" بالفرار؛ أنظر رواية محمد بن حمادة العجمي و عبدالرحمن المرشدي للمؤرخ سيف بن مرزوق الشمالان؛ أنظر الشمالان؛ سيف بن مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص ١٤٦.

القناعي؛ يوسف بن عيسى. صفحات من تاريخ الكويت. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٨. ص ٣١.

اخبار الكويت: رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الاخباري لبريطانيا في الكويت (١٨٩٩-١٩٠٤)؛ تحرير وتقديم الدكتور عبدالله الغنيم؛ الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية؛ ٢٠٠٧؛ ص ٧٢.

السمحان؛ فيصل. معركة الصريف بين المصادر التاريخية والروايات الشفهية. الكويت؛ ٢٠٠٧؛ ص ٨٤.

١٣- رواية تاريخية اخر ترى أن عشائر "عتيبة" هي من قامت بنهب معسكر الجيش الكويتي. أنظر فيصل السمعان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٨٨.

لكن تتفق المصادر التاريخية على أن من قام بنهب معسكر الجيش الكويتي هو من القبائل المتحالفة مع "مبارك الكبير" وليس الجيش العدو- ابن رشيد؛ ونحن نرى انه لا بد من بحث امكانيه أن القبيلتين معا "عتيبة / العجمان" قد قاموا بنهب المعسكر مما يفسر اختلاف الروايات التاريخية؛ وعموما اختلاف الروايات التاريخية في هذا الصدد لا يغير من الفرضية التي ندعيها: القبائل كانت تدخل المعارك سعيا للسلب حتى لو كان هذا السلب على حساب الطرف المتحالفة معه.

١٤- حول خيانة "العجمان" في تلك المعركة؛ أنظر

الريحاني؛ امين. تاريخ نجد الحديث وملحقاته. بيروت: المطبعة العلمية؛ ١٩٢٨. ص ٢٠٠.

كذلك فان "ابن عبيد" المؤرخ الشهير ذكر نفس المعلومة.

١٥- حول سرقة "العجمان" لابل "ابن سعود" أنظر

فيلبي؛ سانت جون. بعثة الى نجد. ترجمة عبدالله بن العثيمين. الطبعة الثانية؛ ١٩٩٨. ص ٣٧.

١٦- أثناء حروب توحيد المملكة؛ أغلب القبائل التي اعتمد عليها "ابن سعود" قد خانته في مرحلة تاريخية أو أخرى؛ اذ ان "العجمان" و "عتيبة" و "مطير" جميعهم انقلبوا عليه واضطر لمحاربتهم واخضاعهم. وهذا يدعم ما نقول: هم مرتزقة لا مواطنين؛ يعوزهم الولاء الحقيقي للحاكم.

عن "البدو" - الملك عبدالعزیز؛ يقول الزركلي "جاورهم ابن سعود" ايام نزول ابيه في جنوبي قطر؛ فعرف الجلف في "آل مرة" وغلظ القلوب في "العجمان".. ورأى بادية "مطير" يوما له ويوما عليه؛ و"عتيبة" وراء الغالب تفوز باسلاط المغلوب..

الزركلي؛ خير الدين. شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزیز ج ١. بيروت: دار القلم؛ ١٩٧٠. ص ٢٦٠.

محترف - مرتزق يبيع خدماته لمن يدفع أكثر حيناً؛ وحيناً آخر ينتهز الخلافات العسكرية بين حكام المنطقة ليشترك في معاركهم من أجل السلب والنهب ولو على حساب حلفائه .

فالمورخ "فيصل السمحان" يرجع تلهف القبائل الشديد على الانضمام لجيش مبارك الكبير في معركة الصريف لسبب "عادة أكثر من القبائل عسى أن تظفر بغنيمة كبيرة هي شبه مضمونة، في نظرهم لكبر حجم هذا الجيش"<sup>١٧</sup>؛ فهي مشاركة مدفوعة بأسباب مادية بحته ولا علاقه لها بالولاء أو المواطنة .

ثم إن مبارك الكبير رغم خيانة "العجمان" المريعة له في الصريف؛ نراه يستعين بهم مرة أخرى في معركة هدية فهو لم يرى فعلهم خيانة عظمى من مواطنين كويتيين يدينون له بالولاء وإنما تعامل معهم كمرتزقة فلم يتوقع منهم الا ولاء مؤقت يشتره بماله .

فروقات المرتزقة عن الجيش الوطني تظهر كما في الجدول التالي<sup>١٨</sup>:

المرتزقة	الجيش الوطني
يقاتلون بمقابل مادي - يدفع مقدما	يقاتلون بدون مقابل
غرباء - يأتون من أماكن بعيدة عند استدعائهم من قبل حاكم ما	من أهل البلد الاصليين
قد يغيرون تحالفاتهم في خضم المعركة سعياً خلف المزيد من المكاسب المادية	من الصعوبة أن يغيرون ولائهم أثناء المعركة

كما أن هذا الرأي الذي ذهبنا إليه؛ ليس برأي فردي؛ أو فرضية جديدة؛ فشخصية محترمة مثل "حافظ وهبة" تقول بهذا الرأي؛ فهو لم يكن مقتنعا بأي قيمة حربية "للبدو" فيقول:

"ولذا كانت اعتمادنا للأعراء على الحضر، فهم الذين يصبرون للقتال و يصبرون على بلائنا و بلوائنا. و كثيرا ما كانت البدو تشارك على الأمير المحصنين له، فان ذلك الأمير لولا ما بدت منه الهزيمة، كانوا هم البادئين بالنهب والسلب و يُعجبون بأنهم هم أولى من الأعراء المحاربين؛ ولقد جرى كثير مثل هذا في الحرب الانجليزية - العراقية، مما كانت يندهنش له الضباط الانكليز؛ لانهم لم يعرفوا ان صديقنا يمكن أن ينهب صديقه"<sup>١٩</sup>.

١٧- فيصل السمحان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٥٣ .

١٨- في خضم الشحن القومي السائد مجتمعيًا؛ لا ادري إذا كان من "Political correctness" أن استخدم مصطلح مرتزقة لتوصيف هذه التجمعات العشائرية؛ إلا إنني اشد على أن ممارسات هذه الجماعات في تلك الفترة التاريخية لا تستطيع الا أن تدخل في نطاق سلوكيات المرتزقة؛ دوافع المرتزقة؛ أهداف المرتزقة .

١٩- أنظر

وهبة؛ حافظ. جزيرة العرب في القرن العشرين. الطبعة الثالثة. ص ١٠ .

أهميه هذا الرأي تكمن في شخص قائله؛ فالولا هو مراقب خارجي محايد لا شي يدعو لافتراض غير صدقه؛ ثانياً أهميته السياسية كونه من خاصة الملك "عبد العزيز" و خدم لفترة من الزمن كمستشار سياسي له قبل أن يبعثه الى بريطانيا كأول سفير سعودي هناك؛ ليس من المستبعد أن يكون هذا رأي "ابن سعود" نفسه في القبائل أو رأي بطانته على الأقل .

وليس "حافظ وهبة" فقط من ذهب بهذا الرأي؛ فهو رأي اغلب المؤرخين والمراقبين؛ مؤرخ الكويت الكبير "عبدالعزیز الرشید" لم يعتبرهم الا هكذا:

"وهم لا يقاتلون عن سبأ شريف ولا عقيدة راسخة يضطرونهم الى الاستماتة في سبيلها؛ وإنما ينرفعون برافع الطمع بالحال لا غير؛ فاذلا ما علموا والحالته هذه أن من وراء الحصول عليه، لزهاق لرواحهم ضنوا بها ولا حجبوا عن التقدم وولوا اللوبار"<sup>٢٠</sup>.

سلوك ارتزاقى تقليدي: الطمع بالمال؛ الهروب عند المواجهة؛ هذا لا يجعلهم أبدا "مواطنين" أو رعايا؛ يجعلهم مجرد مرتزقة مأجورين .

ثم اننا حتى اذ اردنا تجاوز كل هذا و توصيف هؤلاء البدو كمواطنين كونهم شاركوا بمعارك الكويت - الامارة بغض النظر عن خياناتهم المتكررة أو دوافعهم المادية وراء هذه المشاركة فاننا نفاجا بان هذه القبائل المفترض ولائها الثابت للحاكم؛ تغير ولائها وتحارب ضده مرات عديدة؛ فمثلا قبائل "المنتفق" و"الظفير" التي حاربت مع مبارك الكبير في معركة "الصريف" عام ١٩٠١؛ نجدها تحارب ضده في معركة "هدية" بعد ٩ سنوات فقط؛ المجرم فيصل الدويش نفسه ٢١ الذي حارب الكويت بكل شراسة في معركة "الجھراء" ١٩٢٠ بصفاقة يدعي الولاء لحاكم الكويت ويصف نفسه كاحد رعايا الكويت بعد ٩ سنوات فقط من تلك المعركة<sup>٢٢</sup>؛ "شمر" التي استدعاها سالم المبارك لنجدته في معركة "الجھراء"؛ حاربها والده "مبارك الكبير" قبلها بسنوات معدودة<sup>٢٣</sup>. هذه الشواهد تؤكد ما وصلنا اليه: القبائل في تلك الفترة لم تكن ذات ولاء حقيقي يؤهلها للمواطنة الحقة .

ثم أن بعض القبائل مشهور ولائها "لابن سعود"؛ لا تحتاج بيان أبدا؛ كيف "نكوتها" فجأة؟؛ في "العقير" مثلا ١٩٢٢ وافق المؤتمرون البريطانيون وبلا تردد؛ عندما أخذ "الملك عبد العزيز" المزيد من الاراضي بدفعه بتابعة "مطير" والعجمان له<sup>٢٤</sup>؛ لم يناقشه أحدا انهم "كويتيين" .

٢٠- عبدالعزیز الرشید؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٦٤ .

٢١- من يستكر تسمية المجرم "فيصل الدويش" بالمجرم يقع في صلب مغالطة اخلاقية؛ هل يجب أن يأتي اليوم الذي نستكر به تسمية صدام حسين بالمجرم؟؛ ما الفارق بين صدام حسين وفيصل الدويش؟ الاثنان غزا الكويت وامتاذا بالدموية والوحشية في قتل رجال ونساء واطفال الكويت .

٢٢- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٣٩٨ .

٢٣- عبدالعزیز الرشید؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٨٠ .

٢٤- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٣٤٤ .

ثم أن مراقبين محايدين ورحاله اجانب؛ أجمعوا على أن ”العجمان“؛ ”آل مره“ هم رعايا مخلصين ”لابن سعود“ لا الكويت<sup>٢٥</sup>.

وحتى حين يضطر الحاكم لتجديد البيعة؛ حين تضطره الظروف لجمع تأييد شعبي؛ أتراه يسعى لجمعه من الحضر والبدو معا؟ أم يكفي بكسبه من مواطنيه فقط الحضر؟

خير مثال على ذلك تصرف مبارك الكبير؛ بعد قتله لاخويه حين وجد نفسه بحاجة لتفويض شعبي ”Mandate“؛ في مواجهة التحركات التركية عقد جلسة مبايعة – براءة ذمة له من أهل الكويت .

لكن الحضور جميعهم ”حضرا“<sup>٢٦</sup>؛ لم يجد اي حاجة لدعوة أو طلب حضور أي ”بدوي“؛ لماذا لم يسعى مبارك الكبير لجمع مثل هذا التأييد من ”البدو“؟

لم يعتبرهم كويتين؛ أعتبر ولائهم وتبعيتهم محكومة فقط بالدافع المالي؛ وهذا يستطيع تأمينه بعد ضمانه ولاء أهل الكويت .

بهذا لا نستطيع توصيف السلوك السياسي للعشائر ”البدوية“ في تلك الفترة بسلوك مواطنة: بيع خدمات حربية؛ انقلاب على الحاكم في خصم المعارك؛ خيانات متكررة؛ شواهد تاريخية تثبت تابعيتهم لغير حاكم الكويت .

\* \* \*

## الاستقواء بالأجنبي الغريب: توظيف البدوي – الفداوي ضد أهل الكويت

في سنة المجلس (١٩٣٨)؛ وفي خصم صراع تثبيت الديمقراطية والحرية لأهل الكويت؛ وإزاء رفض أفراد دائرة الشرطة الرسمية ”٦٠ فرد من الحضر ذوي الأصول النجدية“<sup>٢٧</sup> وغالبية أهل الكويت استخدامهم لتصفية حسابات سياسية ضد ثله من رجال الكويت المخلصين من أعضاء المجلس التشريعي الأول؛ اضطر النظام للاستعانة بعنصر غريب على المجتمع الكويتي من أجل وأد الديمقراطية؛ اذ قام الشيخ علي الخليفة الصباح بالاستعانة بالفداوية<sup>٢٨</sup> وهم ”بدو“ غرباء جلهم

٢٥- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص١٠٥؛ ص١١٢.

٢٦- هذه الجلسة موثقة بالاسماء في الوثائق البريطانية؛ يمكن الاطلاع عليها بمراجعة القاسمي؛ سلطان بن محمد . بيان الكويت. الشارقة؛ ٢٠٠٤. ص ٢١-٢٥.

٢٧- حول تلك الفترة التاريخية استعنت بمذكرات ”خالد العدساني“؛ فصل ”كيف سقط المجلس التشريعي الاول“؛ المذكرات منشورة على الانترنت على الموقع الالكتروني <http://adsanee.8m.com/adsanee.html>

٢٨- يضع ”خلدون النقيب“ الفداوية من ”البدو“ في مرتبة اجتماعية واحدة متساوية مع الخدم؛ أنظر خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٦.

من الرشايدة الذين طاف بهم في الشوارع مرددين "هوسات"<sup>٢٩</sup>؛ كذلك تكرر الامر في المجلس التشريعي الثاني حين تم الاستعانة ببداخرين هذه المره "العجمان" للقبض ومن ثم إعدام وصلب "محمد المنيس"<sup>٣٠</sup>.

وهذا النمط ليس بهذه الغرابه؛ اذ تكرر تاريخيا: الحاكم يستعين بمرتقة غرباء أو قوى خارجية للقضاء على ديمقراطية وليدة تحوز على إجماع شعبه<sup>٣١</sup>.

لما استعان الحاكم "بالبدو" فقط لوأد الحركة الشعبية؟

التفسير العقلاني الوحيد لضمان الحاكم ولاء البدو في خضم هذه الحركة الشعبية الجارفة هو كونهم عنصر غريب خارجي لا تربطه بالمجتمع الكويتي أدنى صلة؛ وغني عن القول أن هذا ينفى عنهم أي صفة للمواطنة.

بل أن هذه الممارسات السلطوية تكررت حتى بعد الاستقلال؛ فحين أزعجته الحركات الوطنية الشعبية قام النظام بعمليات تجنيس سياسي منظمة واسعه النطاق من أجل تغيير تركيبة الدوائر الانتخابية ومن ثم مجلس الامة؛ فاستقوى هنا ديمقراطيا بالبدوي- الفداوي- الغريب على أهل البلد الاصيلين؛ اذ شهدت الفتره ما بين ١٩٦٥-١٩٧٤ وحدها تجنيس اكثر من ٥٥ الف<sup>٣٢</sup> "أي انه في تسعة سنوات فقط زاد عدد الكويتيين بمقدار الثلث: في تسعة سنوات فقط جنس ما يوازي عدده ٣٢٪ من اجمالي الكويتيين الاصيلين حسب تعداد ١٩٦٥".

\* \* \*

العبء الضريبي: هل شارك "البدو" بواجبات المواطنة الاساسية؟

كما اكدنا سابقا؛ في المجتمعات البدائية قيام الفرد بواجباته الضريبية كان علامه على المواطنة والولاء للحكم؛ وعموما التاريخ مليء بالحوادث التاريخية التي تدعم هذا الرأي.

في حين دفع أهل الكويت - المدينة ضرائبهم بالكامل كما تأكد المصادر التاريخية؛ حتى حين زاداها الحاكم الى ثلث ما بيع وثلث ما أجر<sup>٣٣</sup>؛ ماذا كان موقف "بدو الصحراء"؟

٢٩- كتب "خالد العدساني" بمذكراته "ثم خرجت قوة اخرى من دسمان مؤلفة من البدو الرشايدة والاتباع تطوف بالشوارع مهوسة "أن الحكم لله ثم للصباح" كأنما كان الحكم قبل ذلك لغير آل الصباح".

٣٠- "عجران بن حسين المحفوظ العجمي" و من معه من الفداوية.

٣١- أنظر التماثل التاريخي مع:

استعانة "لويس السادس عشر" بالمرتقة اللوزانيين ضد قوى الثورة الفرنسية في الفترة ١٧٨٩-١٧٩٢.

استعانة "جورج الثالث" بالمرتقة الالمان "Hessians" ضد قوى الثورة الايرلندية في عام ١٧٩٨.

٣٢- خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٣٩.

٣٣- عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٢٢٠.

حين أقر العثمانيون بالأمر الواقع وخروج الكويت من دائرة نفوذهم بالمعاهدة الانجلو - عثمانية لعام ١٩١٣؛ فإن هذه الاتفاقية اعطت حاكم الكويت الحق بفرض ضريبة "زكاة" على القبائل الواقعة بمنطقة نفوذه؛ لكن المثير للاستغراب هو اننا لا نجد في كتب التاريخ أي إشارة الى أن أحدا من حكام الكويت المتعاقبين قد مارس هذا الحق على أي قبيلة؛ في الوقت الذي تمتلئ كتب التاريخ بإشارات الى جباية "ابن سعود" وبقية حكام المنطقة للزكاة من القبائل الخاضعين لهم<sup>٣٤</sup>؛ وقتالهم حين نكوصهم عن ادائها.

بل حتى حين زاد "مبارك الكبير" الرسوم الجمركية على أهل الكويت - المدينة فإنه لم يفكر في فرض مثل هذه الضرائب على القبائل مع انها كانت تتمتع بالتهريب على نطاق فوق الواسع . حتى حين يتحدث "عبدالعزیز حسين" عن زكاة البدو كمصدر رزق هام لحكام الكويت<sup>٣٥</sup>؛ الا انه يفقد مصداقيته عندما لا يستطيع الإتيان بأي مرجع تاريخي يسند قوله؛ من هي القبائل التي دفعت الزكاة؟ متى دفعتها؟ كم كان مقدار هذه الزكاة؟

ثم أن حديثه عن "مصدر الرزق الهام" هذا؛ لا يتفق مع سجلات حكومة الكويت خلال الحكم النيابي (١٩٣٨)؛ فلم يمثل الباب المشتمل على بنود "زكاة البر؛ واردة الجوازات؛ المحاكم؛ بقية رسوم صغيرة اخرى" أكثر من ١,٧٪ من مجموع إيرادات الحاكم<sup>٣٦</sup>؛ وحتى هذا الرقم لا يمثل برمته زكاة البر اذ يدخل معه كما اسلفنا بنود أخرى؛ كما انه بمقداره الضئيل لا بد انه يمثل زكاة "عريب الدار" من العشائر شبه المتحضرة وليس قبائل البدو الرحل ذات الثروات الحيوانية الضخمة. هذا ينبغي؛ يناقض جملة وتفصيلا ما ذكره "عبدالعزیز حسين".

٣٤ - أرسل "ابن سعود" الكثير من العمال لجبي الضرائب من القبائل؛ فمثلا كلف "عبدالله بن محمد بن صالح بن عقيل" بجباية ضرائب زكاة قبيلة بن حرب؛ ومن ثم أرسله لاحقا في بعثه اخرى لجباية زكاة قبائل حرب وعتيبة ومطير وما جاورهم من قبائل؛ وكلف "صالح باشا بن عدل" بجباية ضرائب قبائل الشمال؛ وكلف غيرهم الكثير مما لا يسع المجال لذكره. لكن الغريب أن تاريخ الكويت - الامارة يخلو على الاطلاق من ذكر لاي محاولة من حكام الكويت المتعاقبين لفرض ضرائب على العشائر البدوية.

الاستزادة حول عمال "ابن سعود" لجباية الضرائب أنظر المراجع التالية:

عبدالرحمن بن سبيت واخرون. كنت مع عبدالعزیز. الرياض: دار مبین للنشر والتوزيع؛ ١٩٩٤.

والمقال المعنون "من رجالات الملك عبدالعزیز صالح باشا بن عدل (١٢٧٠ - ١٣٥٠هـ)" المنشور بصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٨ للكاتب حنان بنت عبدالعزیز ال سيف؛ وكذلك المقال المعنون "علاقة الملك عبدالعزیز بمنطقة عسير من خلال رسائله إلى مشايخ المنطقة وأعيانها ورسائلهم إليه"؛ المنشور بصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ ٧ مارس ١٩٩٩ للكاتب محمد بن عبدالله آل زلفة.

٣٥ - حسين؛ عبدالعزیز. محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت. الكويت: دار قرطاس؛ ١٩٩٤. ص ٦٣.

٣٦ - أنظر

المزني؛ احمد عبدالعزیز. الزكاة والضرائب في الكويت قديما وحديثا. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٤. ص ٨٤. حيث يورد سجل للإيرادات العامة لحكومة الكويت خلال الحكم النيابي سنة ١٩٣٨؛ ومثل الباب المشتمل على بنود "زكاة البر؛ واردة الجوازات؛ المحاكم؛ بقية رسوم صغيرة اخرى" ما مجموعه ٤٥٠٠ روبية هندية؛ بينما بلغ مجموع الإيرادات العامة ما مجموعه ٢٦٣٠٠٠ روبية هندية تقريبا.

وعندما تذكر كتب التاريخ أن "فارس الوقيان"؛ "عبدالله المزيني" "وآخرين" ٣٧؛ كانوا مكلفين بجمع زكاة البادية في عهد "مبارك الكبير"؛ الا انها لا تحدد ماهية هذا "التكليف"؛ هل كانوا يجمعون زكاة القبائل الرحل ام العشائر البدوية شبه المتحضرة من عريب الدار؟ ماهي القبائل والعشائر التي دفعت زكاتها؟ هل حدث أن تقاعست قبيلة عن أدائها لحاكم الكويت كما هي عادة القبائل مع غيره من الحكام؟ لما لا نجد ذكرا لاي معركة خاضها حكام الكويت لاختضاع قبيلة أو عشيرة تقاعست عن أدائها؟ في حين تمتلئ كتب التاريخ بمثل هذه المعارك لحكام آخرين؟ اذ جبلت القبائل على التراخي في دفع زكاتها؟

الاهم من هذا كله؛ لماذا؟؛ في حين احتفظت لنا كتب التاريخ بسجلات تفصيلية مطولة عن "إقلاطة الشيوخ" أي ضريبة الغوص على اللؤلؤ؛ من دفعها بالضبط؛ كم بلغت سنويا ٣٨؛ لماذا؟ لا نجد أي سجلات مماثلة توضح ضرائب "البدو" أو زكاتهم؟ من غير المعقول الافتراض أن الجهاز التنفيذي لدى الحاكم كان منظما للغاية عندما تعلق الامر بالا احتفاظ بسجلات "ضرائب الحضر"؛ ومهملا للغاية فقط حين تعلق الامر بسجلات "ضرائب البدو".

على العكس فإن قرب مركز تحصيل ضرائب الحضر داخل الكويت - المدينة يجعله تحت إشراف الحاكم المباشر؛ لكن بعد جهات تحصيل ضرائب البدو المزعومة يجعله أمراً لازماً على الحاكم الاحتفاظ بسجلات مفصلة تضمن على الاقل أمانة وإخلاص محصيليه؛ أين هذه السجلات؟

وكذلك حين تمتلئ كتب الرحالة الاجانب بتفاصيل وشروحات مملّة عن طبيعة النظام الضرائبي الكويتي؛ أنواع الضرائب؛ مقدارها؛ طريقة تحصيلها؛ قيمتها السنوية للحاكم ٣٩؛ لماذا لا تذكر شيئاً عن ضرائب البدو؟

هذا لا يعني على الاطلاق؛ أن "البدو من القبائل الرحل" لم يمثلوا مورداً مالياً لحاكم الكويت؛ على العكس؛ فقد دفعوا الكثير في صورة "رسوم جمركية"؛ لكن هذه ضريبة "تطوعية"؛ يختار

٢٧ - احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سابق؛ ص ٦٤.

رغم أن الدكتور المزيني قد تكبد جهد كتابة كتاب كامل عن النظام الضرائبي في الكويت قديماً وحديثاً؛ لكنه في جزئية "ضرائب البدو"؛ لم يستطع الاستشهاد بأي مرجع تاريخي الا كتاب عبدالعزيز حسين الذي سبق تفنيدينا له؛ ثم يبدو أن هناك خلط ما بين ضرائب و زكاة البدو كرعايا تابعين للحاكم و ما بين الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها من الجميع "كويتيين؛ بدو؛ رعايا دول اخرى" والتي هي أبدا ليست دليل مواطنة.

٢٨ - للاستزادة حول السجلات الرسمية التي احتفظ بها الحاكم عن ضرائب الغوص وغيره أنظر احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سابق؛ ص ٢٨-٤٣. وكذلك أنظر

الشملان؛ سيف مرزوق. تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ج ١. الكويت؛ ١٩٧٥. ص ٢١٩.

٢٩ - للاستزادة حول تفصيل الرحالة الاجانب في ذكر ضرائب أهل الكويت-المدينة وتجاهلهم "لضرائب البدو" أنظر ج ج لوريير؛ دليل الخليج - القسم التاريخي؛ ج ٦؛ مطبعة حكومة قطر؛ ص ٢١٩٠-٢٢٨٦.

”البدوي“ دفعها لحاكم المدينة التي يختارها لبيع بضاعته. هنا لا بد من التفريق ما بين الرسوم الجمركية والتي هي رسوم استخدام المدينة كمركز تجاري فيدفعها الكويتي والاجنبي وما بين الضرائب و الزكاة التي يتحصلها الحاكم من مواطنيه فقط.

فالبدو من البصرة الى نجد اختاروا الكويت كمركز لبيع بضاعتهم لتمييزها بنظام ”المسابله“ الذي يوفر نوع من التسهيلات الائتمانية ”البيع بالاجل“؛ إضافة لانخفاض مقدار الرسوم الجمركية في الكويت عن غيرها من المدن؛ مما جعلهم يفضلون الكويت كنقطة بيع<sup>٤٠</sup>؛ لكن دفعهم لهذه الرسوم ليست على الاطلاق دليل مواطنة؛ إذ أن حتى الاجانب من مواطنين الدول الاخرى دفعوها؛ بما فيهم رعايا الحكومة البريطانية؛ ثم انها لا تفرض الا في مناسبة تحقق الواقع المنشئة للضريبة ”دخول البضاعة الى الكويت - المدينة“؛ فليست أبدا دليل مواطنة.

ثم تبرز ”إشكالية“ أخرى؛ الضريبة الوحيدة التي دفعها البدو لحاكم الكويت هي ”ضريبة الودي“<sup>٤١</sup>؛ وهي ضريبة مفروضة فقط على البدو والاجانب من رعايا الدول الاخرى معا؛ ومستثنى منها تماما سكان الكويت - المدينة؛ هذا التمييز الضريبي يضع ”البدو“ في موضعهم الطبيعي: اغراب.

ثم انه في حادثة تاريخية مشهوره؛ أن ”ابن سعود“ حاول اجبار ”العوازم“ رغم قدم استقرارهم في الكويت - المدينة و الكويت - الامارة على دفع الزكاة<sup>٤٢</sup>. رغم فشله في ذلك الا أن هذه الحادثة تدفعنا للتأمل بموقف باقي القبائل والتي على نقيض ”العوازم“؛ امتازت بتقلها الدائم بين أراضي ”ابن سعود“ والكويت؛ هل كانت تستطيع معاداه ”ابن سعود“ القوي ودفع الزكاة لحاكم الكويت؟

واقعا الجميع يعجز عن إيجاد دليل تاريخي واحد يثبت دفع العشائر البدوية للضرائب؛ من هذا نستطيع استنتاج أن القبائل البدو الرحل لم تكن يوما خاضعه لحاكم الكويت والا لاخضعها لنظامه الضرائبي كما فعل غيره من حكام شبه الجزيرة العربية.

\* \* \*

٤٠ - فضل ”البدو“ من البصرة الى نجد؛ استخدام سوق الكويت على غيره من الاسواق لهذه المميزات؛ أنظر المنصور؛ عبدالعزيز. دراسات في تاريخ الكويت ”الكويت وعلاقتها بعرستان والبصرة ١٨٩٦-١٩١٥“. الكويت: ذات السلاسل: ١٩٨٠. ص ٢٩.

٤١- تنفرد هذه الضريبة عن غيرها بكونها تفرض على ”الغريب“؛ أكان بائعا ام مشتريا؛ يدفعها في حالة استخدامه الكويت - المدينة كمركز تجاري؛ بذلك هي تختلف عن رسوم الجمارك الاعتيادية التي يدفعها ايضا لادخال ”السلع“ الى المدينة. أنظر

احمد عبدالعزيز المزيني؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٦٩.

٤٢- عبدالعزيز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٢٢٧.

في خلاصه القول إنني أنفي عن البدو الرحل موطنتهم لاسباب: تغييرهم المتكرر لولائهم السياسي والعسكري حسب الظروف السياسية؛ مشاركتهم في المعارك كانت دائما مشروطة اما بشرائهم بالمال أو اغراؤهم بغنائم وسبايا؛ استغلالهم أحيانا كعنصر غريب أجنبي ضد أهل البلد الاصيلين؛ عدم قيامهم بواجبات المواطنة وعلامات الخضوع والولاء للحاكم ممنله في الضرائب "الزكاة".

## الفصل الثاني

إغراق وطن: التغيير المنهجي لديمغرافية  
النسيج الاجتماعي الكويتي

الآن بعد ان حيننا أية شرعية للبدو الرحل أو هويه وطنية تأصلهم في المجتمع الكويتي قبل الاستقلال؛ ناقش التناقض الأساس: كيف اصبح الغرباء البدو يألفون أكثرية مجتمعية؛ بينما أهل البلد الاصليين انكمشوا الى أقلية. بداية لا بد من قراءة تحليلية لنتائج إحصاء ١٩٥٧ للاطلاع على ترقية القوى الاجتماعية الكويتية في ذلك الوقت<sup>٤٣</sup>.

في عام ١٩٥٧ وقف عدد سكان الكويت عند ٢٠٦٤٧٣ نسمة؛ منهم ١٠٤٥٥١ نسمة (٥٠٪) داخل المدينة؛ ٢١٣٧٨ نسمة (١٠٪) في ضواحي العاصمة؛ ١٤٧٨٤ نسمة (٧٪) في حولي والجابرية والنقرة<sup>٤٤</sup>؛ مما يعني ان نسبة سكان الكويت - العاصمة وضواحيها بلغ ٦٧٪ من إجمالي عدد السكان؛ وحازت بقية التجمعات الحضرية في قرى الكويت على نسبة لا يستهان بها؛ اذ ان مجموع سكان قرى فيطيس؛ الفنطاس؛ بوحليفة؛ الفحيحيل؛ الشعبية<sup>٤٥</sup>؛ الجهراء<sup>٤٦</sup> بلغ ١٥٧٣٩ نسمة (٨٪)؛ وحازت مدينة الاحمدي ذات الخليط الحضري-البدوي العامل في شركة

٤٣- أنظر نتائج تعداد سكان الكويت لعام ١٩٥٧ المنشور في الكويت اليوم عدد ٢١١؛ السنة الخامسة ص٩، أو انظر الملاحق ٤٤- رغم أن أول من سكن المنطقة ولفترة قصيرة هو "حولي العازمي"؛ إلا أن المنطقة كانت "حضرية" بالكامل؛ اذ انقسمت قرية حولي والنقرة الى حولي شرق وحولي جبله يفصل بينهم شعيب.

فيعدد ايوب حسين الايوب في كتابه "حولي قرية الانس والتسلي" أسماء سكان المنطقة على النحو التالي:  
"أما جهة شرق حولي فان معظم البيوت فيها قد استملكها أو استأجرتها عائلة القناعات...؛ وقد شاركهم السكن في (شرق حولي) الكثير من العائلات الكويتية سواء بالتملك أو الإيجار ومنهم على سبيل المثال لا الحصر بيت المنير؛ بيت الباتل (وهم من أوائل المؤسسين)؛ بيت الجويدان؛ بيت علي بن عيسى؛ بيت المجاوب؛ بيت الحساوي؛ بيت المزيد؛ بيت الشايحي؛ بيت الرشود؛ بيت الرخيص؛ بيت العواد؛ بيت هزاع؛ بيت العصفور؛ بيت بن جبران؛ بيت القطان؛ بيت الهاشم؛ بيت باقر؛ بيت جمال؛ كما وفي شرق حولي منازل وأرضين ومزارع للشيخ عبد الله الجابر الصباح والشيخ عبد الله الخليفة الصباح والشيخة موضي المبارك الصباح؛ ومزرعة ابن عويد وغيرهم. أما جهة جبله حولي فسكنتها عوائل: بيت مدوه؛ بيت ابراهيم المضاف؛ بيت حمد الرشيد؛ بيت اولاد علي العبدان؛ بيت سليمان العتيبي؛ بيت سعود بن صعيليك؛ بيت موسى المزيدي؛ بيت بودي؛ بيت محمد بن سليمان؛ بيت بن عقاب؛ بيت حماده؛ بيت ابل؛ بيت الرجيب؛ بيت المباركي؛ بيت العميم؛ بيت الرويح؛ بيت الشهران؛ بيت بوريعان؛ بيت الخبيزي؛ بيت الحاج علي؛ بيت الخشرم؛ بيت المساعيد؛ بيت عبدالرحمن البحر؛ بيت مساعد البدر؛ بيت الرشيدان؛ بيت محمد بداح؛ بيت عبدالعزيز اعويد؛ بيت الفصام؛ بيت الرشود؛ بيت السابير؛ بيت الصانع؛ بيت الثويني؛ بيت حجي علي؛ بيت السداني؛ وغيرهم". أنظر الايوب؛ ايوب حسين. حولي قرية الانس والتسلي (من حصيلة الذكريات قبل الخمسينيات). الكويت: مطبعة حكومة الكويت؛ ١٩٨٧. ص٤٨

٤٥- للاستزادة حول غلبة الوجود الحضري في قرى الفنطاس؛ بوحليفة؛ الشعبية؛ الفحيحيل في تلك الفترة أنظر بحث خالد الميبلش "العوائل الكويتية في الاحياء والقرى القديمة" حيث يورد لوائح باسماء ساكنين القرى الكويتية؛ ورغم الغالبية "الحضرية" في تلك المناطق فلا بد من الاقرار بوجود قبلي خجول كما يوضحه بحث الميبلش.

٤٦- قرية الجهراء كان يغلب عليها الطابع الحضري النجدي الى أن جاءت الهجرات المتتالية من قبائل العراق في الستينيات وما تبعها؛ اذ في كتابه القيم "قرية الجهراء القديمة" يعدد "متعب السعيد" عوائل وسكان الجهراء كالتالي:  
المزارع واصحابها؛ الشباب لاصحابها السعيد؛ القنبرية لاصحابها جاسم عبداللطيف السعيد؛ البريمة لاصحابها سليمان صالح السعيد ومن ثم مطيران الحبشي؛ خريقا لاصحابها عبدالرحمن الهدة؛ نبصة لاصحابها مبارك العيار؛ ريحة لاصحابها ثابت الحبشي؛ شريم لاصحابها مبارك حمد السعيد؛ السيد لاصحابها خلف النقيب؛ البدر لاصحابها سليمان البدر؛ الكوح لاصحابها احمد عثمان الكوح؛ الامراء لاصحابها فهد عبداللطيف السعيد؛ البسام لاصحابها عبدالمحسن

نفت الكويت المحدودة على ٧٢٨٠ نسمة (٣٪) من إجمالي عدد السكان؛ بينما شكلت النسبة الباقية (٢٢٪) من البدو الرحل سواء في البادية وفي عشيش البلدية او في اماكن استقرارهم في خيطان؛ السالمية؛ جليب الشيوخ؛ الفروانية وغيرها .

جوهرية إحصاء ١٩٥٧ تكمن في توقيتته؛ فالإحصاء الذي جاء عشية الاستقلال هو الوحيد القادر على إعطائنا صورة حقيقة لتكوينات المجتمع الكويتي المتجانس قبل الاستقلال وبالتبعية قبل الهجرة المنظمة للقبائل السعودية والعراقية و” العجم“ .

نستطيع اشتقاق التالي من نتيجته:

- شكل الحضر والتجمعات الشيعية في الكويت- العاصمة وفي الاستقرار القريبة ” الجهراء؛ الفطاس؛ بوحليفة؛...“ إضافة لعرب الدار وفخوذ القبائل المتحضرة داخل السور النسبة الأكبر من سكان الكويت بنسبة ٧٥٪.
- لم يشكل البدو الرحل أكثر من ٢٢٪ من سكان الكويت .
- شكل الخليط البدوي-الحضري في مدينة الاحمدي النفطية ٣٪ من سكان الكويت .

توضيح جانبي لكن اساسي:

الجدل بان هذا الإحصاء وما بعده من إحصاءات لم يكونوا من الدقة؛ بحيث يشمل البدو

البسام؛ المانع لصاحبها ابراهيم سليمان المانع؛ العريفان لاصحابها مجبل وسليمان وعلي ناصر العريفان؛ اللافي لصاحبها لافي فهد اللافي؛ بن عويشير لصاحبها سالم العويشير؛ الرجعان لصاحبها مزيد الرجعان؛ صباح الاحمد لصاحبها الشيخ صباح الاحمد الصباح؛

كما ان العوائل التي شكلت غالبية سكان القرية شملت اضافة لما سبق كلا من البدر؛ التويجري؛ السايير؛ السرحان؛ الصبيح؛ الغملاس؛ الفلاح؛ المخيزيم؛ المرزوق؛ المشعان؛ الموسى؛ النصار؛ النقيب؛ الوزان؛ ابو ظهر؛ ابو بطن؛ الاحمدي؛ الاصيغ؛ الامير؛ البحر؛ البديوي؛ البراك؛ البسام؛ البشر؛ البصري؛ البعيجان؛ البناق؛ التلاب؛ الجاسر؛ الجالد؛ الجديع؛ الغانم؛ الحرثم؛ الجريد؛ الجروان؛ الجفيشر؛ الجنوبي؛ الحبشي؛ الحريدي؛ الحزام؛ الحليل؛ الحمازي؛ الخرشان؛ الخليفي؛ الدوسري؛ الدويغ؛ الرميح؛ الزمامي؛ الزكري؛ الرهيط؛ الزومان؛ السطام؛ السعدي؛ السعيد؛ السلامة؛ السمييري؛ السهلي؛ السنيدي؛ السواجي؛ السيف؛ السويلم؛ الشمالي؛ الصامل؛ الصانع؛ الصريخ؛ الصعب؛ الصلال؛ الصهبيي؛ الصباح؛ الطاحوس؛ الطويرش؛ العبدالهادي؛ العامر؛ العبيد؛ العجيمان؛ العريفان؛ العريني؛ العطا الله؛ العفاسي؛ العمير؛ العلي؛ العون؛ العيار؛ العيسى؛ الغصاب؛ الفراج؛ الفراع؛ الفرتاج؛ الفرج؛ الفضل؛ الفهيد؛ الفوزان؛ الفيروز؛ القبة؛ الفشعان؛ القصير؛ الكوح؛ اللافي؛ اللميح؛ المانع؛ المحارب؛ المحزم؛ المحيسن؛ المريف؛ المدالله؛ المذكر؛ المسانع؛ المشاري؛ المصيرع؛ المطوطح؛ المطيران؛ المعترم؛ النجار؛ النصرالله؛ النفال؛ التويهيض؛ الهد؛ الهولان؛ الوزق .

ومن نافذة القول أن اغلب هؤلاء العوائل حضرية أو تحضرت. أنظر السعيد؛ متعب ، قرية الجهراء القديمة. الكويت. ١٩٩٢ . ص٥٤-٧٩.

أنظر كذلك ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٧٠؛ حيث يحصر سكان الجهراء الدائمين بذوي أصول نجدية و عدد من تجار الكويت إضافة لاقارب النقيب فقط.

لترحلهم المستمر هي حجة لا تعكس الا فهم ناقص وجهل فاضح لآلية وطبيعة معيشة هولاء البدو في تلك الفترة؛ فرغم ارتحالهم الدائم؛ الا ان المنطق يدلل أن تنقل هولاء البدو كان دائما الى بقع جغرافية معينة تمتاز بالماء وتوفر كلاً الرعي؛ وبالتالي فان هذه البقع الجغرافية كانت دائما معرفة لدى السلطات ومن البديهي انها احصت المقيمين فيها.

ثم أن مساحة الكويت - الامارة لم تكن بهذا الحجم الهائل الذي يعرقل احصاء ساكنيها؛ إضافة الى أن هذا التعداد لم يجري ما بين ليلة وضحاها وانما استغرق وقت في اعداده؛ بالتالي فان أي جماعة بدوية ذات ارتباط عضوي حقيقي بالكويت - المدينة كانت بالتأكيد سيصلها خبره وبالتالي تشارك فيه.

لكن بعد نصف قرن على هذه الاحصائية؛ نجد أن الأقلية التي لا تتجاوز ٢٢٪ تضخمت لتصل الى اكثر من ٥٢٪<sup>٤٧</sup>.

ورغم أن نسبة النمو السكاني الطبيعي للكويت تبلغ ٤٤, ٢٪<sup>٤٨</sup> الا انها وبسبب عمليات التجنيس السياسي تضخمت لتبلغ نسبة النمو السكاني الحقيقي ١٧٪ سنويا في الفترة ما بين ١٩٥٧-٢٠٠٥<sup>٤٩</sup>. عمق الثغرة الحسائية ما بين نسبة النمو السكاني الحقيقي والطبيعي يدلل على حجم عمليات التجنيس خلال الفترة المذكورة.

اذ شهدت الاعوام ما بين ١٩٦٥-١٩٧٠ تجنيس ٢٩٥٢٩ شخص؛ أي انه في ٥ اعوام فقط تم تجنيس ما نسبته توازي ١٧٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٦٥؛ وشهدت الاعوام ١٩٧١-١٩٨٠ تجنيس ٧٧١٣٩ شخص؛ أي انه تم تجنيس ما نسبته ٢٢٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٧٠ في ٩ اعوام فقط؛ وشهدت الاعوام ١٩٨١-١٩٨٨ تجنيس النسبة الاكبر

٤٧- إحصائية مجلس الوزراء حول أعداد الناخبين حسب توزيعهم الاثني بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٧؛ نشرت في صحيفة الراي بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٨.

و ان كانت هذه الاحصائية تدلل على أعداد الناخبين "البدو" فانها بالتأكيد لا تعكس اجمالي عددهم؛ اذ أن كثير من "البدو" المتجنسين حديثا لا يحق لهم الانتخاب بعد؛ و العديد منهم اختاروا عدم حمل اسم القبيلة الاخير في مستنداتهم الرسمية؛ فلا تشمل هذه الاحصائية هاتين الفئتين؛ فارى أن نسبتهم أعلى بقليل من المنشورة وربما تقف ما بين ٦٠٪ و ٦٥٪؛ وعلى العموم هذا ما تصرح به وتدعيه فعاليات بدوية.

٤٨- أنظر

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2007). World Population Prospects: The 2006 Revision, Highlights, Working Paper No. ESA/P/WP.202

٤٩- أنظر مقال محمد حمود الهاجري. "التجنيس الجائر". القيس؛ عدد ٢٠٠٨/١/٥. في الديمغرافيا؛ يحسب "النمو السكاني الطبيعي" بطرح عدد الوفيات من عدد الولادات خلال فتره معينة (عادة سنة) بينما نسبة "النمو السكاني الحقيقي" تشمل أيضا عوامل اخرى؛ كالهجرة.

عادة في الدول المستقرة سكانيا فان النسبتين تكادان تكونان متساويتان؛ في حالة الكويت فان الفرق الواسع ما بينهم ينجح في تبيان مفاعيل التجنيس العشوائي في الفترة المعنية.

اذ جنس ١١٣٦٠٩ شخص أي مانسبته ٢٠٪ من المواطنين الكويتيين حسب احصاء ١٩٨٠ في ٧ سنوات فقط<sup>٥٠</sup>.

وبذلك شكل المحسنون البالغ عددهم ٢٢٠٢٧٧ شخص الى العام ١٩٩٠ مانسبته ٢٧٪ من اجمالي عدد الكويتيين البالغ ٨٢٦٥٨٦ شخص حسب احصاء ١٩٩٠<sup>٥٠</sup>.

ثم انه بمعدلات الانجاب العالية لدى المستوطنين الجدد؛ نستطيع افتراض أن الكويت اصبحت الان (٢٠١٠) النموذج الاول عالميا؛ لدولة يتغلب المتجنسون فيها عدديا على سكان البلد الاصليين.

هذا الاستيطان المتدفق "influx" لمهاجرين غرباء لا يرتبطون بأي رابطة مع المجتمع الاصلي ساهم بتمزيق أواصر هذا المجتمع وكسر لحمته الداخلية "سنناقش هذا تفصيلا في الفصل الثالث؛ وكذلك مره أخرى ومن جانب آخر في الفصل الخامس".

دوافع السلطة وراء هذا التغيير المنظم لديغرافية الكويت تعددت وإن اتفقنا انها سياسية؛ فمن جانب فإن السلطة عندما لم تستطيع مواجهة العناصر الوطنية في مجالس الامة المتعاقبة؛ وعقب فشل سلاح التزوير في ١٩٦٧؛ ارتأت التجنيس كوسيلة لتغيير تركيبة مجلس الامة وإدخال عناصر فداوية يسهل قيادتها؛ فأغرقت السلطة الدوائر الانتخابية بمجسنيين جدد فتضخمت جداول الناخبين في ١٩٧١ الى ضعف عددهم في ١٩٦٧ (٢٠ الف ناخب في انتخابات ١٩٦٧ مقابل ٤٣ الف ناخب في انتخابات ١٩٧١)<sup>٥١</sup>؛ وهو ما دفع العناصر الوطنية من التجار والتجمع الوطني "جاسم القطامي" على مقاطعة انتخابات ١٩٧١ احتجاجا على العبث بجدول الانتخابات وقضايا التجنيس<sup>٥٢</sup>.

ومن جانب آخر فإن بعض الشيوخ استخدموا التجنيس كسلاح في الصراع الداخلي بينهم؛ الشيخ "جابر العلي" جنس فحوذ كاملة من "العجمان" الذين جلبهم مباشرة من "نجران" لاستخدام ممثلهم في المجلس من أجل الضغط في اتجاه تعيينه كولي عهد. في تلك الفترة انتشرت مقولة شهيرة تقول: "البلد نجران و الكفيل عجران".

٥٠- جميع هذه الارقام مأخوذة من ارقام رسمية؛ أنظر المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة؛ عدد خاص؛ ١٩٩٠؛ ص٤٠؛ وزارة التخطيط.

٥١- أنظر

النفيسي؛ عبدالله. الكويت: الراي الاخر. لندن: طه للنشر؛ ١٩٧٨؛ ص٢١٣.

٥٢- أنظر الكويت من الدولة الى الامارة؛ الدكتور احمد الخطيب يتذكر؛ الجزء الثاني "خضنا الانتخابات ضمن جبهة عريضة امتدت من رئيس غرفة التجارة الى رئيس اتحاد العمال" الحلقة الثانية. الجريدة؛ ٢٠٠٨/٩/٢.

وأنظر كذلك صالح السعيد. "القوى السياسية في الكويت: القوميون العرب من الانجاز الى التفتت.. والتلاشي(١)". القبس؛ عدد ٢٠١٠/٣/٨.

ويتردد في بعض الاوساط رأي أن التجنيس كان لاسباب سيادية: لاجل زيادة عدد السكان للحصول على الاستقلال وعضوية الامم المتحدة.

أميل لتسخيف هذا القول لعدة أسباب منها؛ أن التجنيس استمر بعد الاستقلال ليصل في الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٨٨ الى ٢٢٠ الف مجنس؛ أن العديد من الدول حازت على استقلالها وعضوية الامم المتحدة في نفس الفترة التاريخية رغم ان عدد سكانها كان مقارب أو أقل احيانا من عدد سكان الكويت ”تونقا؛ مالطا؛ جزيرة قريندا؛ دولة سامو“.

ثم إن رفض الامم المتحدة لعضوية الكويت طيلة أعوام كان رفض غير مسبب ونتيجة فقط للفيتو السوفيتي المرتبط بموقف حليفه ”عبدالكريم قاسم“؛ فما أن تغير النظام العراقي حتى تلاشى الفيتو السوفيتي وحصلت الكويت على العضوية.

\* \* \*

هذه الصدمات التدفقية الضخمة؛ والمتتالية؛ لمهاجرين اجانب؛ في فترات زمنية قصيرة؛ غيرت ولابد الوجه الحضاري المشرق لكويت الستينيات. بالتجنيس العشوائي تدفقت موجات متعاقبة من جحافل المستوطنين الجدد من غير وجه حق؛ من غير ارتباط سابق بهذه الارض؛ من غير فهم للثقافة الكويتية؛ من غير احترام للعادات والتقاليد الكويتية؛ استبدلوا تسامح أهل الكويت الاصليين باسلام متطرف نابع من قساوة البيئة الصحراوية؛ جفاف صحرائهم أتلف اللهجة الكويتية الجميلة؛ ثم إن ذكرى الغزو العراقي الغاشم ليست بعيدة حين بان معدن الكثير؛ ولا ذكرى حشود العراق عام ١٩٩٤ حين اصطفت السيارات في طوابير طويلة على المنافذ الجنوبية هروبا بعيدة.

\* \* \*

لكن لحظة!... عند الحديث عن المواطنة يظهر جدل؛ أنا في الكويت جميعا ”مجتمع مهاجرين“؛ جميعنا هاجر الى الكويت في مرحلة تاريخية أو أخرى؛ لماذا ضرب ”البدو“ على تأخر وصولهم؟ أية أفضلية تمنحها أسبقية ”الحضر“ في هذا المقام؟  
لكن هذا استغفال واضح؛ مغالطة صريحة.

نعم جميعنا مهاجرين؛ لكن بالطبع لسنا سواء؛ بالتأكيد لسنا سواء هل يستوي من بنى الكويت قديما بمن جاء راکضا ليتنعم بثروتها بعد النفط؟

ليسوا سواء من أحب الكويت وأهلها أيام الفقر؛ من أحبها بفقرها ومبانيها الطينية وشظف عيشها؛ بمن جاء لاهثاً طمعا في ثروتها. ليسوا سواء!

ليسوا سواء من حارب و دافع عن الكويت بمن جائها غازيا؛ بمن حارب ضدها؛ هل يستوي من يفخر بمبارك الكبير بمن يفخر بعبدة العزيز الرشيد؟ هل يستوي من يفخر بفيصل الدويش بمن يفخر بشيوخنا آل صباح؟

لا والله لا يستون!

حتى في الموروث الاسلامي مع الفارق؛ رغم أن الاسلام يجب ما قبله؛ فرق بين المسلمين على قاعدة السبق الى الاسلام؛ ففضل أهل بدر عن غيرهم؛ و فضل المهاجرين عن مسلمي الفتح؛ حتى قسمهم عمر بن الخطاب ”رضى الله عنه“ في طبقات على قاعدة الاسبقية في الدواوين الشهيرة.

لما دين العدالة والمساواة فرق بين المسلمين على قاعدة الاسبقية؛ فاحتفظ بمكانه خاصة للسابقين الى الاسلام تقدير لدورهم في بناء الدولة - الدين؛ فإن طروحتنا ليست بالصارخة عندما نضع الفاصلة بين من بنى الكويت قديما بمن جائها لاحقا؛ بين من حب الكويت لذاتها بفقرها ومن جاءها ليقبض راتباً و بيتاً... وقرضاً؛ ليسوا سواء!

# الفصل الثالث

## روما تسقط من جديد:

### الكويت تغرق في رمال الصحراء

المحور الأول: القادمون الجدد، قادمون سياسيا  
المحور الثاني: المفعول الاجتماعي الثقافي لسياسات التجنيس  
المحور الثالث: لنصنع بعض النقود... لكن هل نعيد الحساب

”أصبحت الكويت أكبر منطقة جذب لسكان البادية في الجزيرة العربية؛ وبذلك تزايدت أعداد البدو بشكل ليس لها نظير؛ لكن هؤلاء لم يسهموا في دفع عجلة التطور والنمو في المجتمع الكويتي؛ لأن خبرات الصحراء لا تتماشى واحتياجات الكويت الحديثة“

ليلى السبعان؛ تطور اللمجة الكويتية: دراسة وتحليل

كما اشرنا؛ سياسة التجنيس الحكومية أدت لتضخم نسبة ”البدو“ في الكويت؛ هذا التضخم أدى الى تعاظم نفوذهم وتأثيرهم؛ هذا الفصل يطرح لتناول آثار هذا النفوذ في مجالات عدة. هذا الفصل من ثلاث محاور؛ ابدأ بتناول تصاعد النفوذ البدوي سياسياً؛ ومن ثم آثار هذا الصعود السياسي؛ ثم أتطرق في المحور الثاني للمفاعيل الثقافية – الاجتماعية لسياسات التجنيس العشوائي؛ ثم أختتم بمحاولة استكشاف فيما اذا استطاع ”البدو“ تحويل نفوذهم السياسي الى مكاسب اقتصادية.

## المحور الاول:

### القادمون الجدد؛ قادمون سياسياً! ٥٣

اذا افترضنا أن النفوذ السياسي لاي جماعة اجتماعية يتمثل؛ الى نحو ما بمقدار تمثيلهم السياسي بالمجلس التشريعي فاننا نستطيع استنتاج أن تعاظم النفوذ السياسي ”للبدو“ في نصف قرن كان ملحوظاً.

فحين كان عدد النواب البدو في أول انتخابات تجرى لمجلس الامه عام ١٩٦٣ لا يتعدى ١٨ عضو؛ فان سياسة التجنيس العشوائي عملت على زيادة عددهم تبعاً؛ فقفز العدد الى ١٩ عضو بانتخابات ١٩٧١؛ ومن ثم ٢٢ بانتخابات ١٩٧٥؛ ثم جاء تعديل الدوائر لعام ١٩٨٠

٥٢- في هذا الفصل؛ استعنت بقاعدة بيانات الدكتور ”Michael Herb“ الخاصة بتتبع الحياة السياسية الكويتية منذ الاستقلال. أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

باستخدام هذه القاعدة البياناتية قسمت النواب في جميع المجالس النيابية إثنياً الى مجموعاتهم الاجتماعية المختلفة؛ وكذلك استخدمتها مره اخرى لتحديد الهوية الإثنية لمقدمي الاستجابات السياسية منذ الاستقلال الى ٢٠١٠. وبالتالي خلصت الى الإحصائيات التي ذكرتها في هذا الفصل.

نتيجة رغبة السلطة العتيدة في كبح جماح المعارضة التقليدية "الحضرية" وكذلك لظروف الحرب العراقية - الإيرانية التي جعلت السلطة ترغب في لجم النفوذ الإيراني المتزايد فتضخم عدد النواب "البدو" في انتخابات ١٩٨١ الى ٢٧ نائب؛ وهو أعلى عدد استطاع البدو الحصول عليه؛ اذ تراوح عددهم في المجالس التشريعية في فترة ١٩٨٥-٢٠٠٩ ما بين ٢٦ و ٢٤ نائب؛ وحتى قانون تعديل الدوائر الى خمس دوائر لم يغير عدد النواب البدو فظل العدد يراوح الخمسة والعشرين نائب .

لكن هذا التضخم بالنفوذ السياسي مرجعه ليس الى الزيادة العديدة للنواب البدو في مجلس الامه فحسب؛ وانما يرجع ايضا الى نزعة المعارضة والتطرف السياسي لدى نوابهم؛ فقد بدأت هذه النزعة في الظهور على استيحاء؛ لدى نواب البدو لاول مره مع مجلس ١٩٨٥ بظهور نواب مثل "مبارك الدويلة" ( رشيدي / اخوان مسلمين )؛ "احمد الشريعان" ( ظفيري / العمل الشعبي لاحقاً )؛ لكن حتى هولاء النواب في مرحلة الثمانينيات لم يقودوا المعارضة بقدر ما إنقادوا خلف المعارضة "الحضرية".

لكن مرحلة ما بعد التحرير وعودة الديمقراطية بمجلس ١٩٩٢ شهدت انتقال المعارضة فعليا الى ايدي "البدو"؛ فخلال الفترة ما بين ١٩٦٣-١٩٨٥ (٢٢ سنة) قدم البدو أو شاركوا بتقديم ثلاث استجوابات فقط<sup>٥٤</sup>. لكن الفترة ما بين ١٩٨٥-٢٠١٠ (٢٥ سنة) شهدت تقديم البدو أو المشاركة بتقديم ما مجموعه ٢٨ استجواب .

ومن مجموع ٣٧ استجواب قدمت في فترة ١٩٩٢-٢٠١٠ (١٨ سنة)؛ قدم البدو أو شاركوا بتقديم ٢٥ استجواب (٦٧٪)؛ بينما اكتفى "الحضر" بتقديم أو المشاركة بتقديم ١٣ استجواب (٣٥٪)؛ وتقديم "الشيعه" أو المشاركة بتقديم ٧ استجوابات (١٩٪) في هذه الفترة<sup>٥٥</sup>.

٥٤- شارك ناصر صنهات العصيمي ( عتيبي / مستقل ) باستجواب وزير العدل خالد الجسار مع النواب حمد العيار و سليمان الذويج على خلفية ضياع ملفات الوزارة عام ١٩٦٨ واكتفى المجلس بالمناقشة بدون طلب تشكيل لجنة تحقيق؛ وقدم خليفة طلال الجبري ( عجمي / مستقل ) عام ١٩٨٢ استجواب منفرد لوزير الصحة عبدالرحمن العوضي بشأن العلاج بالخارج؛ و تم تحويله للمحكمة الدستورية؛ وشارك خالد جميعان (عازمي / مستقل ) باستجواب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حمد الرجيب عام ١٩٨٢ مع النواب مشاري العنجري و خالد سلطان بن عيسى على خلفية تجاوزات مزعومة في توزيع وحدات سكنية وتم سحب طلب مناقشة الاستجواب من قبل مقدمه قبل مناقشته .

٥٥- ٥ من ٧ استجوابات "شيعيه" هي استجوابات فردية لحسين القلاف أغلبها لم تصل لنتيجة أو لم تناقش أساسا؛ و٦ من ١٢ استجواب "حضرية" هي استجوابات لوليد الطبطيني مجملها بمشاركة نواب "بدو" ماعدا استجواب الوزير المعتوق حيث شاركة تقديمه النائب السلفي علي العمير .

اذا هذه الاحصائيات لا تعكس الصورة كاملة؛ فعدد كبير من الاستجوابات التي قدمها "حضر" أو "شيعه" هي استجوابات عبثية؛ ثانويه؛ لم يأخذها احد بجديه؛ لذلك فإن نواب المجموعة الاجتماعية "البدوية" وحدهم كان لهم القدر الأكبر من الاستجوابات ذات الوزن السياسي في الفترة المذكورة.

اما على صعيد المنصب الوزاري؛ فلم يدخل "بدوي" التشكيل الوزاري منذ الاستقلال الى أن كسر خالد جميعان "عازمي" هذا التقليد في مجلس ١٩٨٥؛ فأصبح أول وزير "بدوي"؛ هذا التوزيع يعكس حالة القلق الحكومية من تصاعد حالة المعارضة الشعبية في مجلس ١٩٨٥ فارتأت الاستناد الى القاعدة النيابية العازمية (٦ نواب).

بعدها أصبح العرف السائد هو وزير "عازمي" في كل وزارة تشكل؛ وبدأ عدد الوزراء "البدو" في الزيادة مع كل تشكيل وزاري فبلغ الثلاث وزارات لأول مره في وزارة ١٩٩٦ بتوزيع ضيف الله شرار "مطيري" و عبدالله راشد الهاجري "قحطان وبني هاجر" إضافة الى عبدالمحسن المدعج "عازمي"؛ وصعد العدد الى الاربع وزارات لأول مره في تشكيل ١٩٩٩؛ اذ تولى عيد هذال "رشيدي" وزارة الاشغال العامة و سعد بن طفله "عجمي" وزارة الاعلام ومحمد ابطيحان الدويهمس "عازمي" وزارة التخطيط؛ بينما ظل ضيف الله شرار "مطيري" محتفظا بوزارة الدولة لشئون مجلس الامة و مجلس الوزراء؛ الا أن هذا العدد بدأ في التراجع مع بداية الالفية الجديدة ليصبح ٣ وزراء في تشكيلة مجلس الوزراء لعام ٢٠٠٠؛ وزيان في تشكيل ٢٠٠١؛ وزير واحد في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (ضيف الله شرار القوي)<sup>٥٦</sup>؛ ليعود بعدها للصعود تدريجيا مره اخرى .

حتى عام ٢٠٠٨؛ حين ظهر تقليد منح وزارة للقبائل الاربع الكبيرة "العوازم؛ الرشايذة؛ العجمان؛ مطير" في محاولة لكسبهم الى صف الموالاتة؛ فتولى حسين الحريتي "عازمي" وزارة العدل والاوقاف والشئون الاسلامية وتولى بدر الدولية "رشيدي" وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وتولى علي البراك "عجمي" وزارة الصحة بينما تولى محمد العليم "مطيري" وزارة الكهرباء والماء؛ وفي التشكيل الوزاري الاخير ٢٠٠٩؛ تولى بدر الشريعان "عازمي" وزارة الكهرباء والماء و محمد العفاسي "مطيري" وزارة الشئون الاجتماعية والعمل و محمد البصري "عجمي" وزارة المواصلات وشئون مجلس الامة؛ واذ لم تجد الحكومة وزارة مناسبة لوزير

٥٦- يلاحظ أن في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ استغنت الحكومة عن الوزير العازمي التقليدي؛ واستعاضت بالوزير "ضيف الله شرار" وتحالفاته القبلية الواسعة عن الغطاء العازمي التقليدي؛ ويلاحظ أن عودة الوزير العازمي "عبدالله المحيلبي" للحكومة في ٢٠٠٦ يتوافق مع أفول نجم شرار في السياسة المحلية ومن ثم الاستغناء عن خدماته اواخر ٢٠٠٦.

”رشيدي“ فانها قامت بدلا عن ذلك بترشيح جاسار الجسار ”رشيدي“ كعضو معين في المجلس البلدي ٢٠٠٩ ٥٧ ٥٨.

اما على ساحة العمل النقابي فقد عمل التفوق الكمي ”البدوي“ اولا؛ والانتخابات الفرعية ثانيا؛ على احكام السيطرة ”البدوية“ على أغلب القطاعات النقابية في الكويت؛ فأغلب نقابات موظفي الوزارات والهيئات الحكومية إضافة لنقابات العاملين بالشركات النفطية تقبع بأيدي ”بدو“ أو قوائم يغلب عليها الطابع ”البدوي“ الى حد كبير<sup>٥٩</sup>؛ كذلك التحالف الاخواني – البدوي ساهم في سيطرة ”البدو“ على اتحادات الطلبة الجامعية<sup>٦٠</sup>.

اذا في حقبة ما بعد التحرير سيطر النواب والوزراء ”البدو“ على ساحة العمل السياسي المحلي بشقيه التشريعي والتنفيذي؛ لكن ماذا كانت نواتج هذه السيطرة؟

### أولا: ”الشواريعية“ تغزو مجلس الامة:

ترافق صعود المد ”البدوي“ سياسيا مع انحلال تام ساد لغة الحوار والغوغائية وانتهاك الكرامات؛ هذا داخل مجلس الامة؛ اما خارجه فظهرت شخصية ”النائب البلطجي“.

شتائم مثل ”أحط القندرة بحلجك“؛ ”الوزير ضب مستلقي“؛ ”وزير التوهان“؛ ”حطبة الدامة“؛ ”انت انسان حاقد؛ الكذب بشواربك“؛ ”يسري ولد يسري“؛ ”العن ابوك“؛ ”الابن

٥٧- في جلسة مجلس الامة ٢٠٠٩ الافتتاحية؛ قام النواب ”الرشايدة“ الاربعة بالانسحاب من قسم الحكومة كرسالة احتجاج على عدم تعيين وزير ”رشيدي“ اسوة بباقي القبائل. بالعقلية ”البدوية“ التقليدية فإن فعل الحكومة يعد مهانة لا توازيها مهانة اخرى؛ تفضيل باقي العشائر البدوية عليهم؛ خصوصا اذ اخذنا بعين الاعتبار تحسس ”الرشايدة“ التاريخي من نظرة باقي القبائل لهم.

٥٨- مره اخرى استعنت بقاعدة بيانات ”Herb“ لعمل هذه الاحصائيات عن الوجود ”البدوي“ الوزاري منذ الاستقلال.

٥٩- في خضم مناقشات قانون الخصخصة المعروف على مجلس الامة ( ابريل ٢٠١٠)؛ ظهرت دعوات تطالب بأخذ رأي نقابات واتحادات العمال حول هذا القانون؛ هذا الكلام لا يصدر عن عاقل فياتحادات العمال والنقابات تحولت منذ فترة طويلة لجيوتوات مغلقة لابناء قبائل معينة نتيجة للانتخابات الفرعية المجرمة؛ فلا رأي مهني متزن قد يخرج من هولاء؛ ما يجيدونه هو الغوغائية والصراخ العالي فزعة لابن القبيلة النائب؛ الذي هو أيضا يصرخ بالصوت العالي من الجهة الاخرى؛ وجميعهم من غير ذوي الاختصاص.

”في دولة اوروبية مثل المانيا؛ القانون يلزم حتى الشركات الخاصة على قبول عضوية ممثلين عن العمال في مجالس إدارات هذه الشركات؛ بالطبع هذه المانيا حيث يمثل العامل الأکفّ زملائه العمال؛ وليس العامل الذي لا يعرف انتظاما في الدوام و الذي تسلق قبليا على ظهور زملائه“.

٦٠- ماعدا الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرعي الولايات المتحدة وفرنسا و اتحادات طلبة الجامعات الخاصة.

”شهد العام ٢٠٠٩ أول محاولة لتشكيل قائمة ”بدوية“ تتنافس في انتخابات اتحاد طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا؛ ذلك بفضل زيادة الوجود ”البدوي“ في الجامعة الخاصة نتيجة لسياسة البعثات الداخلية الحكومية“.

المدلل المنخش ورامه<sup>٦١</sup> لم تشهدها قاعة عبدالله السالم البرلمانية الا تزامنا مع الصعود السياسي "البدوي"؛ ولا استغراب البتة أن القاسم المشترك بين هذه العبارات هو "بدوية" قائلها. لكن لم يتوقف الامر عند لغة تخاطب متدنية؛ وانما ساد مناخ سياسي من التشكيك والاتهامات الفارغة؛ الفجور بالخصوصة.

حين أثار النائب علي الراشد قضية "مزدوجي الجنسية" في انتخابات ٢٠٠٩ رد عليه مسلم البراك باتهامه بتلقيه رشوه حكومية في صورة مزرعة<sup>٦٢</sup>؛ حين وقف النائب خالد السلطان زعيم أكبر كتلة نيابية في مجلس ٢٠٠٨ (٥ نواب) ضد مشاريع الاستجوابات المتعاقبة روجت ضد هذا "السلفي المتدين" اتهامات بالمتجارة بالخمور؛ سعدون حماد اتهم النائبة رولا دشتي بالشفيع من مشروع "الفحم المكلسن" وردت عليه برفع قضية جنح صحافة<sup>٦٣</sup>؛ وقف النائب علي العمير ضد الاستجوابات الاربع في ٢٠١٠ فروج انه يسعى للوزارة؛ النائب مرزوق الغانم تصدى ويحده للاستجواب "البدوي" الموجه ضد الوزيرة "نورية الصبيح" في ٢٠٠٨ فاتهموه بدون دليل بالاستفادة من مناقصات وزارة التربية.

٦١- هذه العبارات قيلت بالترتيب لكل من النائب احمد السعدون؛ الوزير مصطفى الشمالي؛ الوزير مصطفى الشمالي؛ الوزير الشيخ جابر الخالد الصباح؛ النائب عادل الصرعاوي؛ النائب محمد جاسم الصقر؛ النائب مرزوق الغانم. أنظر المصادر الآتية:

- ١ - الوطن؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠١٠/٣/٢١.
- ٢ - عالم اليوم؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠٠٩/٢/٢٢.
- ٣ - "البراك يعلن انتهاء صلاحية رئيس الوزراء: يا احنا يا أنت يا! والحضور أكثر من ١٢ ألف". احمد السالم. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من: <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=44198&cid=53>
- ٤ - السياسة؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠١٠/٤/١.
- ٥ - الجريدة؛ برلمانيات؛ عدد ٢٠٠٩/٦/١٧.
- ٦ - "النص الكامل لهوشة النائبتين محمد الصقر وسعدون حماد". المحرر البرلماني. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من: <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=2046&cid=17>

- ٧ - صحيفة الان الالكتروني على هذا الرابط "فض دور الانعقاد الحالي والعودة في اكتوبر". المحرر البرلماني. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠١٠/٧/١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٨/١ من: <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=55026&cid=30>
- ٦٢- نفى النائب "علي الراشد" هذا الاتهام بنفس يوم صدوره؛ وقام السيد "عبدالعزیز المخلد" بنفس اليوم باصدار تصريح صحفي أكد انه هو من قام ببيع هذه المزرعة للنائب "علي الراشد" لكن كمادته؛ فان "مسلم البراك" لم يكلف نفسه باصدار اعتذار عن اتهاماته الكاذبه. لتصريح "المخلد" أنظر القيس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٥/١٦.
- ٦٣- أنظر تصريح محامي النائبة "رولا دشتي" بعد رفعه القضية في القيس؛ صفحة القضاء والامن؛ عدد ٢٠١٠/١/١٢.

القاسم المشترك بين جميع هذه الاتهامات إضافة الى انها لا تستند الى حقائق أو ادلة هو انها جميعا وجهت من نواب / فعاليات مجتمعية "بدوية".

\* \* \*

وأحيانا يضطر المرشح - النائب للارتجال وتأليف القصص الخيالية واستخدام "loaded language"؛ عندما لم يجد نائب عرف بالصراخ<sup>٦٤</sup> موضوع جماهيري لندوته الانتخابية في ٠٦؛ وأراد شحذ همم ناخبيه خصص المرشح - النائب الغوغائي الندوة للحديث عن ديوانية في لاس فيجاس (أو ربما النزهة) حملها كل شرور العالم

على حد زعمه الخيالي؛ غرز أحد رواد الديوانية شوكة في قطعة ستيك من لحم الخنزير<sup>٦٥</sup>؛ وقال للأمريكان الحاضرين: "من أجلكم نخالف أوامر الرب وأكل لحم الخنزير"؛ وجود الأمريكان كان ضروريا؛ فهو يزعم انهم كانوا يعقدون لجان مشتركة مع رواد الديوانية من أجل تقسيم الكويت.

بالطبع يحتاج المرء أن يكون في رياض اطفال ليصدق هذه الدراما الرخيصة؛ يحتاج عمر عقلي لا يتجاوز السبع سنوات ليصدق هذه التراهاات الدماغوجية!  
لكن هل صدق ناخبيه هذا الكلام؟ بكل تأكيد؛ فبالاخير ناخبيه من نفس البيئة؛ ليسوا من خريجي "يال" للاسف<sup>٦٦</sup>.

### حول ظاهرة "محمد الجويهل":

لهذا كله لا بد من الاعتراف بان أسلوب محمد الجويهل الشوارعي ملائم تماما لخصومه السياسيين؛ هو يراه الاسلوب الانجع للتفاهم مع هولاء؛ فجميعهم يلوحون بذات المستندات الوهمية؛ يوجهون ذات الاتهامات الفارغة؛ جميعهم يجيدون الصراخ العالي وتوجيه الشتائم.  
هو يرفع نقطة مثيرة للاهتمام؛ فبالفعل أسلوب محمد الجويهل في التعامل مع شخصية مثل مسلم البراك كان ناجعا للغاية؛ لم يستخدم الا ذات المفردات وذات الاساليب التي لطالما وظفها مسلم البراك ضد خصومه:

٦٤- "واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير" سورة لقمان ١٩.

٦٥- بالطبع شوكة؛ فبالاخير هي ديوانية في "النزهة" وليس "صباح الناصر".

٦٦- في ناخبيه؛ استعير من "نهج البلاغة" الآتي:

"الناس ثلاثة عالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة وهمج رعاع اتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح".

لوح بسي دي قال انه يحتوي مشاهد مخله بالأداب العامة وهدد مسلم البراك بنشرها؛ لوح بعلاقه سرية تربطه بشخصية نسائية في وزارة الشؤون .

هذا بالضبط إعادة لسيناريو استجواب مسلم البراك لوزير النفط الاسبق الشيخ علي الجراح؛ حين بدون علاقة جدية بمحاور الاستجواب شهر مسلم البراك بالعاملين بمؤسسة النفط وعرض صور فواتير قمار وصور بنات ليل وليالي حمراء .

وليس محمد الجويهل هو من ادخل المصطلحات الهابطة في القاموس السياسي المحلي؛ قبلها مصطلحات مثل ”وزير التوهان“<sup>٦٧</sup>؛ ”حطبة الدامة“<sup>٦٨</sup>؛ ”الوزير الخائب“<sup>٦٨</sup>؛ استخدمها مسلم البراك ضد خصومه؛ مسلم البراك هو من لم يتورع حتى عن التثمت ببيكاء الوزير السابق يوسف الابراهيم في جلسة استجوابه الشهيرة<sup>٦٩</sup>. هو من كال الاتهامات بدون دليل للعضو المنتدب لهيئة الاستثمار بالتفجع الشخصي من منصبه بشراء عقار من اخيه<sup>٧٠</sup>؛ هو من عاد و اتهم الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار بخيانة الامانه وبدون دليل أيضا<sup>٧١</sup>؛ هو من وصف أحد أعضاء

٦٧- أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٢/٢٢ .

٦٨- من تصريح ”مسلم البراك“ في ”ندوة العقيلة“؛ أنظر ”البراك يعلن انتهاء صلاحية رئيس الوزراء: يا احنا يا أنت؟! والحضور أكثر من ١٢ ألف“. احمد السالم. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٣. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من: <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=44198&cid=53>

٦٩- تصريح ”مسلم البراك“ كما نقلته وكالة الاخبار الكويتية كونا؛ أنظر ”ردا على وزير المالية بشأن التأمينات البراك: ليقل الابراهيم أيهما اقل كلفة القانون ١٢٥ أم تعديلات النواب؟“. الموقع الالكتروني لوكالة الاخبار الكويتية. منشور بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من: <http://www.kuna.net/kw/NewsAgenciesPublicSite//ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1775954>

٧٠- برأت لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية السيد ”بدر السعد“ العضو المنتدب لهيئة العامة للاستثمار من كافة ادعاءات ”مسلم البراك“؛ أنظر الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ .

٧١- رفع السيد ”هشام الرزوقي“ الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار قضية تعويض ضد ”مسلم البراك“ وقد الزمته المحكمة بتعويض السيد ”هشام الرزوقي“؛ وقد أكدت محكمة التمييز في حكمها أن ما ذكره البراك يشكل قذفا في حق الرزوقي ، اذ نسب إليه حملة وقائع كاذبه لم يتم الدليل عليها وذلك بقصد الإساءة إليه والتشهير به بين ابناء وطنه؛ وقد أشارت المحكمة إلى انه لو كان ”مسلم البراك“ صادقا فيما نسبه إلى الرزوقي لكان قد استخدم وسائل الرقابة المشروعة أما وانه قد حاد عن هذا الطريق ولجا إلى طريق النشر في الصحف مع علمه بعدم صحة ما صرح به فان ذلك يعتبر إساءة بالغة تستوجب إلزامه بتعويض من أساء إليه .

لنص حكم المحكمة؛ أنظر ”محكمة التمييز تلزم النائب مسلم البراك بتعويض هشام الرزوقي التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار“. فالح الشامري. موقع الان الالكتروني. منشور بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٠. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢ من: <http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=13730&cid=48>

”فريق الانقاذ الاقتصادي“ و جميعهم من رجالات الكويت المحترمين ”بالهارب من العدالة“؛  
وحين طالبه محافظ البنك المركزي باسم هذا الشخص بلغ لسانه ٧٢.

اذا في حقيقة الامر وبغض النظر عن المحتوى المختلف فان مسلم البراك ومحمد الجويهل هما  
وجهان لعملة واحدة؛ نتاج نفس الثقافة؛ نفس الاسلوب السوقي؛ نفس الاتهامات الفارغة؛ ونفس  
الخواء الذي يعكسه الصوت العالي .

\* \* \*

كما شهدت هذه الفترة ظهور ”النائب البلطجي“؛ هو نائب عادة من الدوائر الرابعة والخامسة؛  
(يصيح) صباحا عن سيادة دولة القانون على الجميع؛ ظهرا هو مشغول في تخليص معاملات غير  
قانونية لناخبيه؛ في حالات متكررة يعتدي على موظفين الدولة .

قام بادي الدوسري بالاعتداء ضربا وتوجيه شتائم للعميد كامل العوضي مدير عام الادارة  
العامة للهجرة بوزارة الداخلية؛ بسبب رفض الاخير تمرير معاملات الا من خلال القنوات  
الشرعية ٧٣ .

سعدون حماد العتيبي مع ثلثه من مرافقيه قام بالاعتداء؛ ضربا وقولا ومطاردة والاصطدام  
بسيارة نائب مدير ادارة العلاج بالخارج بوزارة الصحة حسن العوضي؛ وذلك لانتهاء وقت الدوام  
الرسمي قبل ان يستطيع هو ومعاونيه الانتهاء الا من ١٥٠ معاملة علاج بالخارج من اصل ٨٠٠  
معاملة قدمها سعدون العتيبي؛ على اثرها قام حسن العوضي برفع قضية ”اهانة موظف والاعتداء  
عليه اثناء تأدية عمله“ ضد سعدون العتيبي واخيه وربحها؛ اذ الزمت المحكمة سعدون العتيبي  
واخيه بدفع ٥٠٠١ دينار كويتي على سبيل التعويض المؤقت ٧٤ .

٧٢- نضى محافظ البنك المركزي جملة وتفصيلا اتهامات ”مسلم البراك“ ودعا الى الارتقاء بلغة الحوار والحرص على  
آداب الاختلاف بعيدا عن التجريح؛ أنظر

”محافظ المركزي ينفي صحة تصريح لنائب سابق عن وضعية عضو بفريق العمل الاقتصادي“. الموقع الالكتروني لوكالة  
الاخبار الكويتية. منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٩. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1986560&Language=ar>

٧٣- أنظر القيس؛ صفحة القضاء والامن؛ عدد ٢٠٠٩/٦/١٢ .

٧٤- أنظر حكم المحكمة على

”سعدون حماد وشقيقه يدفعان الغرامة لمدير العلاج بالخارج ويغلقان الملف“. فالح الشامي. موقع الان الالكتروني.  
منشور بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٣٠. مسترجع بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ من:

<http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=30523&cid=48>

في مجلس ٠٣ قام خلف دميثير العنزي بالاعتداء على زميله النائب علي الراشد؛ اذ القى كأس ماء باتجاهه متبوعاً "بمطاراة ماء" لولا تدخل زملائه النواب ومنعهم اياه.

اما في مجلس ٠٩؛ فتناقلت الصحف خبراً عن احد نواب الدائرة الخامسة؛ لم تسمه؛ اعتمدى هذا النائب على الدكتور سامي اصفر اثناء فحصه لاحد المريضات؛ قام ايضا بتحقيير المريضة وخذش حياثها قائلاً انه لم يأت لمشاهدة "صدرها" ٧٥.

في حادثة اخرى؛ قام دليهي الهاجري وبسلوك فظ بعيد عن الادب؛ وبعبارات سوقية مبتذلة بالتهجم على وزير الصحة هلال السايير؛ "وقع المعاملة او العن ابوك... انت كفو تصير وزير" ٧٦.  
يبرز هنا تساؤل مبرر؛ ينتظر اجابة؛ لماذا كافة هذه "الحوادث الشواربية" من ممثلي الامة؛ مرتكبيها "بدو"؟

\* \* \*

ثم إن هذه الحوادث تشكل قمة "جبل الجليد" ليس الا؛ الكثير من "البلطجة النيابية" تحدث يوماً في وزارات الدولة المختلفة لكن يتم "طمطمتهما" لتسهيل التعاون النيابي - الحكومي ولو على حساب كرامات الناس. مره اخرى لا يثير الاستغراب على الاطلاق؛ ان جميع من شارك بهذه البلطجة هو من النواب "البدو"؛ ولا حتى عجزى عن إيجاد نائب "حضري" واحد شارك بهذه البلطجة.

قد نرى "Flying Pigs"؛ لربما "يذهب البقر للحج على قرونه" قبل أن نرى نواب كعادل الصرعواوي؛ صالح الملا؛ علي العمير أو غيرهم من "نواب الحضر"؛ "يلفون مجمع الوزارات" وخلفهم يهرول جمع من ناخبين الدائرة الثالثة لتخليص معاملاتهم الغير قانونية.

لماذا هذا يا ترى؟ هل السبعين الف ناخب في الدائرة الثالثة جميعهم من المرتاحين وظيفياً؟ جميعهم يحصل على البعثات الدراسية التي يستحقونها؟ جميعهم يحصل على المناصب الاشرافية التي يريدونها؟ جميعهم عندما تفاجئه وعكة صحية يرسل فوراً للعلاج بالخارج؟ ام لعل ناخبي هذه الدائرة لديهم فهم مختلف عن سيادة القانون و مبادئ تكافؤ الفرص وخطورة فوضى التعدى على القانون عن غيرهم؟

٧٥- أنظر الوطن؛ الصفحة الاولى بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١؛ والوطن بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢؛ والشاهد بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١.

٧٦- أنظر القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤.

ثانيا: مطالبات شعبية؛ فساد منظم؛ تبيد ثروات؛ تجاوزات ادارية . . . هذه هي نواتج التجنيس

بزوغ نجم النفوذ السياسي "البدوي" على المسرح السياسي المحلي تزامن مع كم هائل من القوانين والاقترحات الشعبية؛ العقلية "البدوية" التقليدية لا تؤمن بديمومة الدولة: ترى الوطن أرض رعي ليس الا؛ متى ما قضت على العشب فيها فان بإمكانها الانتقال الى أرض رعي جديدة. هذا الفكر وانسجاما مع عقلية "البدوي" التقليدية المؤمنة بالشرهه: سياسة المنح والعطايا لشراء الود السياسي؛ ادى الى تكاثر المقترحات ذات الطابع التبيدي للمال العام: تقديم ترصيات للمواطنين على المدى القصير بدلا من الدفع في اتجاه خطاب تنموي يراعي المصلحة العامة للمجتمع ويدفع بتطوير بنيته التحتية وموارده البشرية.

١- قضية زيادة الرواتب والكوادر "زيادة ٥٠ دينار على الراتب الاساسي؛ بدل الغلاء؛ الكوادر"؛ وإن كانت في نهاية المطاف هبات حكومية الا انها لم تصدر الا نتيجة ضغط نيابي ترعمه نواب "بدو".

٢ - قضية إسقاط القروض لم تظهر الا مع ضيف الله بورمية (مطيري)؛ وعند التصويت على اسقاط فوائدها في مجلس ٠٩؛ صوت جميع البدو مع إسقاطها مقارنة مع ١٢ من ١٥ عضو من الحضر صوت ضد اسقاطها ٧٧.

٣- تبيد الثروة بتوزيع اسهم مجانيه في مشاريع قد تقضي عليها الادارة الفاشلة هو نموذج

٧٧- مره أخرى استعنت بقاعدة بيانات "Herb": أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved May 15, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database htm>

صوت مع اسقاط فوائده القروض في مجلس ٢٠٠٩ من "الحضر" كلا من احمد السعدون؛ خالد السلطان؛ وليد الطبطبائي.

تفسيرنا لموقف هولاء المخالف للتيار "الحضري" العام يتلخص في أن تصويت النائب خالد السلطان مع القانون كان رهين ظروف قواعده الانتخابية في الصليبيخات؛ كذلك كان موقف وليد الطبطبائي مربوط بقواعده الانتخابية "البدوية" في خيطان؛ اذ تبين نتائج انتخابات ٢٠٠٨ التفصيلية حسب كل منطقة أن صناديق خيطان - ابرق خيطان كانت تحمل أكثر عدد اصوات للطبطبائي من بين كافة الصناديق بما فيهم صناديق كيفان قاعدته الانتخابية القديمه؛ اضطررت للاستعانة بنتائج ٢٠٠٨ التفصيلية وذلك لكون نتائج ٢٠٠٩ التفصيلية غير منشورة أنظر

نتائج انتخابات مجلس الامة ٢٠٠٨ (الدائرة الثالثة بالتفصيل). تدوينة الكترونية. مدونة الموهوب. منشورة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٩. مسترجعة بتاريخ ١٨/٢/٢٠١٠ من <http://almwhoob.wordpress.com>

آخر لمثل هذه الاقتراحات الشعبوية؛ ”بنك وربة“ لم يظهر الا نتيجة الضغط المتواصل من كتلة العمل الشعبي<sup>٧٨</sup>.

٤- مقترحات شعبية اخرى مثل راتب للزوجة العاطلة عن العمل دارت في أروقة مجلس الامة ومقدمها من النواب البدو (كتلة التنمية والاصلاح: جمعان الحريش؛ فيصل المسلم؛ وليد الطبطبائي<sup>٧٩</sup>) الا انها قوبلت برفض لجنة المرأة وشئون الاسرة (جميع اعضائها من الحضر والشيعية).

٥- تقرير اللجنة المالية الرفض لاقامة دواوين على املاك الدولة قبول برفض تام من كافة أعضاء مجلس الامة من البدو حين تم التصويت عليه بتاريخ ١٢\١١\٢٠٠٨؛ في حين وافق عليه كافة النواب الحضر ماعدا وليد الطبطبائي المرهون دائما لقاعدته الانتخابية البدوية الجديدة<sup>٨٠</sup>.

هذا الفعل التبيدي لثروات الدولة مقدر له الاستمرار رهنا بالتركيبة الاجتماعية لمجلس الامة واستمرار الوجود ”البدوي“ القوي فيه<sup>٨١</sup>.

\* \* \*

التسبب الاداري و المحسوبة وحتى الاعتداء على حرمة المال العام؛ كان دائما ينخر بجسد القطاع البيروقراطي الحكومي؛ لكن حقبة ما بعد التحرير المتزامنة مع صعود نجم القوى الاجتماعية ”البدوية“ شهدت مرحلة جديدة أصبح فيها للفساد مؤسسة ترعاها؛ أصبحت الواسطة هي القاعدة ومعيار الكفاءة هو الاستثناء؛ تلاشت حرمة المال العام؛ انتشر الفساد والشللية؛ تدخل النواب البلطجية في أصغر القرارات الوزارية لحساب ناخبهم .

٧٨- بنك بويان الذي يتشابه مع بنك وربة يكونهم الاثنان يفتقران لمالك رئيسي يقود البنك ويحمي مصالح مساهميه كان نموذج صارخ لفشل الادارة التنفيذية في مرحلة التأسيس نظرا لتولى مجلس الادارة شخصيات غريبة عن العمل المصرفي. ويتوقع أن يشهد بنك وربة نفس المصير. أنظر تصريح مسلم براك المطيري حول ضغوط كتله العمل الشعبي في سبيل إقرار قانون تأسيس البنك

الرائ: صفحة برلمانيات؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٩.

٧٩- الهامش رقم ”٧٧“؛ يوضح سر مواقف ”وليد الطبطبائي“ الشعبوية المتكررة.

٨٠- أنظر نتيجة تصويت النواب على تقرير اللجنة المالية حول الدواوين والغوغائية والشغب الذي صاحب التصويت في القبس؛ الصفحة الاولى؛ عدد ٢٠٠٨/١١/١٣.

٨١- في الفصل الثامن من هذا الكتاب؛ تطرقت مفصلا لمركبات العقلية ”البدوية“؛ وايمانها بتقافة ”استنزاف الموارد“؛ راجع ص ١٤٣.

قبل هذا وجدت المحسوبة؛ ووجد الفساد؛ لكنه كان على نطاق محدود لا يقارن مع الفعل المنظم الذي يقوم به آلاف مؤلفة؛ من تزوير شهادات الاعاقه؛ تجاوز حق الغير في العلاج بالخارج<sup>٨٢</sup>؛ الحصول على شهادات جامعية مزورة بدون انتظام بالدراسة<sup>٨٣</sup>؛ الواسطات في التوظيف؛ الواسطات في الترقيات؛ تجاوزات في رخص بناء السكن الخاص<sup>٨٤</sup>.

هذا فساد منظم؛ هذه ليست عملية فردية تجري بخفي الظلام؛ وإنما فعل يتشارك به الآلاف من "المواطنين"؛ فجأة قرر الآلاف وبمنهجية منظمة أن لا يحترموا القانون بعد الان؛ فجأة قرر الآلاف انهم يعيشون في غابة؛ لا يحتاجون بها سيادة القانون؛ فجأة قرروا أن يتجاوزوا كل ما يستطيعون تجاوزه؛ أن يفتخروا بهذه التجاوزات؛ أن يدعوا غيرهم لمشاركتهم افعالهم اللا قانونية-اخلاقية؛ لكن لماذا الان فقط؟

هذا لانه قبل بدء ظهور مفاعيل التجنيس؛ في كويت الستينيات والسبعينيات كان الانصياع للنظام العام وسيادة القانون مقدسا؛ لكن "القادمين الجدد" غيروا كل هذا.



٨٢- من هي المجموعة الاجتماعية التي لها نصيب الاسد من حالات العلاج بالخارج؟ أي مجموعة الاجتماعية نوابها دوما يفتعلون المشاجرات في ادارة العلاج بالخارج أو مع الوزير المختص؟؛ "سعدون حماد؛ فلاح الصواغ؛ دليهي الهاجري" هم امثلة لنواب اشتبكوا اما كلاميا أو فعليا بسبب قضية العلاج بالخارج؛ من يمثلون؟  
من هي "المجموعة الاجتماعية" المفرمة بالتجاوز على حقوق الاخرين؟

٨٣- هاجم الوزيرة "تورية الصبيح" ومن ثم الوزيرة الحمود على قرارها بسحب الاعتراف بالدكاكين التعليمية كلا من فلاح الصواغ "عازمي"؛ سالم النملان "عازمي"؛ سعد زنيفر "عازمي"؛ فيصل المسلم "عتيبي"؛ خالد طاحوس "عجمي"؛ إضافة لبادي الدوسري "دوسري" الذي هدد باستجواب الوزيرة موضي الحمود على خلفية الموضوع؛ بينما قرر خالد العودة "عجمي" امهال الوزيرة شهرا من أجل معادلة الشهادات الفلبينية؛ واكتفى حسين مزيد "مطيري" بمناشدة الوزيرة إعادة الاعتراف بهذه الجامعات وتوجيه سؤال برلماني في هذا الصدد؛ هذا في حين لم يصدر عن أي نائب "حضري" أي تعليق حول الموضوع ماعدا النائبة "أسيل العوضي" التي أعربت عن سعادتها لتعامل الوزارة بجدية مع ملف الشهادات التعليمية غير المعترف بها.

هولاء النواب جميعا؛ يمثلون أي "مجموعة اجتماعية"؟

اليس غريبا أن نواب مجموعة اجتماعية واحدة فقط هي من تسعى للاعتراف بهذه الدكاكين التعليمية؟  
أنظر

١- جريدة عالم اليوم؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٩.

٢- جريدة اوان؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ بتاريخ ٦/٤/٢٠١٠.

٣- صحيفة الوسط؛ الصفحة الاولى؛ تاريخ ١٢ مارس ٢٠١٠.

٤ - صحيفة الراي؛ محضر جلسة ٢١/٣/٢٠١٠؛ بتاريخ ١/٤/٢٠١٠.

٨٤- منطقة فهد الاحمد تربعت على عرش مخالفات السكن الخاص مما أدى الى رفض البلدية و وزارة الكهرباء والماء توصيل التيار الكهربائي للقسائم المخالفة؛ فتقرير لجنة مخالفات ضاحية فهد الاحمد المشكلة من وزير البلدية؛ وصل الى أن من بين ٢٠٩ قسيمة سكن خاص تمت دراستها فإن ٧٩ قسيمة تمت إعادة معاملتها من قبل وزارة الكهرباء والماء لمخالفتها نسبة البناء إضافة الى ١٢ قسيمة مخالفة لم يتم ايصال التيار الكهربائي اليها "مانسبته ٤٤% من مجموع القسائم التي تم فحصها بها مخالفات تعدي على املاك الدولة".

بعد ترك فهد الميع (عازمي) وزارة الاشغال العامة والاسكان عام ٢٠٠٣؛ اضطر ديوان الخدمة المدنية الى إعادة هيكلة الوزارة بالكامل نتيجة لمقدار التجاوزات الادارية وعمليات نقل ورفع الموظفين ”العوازم“ المنهجية؛ اما التجاوزات الماليه فقد كانت من الفداحة أن تم تحويله لمحكمة الوزراء<sup>٨٥</sup>

ومع ترك فلاح الهاجري (قحطان وبني هاجر) وزارة التجارة والصناعة وتولى احمد باقر الحقيمية اضطر ايضا لخصر الموظفين المخالفين لشروط شغل المناصب الاشرافية وأغلبهم رقى لاسباب انتخابية فوجد عددهم يصل الى المائة موظف<sup>٨٦</sup>.

اما وزير العدل والاقواف والشئون الاسلامية حسين الحريتي (عازمي) فقام قبل استقالته من مجلس الوزراء تمهيدا لانتخابات ٠٩؛ بجملة ”تعيينات انتخابية“ شملت نذب ”احمد رميض العازمي“ مديرا لادارة التفتيش الفني؛ إنهاء نذب ”فوزي بورسلي“ مدير ادارة التفتيش الفني؛ وتجميد صلاحيات وكيل الوزارة بالكامل؛ الا أن الوزير بالوكالة الشيخ صباح الخالد اعاد الامور الى نطاقها الصحيح والغى هذه القرارات العثبية جميعها.

اما الوزير الشاب بدر الشريعان (عازمي)؛ ”عين العشرات من ابناء قبيلته خلال شهرين؛ وقام بتقريب البعيد من العاملين بالمحطات“<sup>٨٧</sup>؛ كذلك ”الوزير قام بانهاء نذب ١٦ من العاملين بمكتب الوزير والاستعاظة عنهم بخمسه وعشرين موظف من ابناء قبيلته“<sup>٨٨</sup>.

بينما الوزير محمد البصري (عجمي) نذب قرابة ١٠٠ موظف وموظفة للعمل في وزارة المواصلات لمصالح انتخابية؛ كما أن الفوضى الادارية في وزارة المواصلات في عهد البصري شملت الالغاء الغير رسمي لنظام البصمة أيضا<sup>٨٩</sup>.

وقد قام ”دلهي الهاجري“؛ ”سعد زنيفير“؛ ”سالم النملان“؛ ”خالد طاحوس“؛ ”سعدون حماد“؛ ”محمد الحويلة“ بدعوة وزيرى البلدية والكهرباء والماء الى توصيل التيار الكهربائي رغم المخالفات الجسيمة؛ بينما هدد ”خالد العدوة“ باستجواب اذا لم يخالف الوزيران القانون ويمرران التجاوزات هذه. الملاحظ أن جميع من دافع عن هذه التجاوزات على القوانين هم نواب ”بدو“؛ وغالبية سكان هذه المنطقة هم أيضا من ”البدو“.

أنظر

١- صحيفة اوان؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٦.

٢- صحيفة الانباء؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٦.

ولتقرير لجنة مخالقات ضاحية فهد الاحمد؛ أنظر

صحيفة اوان؛ محليات؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤.

٨٥- حول إحالته الى محكمة الوزراء؛ أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ عدد ٢٠٠٩/٣/٨.

٨٦- أنظر الراي؛ عدد ١٠٨٠٥؛ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣٠.

٨٧- أنظر الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢.

٨٨- أنظر القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣٠.

٨٩- أنظر الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٠.

هذا لا يعني أن المحسوبة والواسطة والتجاوز على القانون هي حصريّة ”للبدو“ فقط؛ هذه ”ثقافة عامة“ تشمل الكثير الآن؛ لكن يظهر تطرفها لدى ”البدو“؛ تظهر نواتجها السلبية أكثر مع تولي ”بدوي“ لمنصب عام؛ قد يتجاوز وزير ”حضري“ ويعين قريبه في منصب لا يستحقه؛ قد يعين قريبان؛ ربما ثلاثة؛ لكن بالتأكيد لن يعين المئات كما يفعل ”البدو“؛ لن يخرق القانون علانية كما يفعل غيره. هذا التزام ما بين صعود النفوذ البدوي السياسي وما بين استشراف الفساد؛ انتشار ثقافة الواسطة والمحسوبة والتعدي على حقوق الغير له مدلولاته الرمزية.

\* \* \*

## المحور الثاني

### المفعول الاجتماعي – الثقافي لسياسات التجنيس

ماذا جلب البدو والمجنسين حديثاً (٢٢٠ الف في الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٨٨؛ منهم ١١٣ الف في الثمانينيات فقط) ٩٠ الى المجتمع الكويتي من عادات وثقافات مغايرة بل لعلها متضاربة مع الثقافة الكويتية الاصيلية؟

هل يستطيع هولاء من متجنسين الثمانينيات تذوق ”فن السامري“ والفنون الكويتية القديمة؟ هل يستطيع هولاء من متجنسين الثمانينيات الاحساس بمعاناة ”الغاصه“ قديماً؟ هل يستطيع هولاء من مجنسين الثمانينيات التفاعل مع النشيد الوطني الكويتي الذي صاغوه أهلها قديماً؟ هل يستطيع هولاء من مجنسين الثمانينيات الحين الى الماضي حين رؤيتهم للدواوين الكويتية العريقة على ”السيف“ ٩١؟

اذا شهد ويشهد المجتمع الكويتي ”صراع ثقافات“؛ والكثافة العددية للبدو والمجنسين حديثاً مكنتهم من صبغ المجتمع الكويتي المفتوح تقليدياً باللون الانغلاقى المحافظ؛ بل الرجعي؛ فتمت ”بدونة المجتمع“.

\* \* \*

ما أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها التاريخي بحق المرأة في إصدار جواز سفرها بدون اذن ”وليها“ حتى تقدم محمد هايف (مطيري) باقتراح تمت أحواله للجنة التشريعية يمنع سفر

٩٠- أنظر المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة؛ عدد خاص؛ ١٩٩٠؛ ص٤٠؛ وزارة التخطيط.  
٩١- شهد العام ٢٠٠٩؛ هجوم من أعضاء مجلس امه؛ أعضاء المجلس البلدي؛ كتاب صحفيين ضد ”دواوين الكويت القديمة“؛ قاسمهم المشترك الوحيد هو أنهم جميعهم ”بدو“.  
ربما هذه الدواوين القديمة توجع الطارئین حين تذكرهم بحداثتهم على الدولة الكويتية.

المرأة بدون مرافقة وليها<sup>٩٢</sup>؛ مثل هذه التدخلات السافرة في الحريات الشخصية ومحاولات فرض الوصاية "البدوية" على مجتمع لا يؤمن بنفس القيم التي تؤمن بها هذه القوى الاجتماعية المتجنسة حديثاً تكررت .

فعندما شارك فريق رياضي نسائي من فتيات المدارس في بطولة غرب اسيا الثالثة لكرة القدام؛ قامت قيامة النواب البدوي في لجنة الظاهر السلبيه (محمد هايف "مطيري"؛ محمد الحويلة "عجمي"؛ جمعان الحريش "عززي"؛ فلاح الصواغ "عازمي"؛ وليد الطبطبائي "حضري ذو ارتباطات انتخابية بدوية") وبالطبع قام الوزير البدوي محمد العفاسي (مطيري) بالاستجابة لطلباتهم والزوم هيئة الشباب والرياضة بوقف المشاركات الرياضية النسائية<sup>٩٣</sup>؛ رغم أن هذه المشاركات النسائية لم تكن وليدة اللحظة؛ فالاندية الشاملة والمتخصصة كانت ترعى الفتيات منذ مطلع السبعينيات؛ المفارقة تكمن في انه قد تكون المشاركات الرياضية النسائية سابقة لتجنيس من يحاول منعها الان .

كذلك نتيجة تغير التركيبة المجتمعية؛ تفشت عادات متخلفة غريبة على أهل الكويت منها "التحجير" وهي عادة حجز الفتاة للزواج من قريب لها عادة يكون ولد عمها ومنعها من الزواج من غيره الا بمقابل مادي؛ منها التسابق على كثرة الانجاب والتكاثر دون إحساس بمسؤولية تجاه تربية الذرية الناتجة (في مجلس الامة: عند مناقشة قانون العلاوة الاجتماعية للأبناء وقصرها على سبع ابن جوبه هذا القانون بمعارضة بدوية شرسة لم تحبذ وقفها عند الابن السابع؛ في مقابل تأييد حضري واسع للقانون المقترح).

هذه العادات والظواهر الدخيلة على المجتمع الكويتي تتركز في مناطق معينة؛ فعادات إطلاق النار في الاعراس التي راح ضحيتها العديد من الضحايا الابرياء تكاد تكون معدومة في المناطق الداخلية؛ بينما حوادث اقتحام مخافر الشرطة والاعتداء على رجال الامن تكررت في مناطق خارجية فقط "النعيم؛ ام الهيمان؛ بو حليفة؛ الظهر؛ الفحيحيل"<sup>٩٤</sup>.

٩٢- أنظر صحيفة الطلبة الاسبوعية؛ صفحة المحليات؛ بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٠.

٩٣- أنظر تسلسل احداث هذه الواقعة في

صحيفة الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٥/٣/٢٠١٠.

صحيفة اوان؛ صفحة الرياضة؛ بتاريخ ٧/٣/٢٠١٠.

صحيفة القيس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٩/٣/٢٠١٠.

٩٤- بتصفح ارشيف الصحف اليومية لمدة ٣ سنوات ماضية أفضل في العثور على أية حوادث اعتداء على مخفرشرطة في منطقة داخلية.

- حول الاعتداء على مخفر شرطة الفحيحيل أنظر الوطن؛ صفحة امن ومحام؛ بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٧.

- حول الاعتداء على مخفر شرطة النعيم أنظر السياسة؛ صفحة امنيات بتاريخ ١٧/١/٢٠١٠.

- حول الاعتداء على مخفر شرطة بو حليفة وام الهيمان أنظر الوطن؛ صفحة امن ومحام؛ بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٠.

- حول الاعتداء على مخفر شرطة الظهر أنظر القيس؛ صفحة القضاء والامن؛ بتاريخ ٧/٤/٢٠١٠.

كما أن هذه الكثرة العددية المتجنسة حديثاً أفقدت اللهجة الكويتية الاصلية هويتها القديمة بما طرأ عليها من تغييرات سلبية؛ الدكتور ليلي السبعان الاكاديمية المتخصصة ارجعت هذه التغييرات التي شهدتها اللهجة الكويتية الى عمليات التجنيس العشوائي التي قامت بها الحكومة<sup>٩٥</sup>.

وفي سلوك طبيعي متكرر تاريخياً؛ سبق أن فسره ابن خلدون في مقدمته: أن الطبقات الخاضعة تتبع وتقلد وتحاول التقرب من الطبقة المهيمنة؛ نجد كثيراً من حالات سرقة أسماء عوائل عريقة؛ فكلًا من ”الصيح“؛ ”الوقيان“؛ ”الزاید“؛ ”الطاحوس“؛ ”الصقر“؛ ”الفريح“؛ ”العبدالهادي“؛ ”العصفور“؛ وغيرهم تم سرقة أسمائهم من قبل ”الكويتيين الجدد“؛ فيلغي هولاء لقب القبيلة ويستعيضون عنها بثالث أو رابع جد حسبما أتفق مع إضافة الالف واللام الاسطورية

هذا نهج مألوف ومعروف للاندماج مع المجتمع وصفوته؛ لكن ما يثير الدهشة والاستغراب أن من يمارس هذا ”التزوير“ هو من الصحفيين والكتاب وأساتذة الجامعة الذين يتوقع المرء انهم قد وصلوا المرحلة من الثقة بالنفس لا تجعلهم بحاجة لمثل هذه ”الحركات الصيانية“<sup>٩٦ ٩٧</sup>.

وللدلالة على عمق الفجوة الثقافية بين ”الحضر“ و”البدو“ كمكونات اجتماعية مختلفة؛ يكفي المراقب جولة ميدانية في المناطق السكنية المأهولة بهذه الجماعة الاجتماعية ومقارنتها بحالة منطقة سكنية اخرى مأهولة باغلبية من الجماعة الاجتماعية الأخرى .

ويفاجأ المراقب بعدها بحجم الفروقات الثقافية والاجتماعية الضخمة التي تبرز بمعايير النظافة العامة في المنطقة؛ الكتابة على الحوائط؛ كثرة او قلة مطبات الشوارع والكثير التي يمكن تبيانه بالصور .

ثم لماذا تبرز مجموعة اجتماعية واحدة تحول مناطق السكن الخاص إلى أوكار للعمالة السائبة و”العزابية“، تحول مناطق السكن الخاصة بها إلى ”حاوية قمامة“ كبيرة .

٩٥- أنظر

السبعان: ليلي خلف. تطور اللهجة الكويتية: دراسة وتحليل. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع؛ ١٩٨٣. ص ٥٩-٦٠.

٩٦- من مسببات الاستجاب القبلي الذي وجه لوزيرة التربية ”نورية الصبيح“؛ هي حادثة وقعت في اجتماع مجلس وكلاء الوزارة؛ حينما أستغربت الصبيح من أحد الوكلاء المساعدين فهي توقعته من أحد العوائل الاصلية المؤسسة؛ لبيتين فيما بعد انه لا ينتمي لهذه العائلة لكنه لا يفضل استخدام لقب قبيلته .

٩٧- أكثر من ١٦ الف شخص قد قام بتغيير لقبه الاخير خلال العشرين سنة الماضية؛ والكثير منهم قام باضافة الالف واللام تقريبا لعوائل معروفة؛ أنظر  
الوطن: الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩ .

بعدها تهرع للحكومة طالبة التثمين، متناسين دورهم في هذا التحويل<sup>٩٨</sup>.

كما أن حال الجمعية التعاونية في كل منطقة هو عاكس لهذه الفروقات الثقافية - الاجتماعية؛ فبينما قام وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل المتعاقبين؛ وعلى مدى أربع سنوات بحل مجالس ادارات جمعيات الجهراء؛ العدان؛ بوحليفة؛ الرحاب؛ صباح الناصر؛ الصليبية؛ الظهر؛ النسيم؛ الصباحية؛ الرابية؛ الرقة؛ سعد العبدالله؛ الصليبيخات والدوحة؛ بسبب تجاوزات إدارية ومالية واختلاسات أحيانا؛ لكنهم لم يجدوا الحاجة لمثل هذا الاجراء ضد أي جمعية تعاونية في منطقة "حضرية"<sup>٩٩</sup>.

\* \* \*

### المحور الثالث :

#### لنصنع بعض النقود... لكن هل نجد الحساب؟

هل استطاع "البدو" تحويل نفوذهم السياسي في مرحلة ما بعد التحرير الى مراكز اقتصادية؟؛ هنا نحاول إجابة هذا التساؤل.

\* \* \*

تفرد الاقتصاد الكويتي عن غيره بكونه اقتصاد طفيلي غير منتج؛ يعتاش الا فيما ندر على القطاع الحكومي ومناقصاته؛ الى جانب مضاربات العقار والبورصة؛ لهذا كله فإن نظرنا الى دور "البدو" في الاقتصاد الكويتي سنوجهها في اتجاه فحص مراكز قوة "البدو" في قطاع الشركات الكبيرة ممثلة في شركات سوق الكويت للاوراق المالية و قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

باعقادي إن مثل هذه "النظرة" قد تكون كافية لاعطاء القارئ فكرة وافية عن وضع "البدو" في الاقتصاد الكويتي.

٩٨- خيطان، جليب الشيوخ، الفردوس، أمائيل حية لمثل هذا، هل هي مناطق حضرية أم بدوية؟ لماذا فقط في هذه المناطق؟ لماذا؟ لا نرى مثل هذا في الفيحاء، الروضة، الخالدية مثلا؟.

٩٩- هذا في حين يشتكي النواب "البدو" في مجلس الامة؛ من جشع التجار "وأغلبهم من الحضر" الذين زادوا اسعار المواد الغذائية متناسين دور أبناء عمومهم في رفعها عن طريق مثل هذه التجاوزات المالية والادارية.

## اولاً سوق الكويت للاوراق المالية ١٠٠:

اذ قررنا استخدام معيار عضوية مجالس ادارات الشركات المدرجة بسوق الكويت للاوراق المالية للاستدلال على الخلفية الاجتماعية لملاك الشركات المدرجة؛ فانه من بين ١١٥٠ عضو مجلس ادارة في ٢١٢ شركة مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (السوق الرسمي والموازي ماعدا قطاع غير الكويتي) يتمثل البدو فقط بـ ٥١ عضو مجلس ادارة (٤,٤٪)؛ في مقابل

١٠٠- في هذه الدراسة؛ قمت بفحص كافة الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية "السوق الموازي والسوق الرسمي ماعدا قطاع غير الكويتي"؛ قمت بفرز أعضاء مجالس ادارات الشركات المختلفة حسب مجموعاتهم الاجتماعية الى "حضر؛ شيعه؛ بدو"؛ جميع الارقام والمعطيات التي استخدمتها مأخوذة من الموقع الالكتروني للسوق الرسمي كما في ٢٥/٤/٢٠١٠؛ كذلك قمت بفرز الملكيات المعلنة "فوق ٥٪" في سوق الكويت للاوراق المالية الى جذورها الاثنية في جدول اخر؛ لابد من الاخذ بعين الاعتبار وجود حالات تتشابه بها أسماء "بدوية" باسماء "حضرية" والعكس صحيح؛ مما قد يجعل هناك مجال لهامش خطأ صغير؛ لكن "الدراسة" بشكل عام معبرة جدا عن مراكز القوى الاقتصادية لكل الفئات الاجتماعية.

١٠١- الاعضاء البدو هم؛ في قطاع البنوك ١- خالد راشد شافي الهاجري في بنك بوبيان. في قطاع الاستثمار ١- ناصر صنهاج العيصمي العتيبي في شركة تمويل الاسكان؛ ٢- تركي بن ناصر بن محمد العتيبي في شركة الديرة القابضة؛ ٣- ناصر عبدالمحسن المري نائب الرئيس في شركة نور للاستثمار المالي؛ ٤- عيّد هذال سعود النصافي رئيس مجلس ادارة شركة منافع للاستثمار؛ ٥- احمد سعد عامر الحشان في شركة منافع للاستثمار. في قطاع العقارات ١- احمد سهو المطيري في شركة الصفاة العالمية القابضة؛ ٢- خالد عبدالله العتيبي في شركة الصفاة العالمية القابضة؛ ٣- سعود مطلق مرزوق العازمي في الشركة العالمية للمدن العقارية؛ ٤- عدوان العدوان في الشركة التجارية العقارية. ٥- بشير الرشيد في شركة المشروعات الكبرى العقارية؛ ٦- محمد راشد المطيري في شركة المبانى؛ ٧- علي عبدالله عبد الرقبة في شركة جيزان القابضة؛ ٨- خالد عبدالله المريخي في شركة جيزان القابضة. في قطاع الصناعة ١- عطالله عواض المطيري في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٢- سليمان عبدالعزيز الدوسري في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٣- عبدالله سعد مسلم العتيبي في شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ ٤- فلاح فالح ابطيخان الرشيد في شركة الصلخ التجارية؛ ٥- نايف سالم العجمي في شركة الخليج لصناعة الزجاج؛ ٦- عزارة فالح الحسيني في شركة الخليج لصناعة الزجاج؛ ٧- علي عبدالله الرقبة في الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء؛ ٨- عبدالله سعد المسلم العتيبي في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ ٩- عبدالله عبدالرحمن العيصمي العتيبي في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ ١٠- عبدالله حسين المحيسن في الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ ١١- حمد احمد البصيري في شركة اسمنت الكويت؛ ١٢- خالد عبدالعزيز المريخي في شركة بوبيان للبترولكيماويات. في قطاع الخدمات ١- نايف بندر سعد اللافي في شركة السينما الكويتية؛ ٢- عيد سماوي رذن الظفيري في شركة الفنادق الكويتية؛ ٣- بدر ناصر منصور المطيري في المجموعة التعليمية القابضة؛ ٤- عبدالله راشد الهاجري في سيتي جروب؛ ٥- سعد فهد راجح البوص في الشركة الكويتية للمسالخ؛ ٦- عايد ضيف الله الضليعي في شركة الانظمة الالية؛ ٧- نايف العنزي في شركة الشبكة القابضة؛ ٨- انور عراك الظفيري في شركة الشبكة القابضة؛ ٩- مشعل قطيم المطيري في شركة الشبكة القابضة؛ ١٠- رياض بن احمد الثقفني في شركة الشبكة القابضة؛ ١١- فايز عايد الظفيري في شركة الشبكة القابضة؛ ١٢- ناصر مضحي صلال العنزي في شركة ياكو الطبية؛ ١٣- محمد مهدي قطيف الشمري في الشركة الوطنية للخدمات البترولية؛ ١٤- بدر ناصر منصور المطيري في شركة اياس للتعليم الاكاديمي والتقني؛ ١٥- بشير صالح الرشيد في شركة الخليجية للاستثمار البترولوي؛ ١٦- نايف محمد الهذال في شركة الافكو لتمويل وشراء الطائرات؛ ١٧- محمد مجبل الغريبة في شركة الافكو لتمويل وشراء الطائرات.؛ في قطاع التامين؛ ١- عايد الضليعي في شركة اعادة التامين. في السوق الموازي؛ ١- داهي ليلي الفضلي في أفاق للخدمات التربوية؛ ٢- محمد سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛ ٣- عبدالله سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛ ٤- فهد سعود مرضي المطيري في دلقان العقارية؛ ٥- محمد سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية؛ ٦- عبدالله سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية؛ ٧- فهد سعود مرضي المطيري في العيد للاغذية.

تمثل الشيعة بـ ٢٢٢ عضو مجلس ادارة (٣, ١٩٪) بينما يحتفظ الحضر بنصيب الاسد بعدد ٨٧٧ عضو مجلس ادارة أي ما نسبته (٣, ٧٦٪).

لكن هذا الارقام لا تعكس الصورة كاملة؛ فالغالبية العظمى من هولاء الاعضاء البدو لا يمثلون ملكيات شخصية في مجالس ادارات هذه الشركات المدرجة وانما يمثلون آخرين "شركات / افراد"؛ وبالتالي فان هذه الارقام لا تعبر عن النفوذ الاقتصادي "للبدو" بقدر ما تعبر عن الوجود "البدوي" الخجول في الادارة العليا لكبرى الشركات الكويتية.

لهذا سنضطر لفحص "الملكيات المعلنه فوق ٥٪" في الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (الرسمي / الموازي ماعدا قطاع غير الكويتي)؛ وهنا أيضا؛ من بين ٢١٢ شركة مدرجة فقط ٩ شركات تتواجد بها ملكيات فوق ٥٪ "لبدو" أو لشركات تعود ملكيتها لبدو؛ ما يمثل نسبة (٤, ٢٤٪) من إجمالي الشركات المدرجة بالبورصة.

هذه الشركات هي

١ - شركة الشبكة القابضة؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٣١/٣/٢٠٠٩ قبل وقف تداولها ٦٧٥٠٠٠٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٤٠٪ لنايف عبدالعزيز العنزي؛ ١٢٪ لبندر عايد الظفيري.

٢ - منا القابضة؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٢/٤/٢٠١٠؛ هي ١٧١ مليون؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٢٤٪ للمجموعة الدولية للمشاريع القابضة ( مبارك الدولية وآخرون )؛ ١٠٪ لشركة الاوراد العالمية القابضة ( محمد ناصر العجمي وآخرون)؛ ٧٪ لشركة المجموعة الدولية للخدمات البترولية ( جمعان العازمي؛ طارق عيسى السلطان؛ وآخرون ).

٣ - الشركة الوطنية للصناعات الاستهلاكية؛ قيمتها السوقية في آخر يوم تداول ٤/٣/٢٠١٠ هي ٧٩٢٠٠٠٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ١١٪ لشركة نوف العقارية ( فايز متعب المطيري؛ نوف متعب المطيري)؛ ١٧٪ لشركة الانشاءات الشرقية ( وليد مناحي العصيمي وآخرون )؛ ٥٪ لوليد مناحي العصيمي.

٤ - شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٥/٤/٢٠١٠ هي ٢١٥٦٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ١٢٪ لشركة الانشاءات الشرقية ( وليد مناحي العصيمي وآخرون )

٥ - شركة الصلبخ التجارية؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٥/٤/٢٠١٠ هي ١٦٥٨٤٧٥٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ١٠٪ لفلاح ابطيحان الرشيد.

٦ - شركة الصفاة العالمية القابضة؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٣١/٣/٢٠١٠ هي ١٤٥٥٠٠٠ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٥٪ ليويسف سهو حمدان المطيري.

٧ - شركة تمويل الاسكان؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٢/٤/٢٠١٠ هي ٤٦٥٠٧٠٥٦ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٩٪ لشركة الانشاءات الشرقية "ناصر مناحي العصيمي وآخرون".

٨ - شركة دلقان العقارية "السوق الموازي"؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٢/٤/٢٠١٠ هي ١١٩٠٢٥٠٠ دينار كويتي؛ والملكيات البدوية المعلنه هي ٥١٪ لمجموعة دلقان القابضة "محمد سعود مرضي المطيري وآخرون".

٩ - شركة العيد للاغذية "السوق الموازي"؛ قيمتها السوقية كما في آخر يوم تداول ٢٢/٤/٢٠١٠ هي ٦٣٢٨١٦٢ دينار كويتي؛ الملكيات البدوية المعلنه هي ٥١٪ لمجموعة دلقان القابضة "محمد سعود مرضي المطيري؛ وآخرون".

إذا "البدو" الذين يدعون انهم يشكلون اكثر من ٦٠٪ من الشعب الكويتي لا نجدهم يتمثلون اقتصاديا بكبرى الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة (٢١٢ شركة) باكثر من "٤,٢٤٪" (٩ شركات)؛ بينما يحتفظ "الحضر" كاقليبة مهيمنة اقتصاديا "Market Dominant Minority" بالنسبة الاكبر من "ثروة الكويت".

هنا يبرز جوهر الصراع الاجتماعي - الاقتصادي ما بين المجموعتين الاجتماعيتين؛ القادمون الجدد يريدون هذه "الثروة"؛ "الحضر" في غير وارد الاستغناء عنها.

النسبة المتواضعه لملكيات "البدو" في "الثروة الكويتية" تفسر الهجوم النيابي البدوي على قانون الاستقرار الاقتصادي ٢٠٠٩: تمت رؤيته على انه قانون من أجل الحضر؛ في مقابل قانون إسقاط القروض البدوي. نفس السيناريو تكرر حين مناقشة قانون الخصخصة (ابريل ٢٠١٠) اذ تمت رؤيته على انه قانون من أجل مصلحة الحضر "التجار" في مقابل البدو "الطبقة العاملة".

ومن المرجح أن يستمر الصراع السياسي - الاجتماعي الدائر حاليا؛ الى أن تتغير التوزيعة الاجتماعية للثروة: الى أن ينجح "البدو" بتحويل تفوقهم العددي الى نفوذ اقتصادي يوازي هذه الكثرة.

## ثانيا المناقصات الحكومية:

مناقصات القطاع الحكومي تعتبر مرآة للنشاط الاقتصادي في الكويت؛ خصوصا في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لكن هل استطاع "البدو" استغلال "تغلغلهم المتأخر" في البيروقراطية الحكومية؛ وقربهم المتأخر من مواقع السلطة لتكوين "مكاسب راسمالية"؟

- في الجدول الآتي؛ قمت بتقسيم الشركات المصنفة في كافة فئات قطاع الاعمال المدنية والانشائية لدى لجنة المناقصات المركزية (٦٢٠ شركة) وفقا للخلفية الاجتماعية لملاكها "حضر/ بدو / شيعة"؛ قمت بافراد مجموعة مستقلة للشركات المملوكة لشيوخ من اسرة الصباح ومجموعة اخرى للشركات ذات الملكية المشتركة "حضري وشيبي؛ حضري وبدوي؛ بدوي وشيبي"؛ اما الشركات التي لم استطع تصنيفها اما لانتهاء تسجيل الشركة لدى غرفة التجارة أو لعجزني عن تحديد الخلفية الاجتماعية لمالك الشركة فقد قمت بافرادها في مجموعة مستقلة أيضا<sup>١٠٢</sup>.

الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	
٤٠ (٧٥٪)	٥٤ (٥٩٪)	٤٣ (٤٨٪)	١٤٩ (٣٨٪)	حضر
٢ (٣,٧٪)	١٦ (١٨٪)	١٧ (١٩٪)	١٢٤ (٣٢٪)	بدو
٣ (٥,٦٪)	٦ (٦,٦٪)	٨ (٩٪)	٥٥ (١٤٪)	شيعة
١	٠	٣	٧	الاسرة الحاكمة
٥	٣	٤	١١	مشتركة "شركات ملاكها ذو خلفيات اجتماعية مختلفة"
٢	١٢	١٣	٤٢	غير معرف
٥٣	٩١	٨٨	٣٨٨	المجموع

كما في الجدول المرفق؛ نسبة الشركات التي تعود ملكيتها الى بدو أكثر ما تتركز في شركات

١٠٢- هذه الدراسة تعتمد على قائمة بالشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية كما هي مذكورة بموقع لجنة المناقصات المركزية الرسمي كما بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٠؛ استعنت كذلك بموقع غرفة التجارة والصناعة الكويتية الالكتروني للنظر في الخلفية الاجتماعية للملاك. قمت باعتماد الشركات المصنفة في قطاع الاعمال المدنية والانشائية لدى لجنة المناقصات المركزية كعينة عشوائية لجميع الشركات المصنفة وذلك لكون قطاع الاعمال المدنية والانشائية يشمل العدد الاكبر من الشركات المصنفة لدى اللجنة من بد جميع القطاعات الاخرى؛ وعموما أكثر من نصف الشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية هي في هذا القطاع؛ وتم فحصها في هذه الدراسة.

الفئة الرابعة<sup>١٠٣</sup> (٣٢٪)؛ ثم تتناسب عكسيا مع الارتفاع في التصنيف؛ فتسقط الى (١٩٪) للفئة الثالثة؛ ومن ثم الى (١٨٪) للفئة الثانية؛ لتبلغ فقط (٣,٧٪) من إجمالي الشركات المصنفة كفئة أولى .

إما عند الشركات ذات الملكية الحضرية؛ فالأتجاه هو العكس تماما؛ فتبرز سيطرة للشركات ذات الملكية "الحضرية" في الفئة الأولى (٧٥٪)؛ لتبدأ هذه النسبة بالنزول تنازليا مع الانخفاض في مستوى التصنيف؛ الى (٥٩٪) في الفئة الثانية؛ (٤٨٪) لدى الفئة الثالثة؛ لتكون أقل ما يمكن لدى شركات الفئة الرابعة عند (٣٨٪) من إجمالي الشركات المصنفة .

هذه النتائج تبين تركيز "البدو" في شركات الفئة الرابعة ذات رأس المال البسيط "٥٠ الف دينار كويتي" وانعدام وجودهم تقريبا في شركات الفئة الأولى العملاقة التي تنفذ مشاريع مليونية؛ كما يلاحظ أن غالبية الشركات التي تعود ملكيتها الى "بدو" قد تم تصنيفها في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ مما يشير الى أن قرب "البدو" من مراكز صنع القرار الاقتصادي في البيروقراطية الحكومية مكنهم من دخول عالم المناقصات الحكومية خصوصا في مناقصات الفئة الرابعة؛ والتي هي دوما على نظام "اضرب واهرب".

لكن في نهاية المطاف هذا الجدول يبين الشركات المصنفة ليس الا؛ لكن لا يوضح الالم: ترسيات المناقصات الفعلية على من تقع؟

لذلك سنحتاج النظر في جدول جديد هذه المرة؛ يبين التوزيع الفعلي لترسيات المناقصات الحكومية؛ في فترة معينة؛ وفقا للخلفيات الاجتماعية لملاك الشركات الفائزة بالمناقصات .

قمت بتقسيم الترسيات التي تمت في ربع السنة الاول من ٢٠١٠ وفقا لاشخاص مالكي الشركات الفائزة "حضر / بدو / شيعه"؛ (٢١٠ مناقصة في كافة قطاعات لجنة المناقصات منها ١٧٠ مناقصة مباشرة و ٤٠ مناقصة وفقا لنظام البنود)؛ كذلك قمت بافراد مجموعة مستقلة للشركات المملوكة لشيوخ من اسرة الصباح؛ ومجموعة اخرى للشركات التي يتشارك بها ملاك من خلفيات اجتماعية مختلفة "حضري وبدوي؛ حضري وشيبي؛ بدوي وشيبي"؛ اما الشركات التي لم استطع تصنيفها اما لانتهاء تسجيل الشركة لدى غرفة التجارة أو لعجزني عن تحديد الخلفية الاجتماعية لمالك الشركة فقد قمت بافرادها في مجموعة مستقلة ايضا<sup>١٠٤</sup> .

١٠٣- تفرز لجنة المناقصات المركزية الشركات الى فئات حسب سابق خبرتها ورأس مالها على النحو الآتي:  
شركات الفئة الرابعة: رأس مالها لا يقل عن ٥٠ الف دينار كويتي.  
شركات الفئة الثالثة: رأس مالها لا يقل عن ١٠٠ الف دينار كويتي.  
شركات الفئة الثانية: رأس مالها لا يقل عن ٢٠٠ الف دينار كويتي.  
شركات الفئة الأولى: رأس مالها لا يقل عن ٥٠٠ الف دينار كويتي.  
١٠٤- هذه الدراسة تعتمد على الاعداد الاسبوعية من جريدة "الكويت اليوم" في الفترة ما بين ١/١/٢٠١٠ الى ٤/١/٢٠١٠؛ وكذلك على موقع غرفة التجارة والصناعة الكويتية الرسمي.

العمود (ب)	العمود (أ)	
المناقصات المطروحة بنظام البنود ”٨٦ بند“ في الفترة ٢٠١٠/١/١ الى ٢٠١٠/٣/٣١	المناقصات المباشرة المطروحة في الفترة ٢٠١٠/٣/٣١ الى ٢٠١٠/١/١	
٤٩ (٥٧٪)	١٠١ (٥٩٪)	حضر
١٠ (١١,٦٪)	١٩ (١١٪)	بدو
١٧ (٢٠٪)	٢٥ (١٥٪)	شعبة
١	١	الاسرة الحاكمة
٦	٧	شركات ملاكها ذات خلفيات اجتماعية مختلفة
٣	١٧	غير معرف
٤٠ مناقصة بها ٨٦ بند	١٧٠	المجموع

العمود (أ) يختص بال ١٧٠ مناقصة المطروحة في الربع الاول من ٢٠١٠ وفقا لنظام الطرح المباشر.  
العمود (ب) يختص بال ٤٠ مناقصة المطروحة في الربع الاول من ٢٠١٠ وفقا لنظام البنود. ”هذه المناقصات الصغيرة تحتوي على ٨٦ بند؛ كل بند فيها تمت ترسيته على شركة مختلفة“

كما يبين العمود (أ) فان نسبة الشركات ذات الملكية ”البدوية“ الفائزة بمناقصات حكومية في ربع السنه الاول لعام ٢٠١٠ لا تتعدى (١١ ٪) من إجمالي الشركات الفائزة بمناقصات حكومية في تلك الفترة؛ في حين أن الشركات ذات الملكية ”الحضرية“ كان لها نصيب الاسد من الترسيات في هذه الفترة ”٥٩ ٪“؛ وتبدو النسبة ماثلة في العمود (ب) الخاص بمناقصات البنود ذات القيمة المالية الصغيرة؛ فلا تتعدى نسبة شركات ”البدو“ (١١,٦ ٪) ايضا مقابل (٥٧ ٪) لشركات ”الحضر“.

### الاستنتاج:

اذا لا يزال ”البدو“ بعيدين عن السيطرة الاقتصادية أو حتى عن التمتع بنفوذ اقتصادي مؤثر؛ البدو؛ الاغلبية العددية؛ نفاجاً بفقر إسهاماتها في الاقتصاد المحلي؛ السيطرة ”الحضرية“ حرمتهم من أي ”تغلغل“ قد نجحوا به بمجالات اخرى .

ففي الاقتصاد؛ في ”السوق الحرة“؛ يفقد البدو عناصر قوتهم؛ بما فيها كثرتهم العددية؛ أمام ”الحضري“ التاجر التقليدي .

وتبدو هذه السيطرة تامة؛ تزداد بزيادة حجم النشاط الاقتصادي ورؤوس الاموال المستخدمة . لكن تبدو محاولات بدوية جادة للتوسع في هذا المجال؛ خصوصا في قطاع المناقصات الحكومية؛ فستشرف زيادة الوجود البدوي في هذا القطاع مستقبلا مقرونا بتمركزهم في البيروقراطية الحكومية؛ لكن لا يبدو هذا الوجود بالمستقبل المنظور اهلا للتفوق على النفوذ الحضري القوي خصوصا في مناقصات الفئة الاولى والثانية المحتكرة .

## الفصل الرابع

المعارضة الجديدة؛ توصيفها؛ مظاهرها؛ خللها:

شهدت الحفبة السياسية المتزامنة مع تغيرات السلطة في ٢٠٠٦ فرز لائتلاف معارضة جديدة تختلف في مضمونها كما في سماتها عن المعارضة التقليدية  
كيف نستطيع مقارنة كينونة هذه المعارضة الجديدة؟ وكيف تنازلت المعارضة التقليدية عن دورها لهذه القوى الناشئة؟ هل عملت هذه القوى "الجديدة" على عقلنة العمل السياسي ام جنحت به الى خيارات أكثر تطرفاً؟ وهل استطاعت هذه المعارضة الجديدة أن تكون لها بعد وطني ام ظلت حبيسة لاجندات فئوية خاصة؟ هل تعكس هذه المعارضة الجديدة قوى اجتماعية صاعدة باحثة عن حيز حركة؟ وكيف برزت إسقاطات هذا الصراع الاجتماعي الشرس على بنوية العمل السياسي؟  
بالتمعن في مظاهر هذه "المعارضة" هذا الفصل يطمح لمناقشة هذه التساؤلات.

### تمهيد توضيحي

من أجل تحديد ماهية مكونات هذه المعارضة؛ استحضرت استجابات مجلس ٠٩ ١٠٥ "استجواب الشيخ جابر الخالد الاول؛ استجواب الشيخ جابر الخالد الثاني؛ استجواب الشيخ ناصر المحمد؛ استجواب الشيخ احمد العبدالله"؛ بتحليلي لاسماء النواب الذين وقعوا على طلبات طرح الثقة تبلور أسماء مشتركة؛ فيتكرر ١٢ اسم في الاربعة استجابات هم احمد السعدون؛ صيفي صيفي؛ جمعان الحربش؛ خالد منيخر؛ ضيف الله بورمية؛ علي الدقباسي؛ فلاح الصواغ؛ فيصل المسلم؛ مبارك الوعلان؛ محمد هايف؛ مسلم البراك؛ وليد الطبطبائي؛ إضافة لخالد العدوة الذي لم يدخل مجلس الامة الا بعد استجواب جابر الخالد الاول لكنه شارك بكافة الاستجابات اللاحقة؛ اما الذين شاركوا بطرح الثقة بثلاث استجابات فهم حسين مزيد و سالم النملان؛ بينما شارك باستجوابين كلا من سعدون حماد و غانم الميع .  
على ذلك؛ نستبسط أن كتلة المعارضة بشكل عام تتكون من ١٧ عضو؛ منهم ١٢ عضو أساسي متطرف ساند الاربعة استجابات وقدم اثنين اخرين لم يفصيا الى تقديم كتاب طرح الثقة "استجواب مبارك الوعلان لفاضل صفر و استجواب ضيف الله بورمية للشيخ جابر المبارك"؛ إضافة لخمسة أعضاء أقل جنوحاً: شاركوا بطرح الثقة فيما بين الاستجوابين والثلاثة استجابات .

١٠٥- لم أدخل في هذا "المبحث" الاستجابات التي لم تنتهي بتوقيع كتاب طرح الثقة لإيماني بعبيتها وخفة وزن طارحيها السياسي وهم "استجواب فاضل صفر؛ استجواب الشيخ جابر المبارك؛ استجواب الشيخ ناصر المحمد الثاني" وعموماً مقدمي هذه الاستجابات شاركوا باستجابات أخرى لذلك فرغم عدم استخدامي لاستجاباتهم في هذا "المبحث" فان هذا لا ينفي "معارضتهم". مرة أخرى في هذا "المبحث" استغنت بقاعدة بيانات "Herb".

## المظهر الأول

علمته الرماية كل يوم... فلما اشتد ساعده رمانى: السلطة تخسر مواليتها!

الاستثناء في حالة الدراسة أن هذه المعارضة ولدت حكومية اولاً؛ ثم شرقت وغربت؛ رموز هذه المعارضة عاشت تحت ظل رعاية حكومية سنين طويلة؛ وعندما تغير مزاج الشارع التي تمثله نقلت تموضعها استراتيجياً من الموالاة الى المعارضة؛ قراءة سريعة لاسماء "كتلة المعارضة" في مجلس ٠٩ نموذجاً تدفع الزاماً لتبني هذا الرأي؛ "علي الدقباسي؛ سعدون حماد؛ غانم الميع؛ حسين مزيد؛ خالد العدوة؛ ضيف الله بورمية وغيرهم" هم بداية يمثلون صناعة حكومية لم تعتاش الا على مائدة التسهيلات والمعاملات الحكومية؛ لكن حفنة ظروف وعوامل مرحلية استدعت هذا الانتقال الاستثنائي - الراديكالي الى حالة مناهضة وعداء السلطة؛ نلخصها في:

١ - تغيرات تركيبة السلطة العليا في ٠٦ ادت لفراغ سياسي في عدة مواقع داخل مجلس الوزراء؛ فتولى موقع رئاسة مجلس الوزراء شخصية من خارج المنظومة السياسية التقليدية، بدون سابق خبرة في الممارسات السياسية الفعلية وأساليب التعاطي والضغط على النواب؛ كما استغنت السلطة عن عناصر حكومية سوطوية<sup>١٠٦</sup> كانت فعالة في احتواء النواب الى صف الحكومة "احمد الفهد / ضيف الله شرار"؛ باستخدام ثنائية الترغيب والترهيب.

فلما اضطرت الحكومات الجديدة بعدها لادارة علاقة طوباوية "Utopian" مع النواب<sup>١٠٧</sup>؛ لا تستند دائماً الى جدوى انتخابية للنواب لم يجد هولاء النواب مصلحة خلف هذا التحالف فسحبوا دعمهم للحكومة.

٢ - تردد الحكومة وتراجعها عن مواقفها في أكثر من حادثة "flip-flop policy"؛ جعل ظهر حلفائها مكشوفاً للشارع في كل مره؛ مما أفقدهم رصيدها شعبياً بدفاعهم في كل مره عن حكومه لا تدافع عن نفسها وتهرب الى انتخابات جديدة عند أول صرخة؛ فعادوا حساباتهم بجدوى دعمها.

"في مجلس ٠٣: تراجعت الحكومة في أزمة الدوائر الانتخابية وخسرت في الانتخابات

١٠٦- نسبة للسوط "Whip"؛ في تجارب ديمقراطية عدة منها بريطانيا؛ كندا؛ إيرلندا؛ يفرد النظام موقع وزاري خاص "Chief Whip" مهمته ضمان تصويت النواب بما يتوافق مع سياسة الحكومة ومعاقيبتهم أحياناً عند خروجهم عن خط الحكومة. الفريد بالتجربة البريطانية رغم تراثها الديمقراطي أن هذا السوط يدخل في هيكله الحكومة بدلا من أن يتبع تنظيمياً للحزب الحاكم؛ بل انه يستلم راتباً من الدولة؛ وحراجه المنصب تكمن في قدراته الغير محدودة على التأثير على آراء نواب منتخبين لمصلحة السلطة؛ وأنا هنا اشبه بالدور الذي لعبه كلا من احمد الفهد و ضيف الله شرار الى الفترة المنتهية بـ٢٠٠٦.

١٠٧- هو اضطراب إجباري؛ ناتج عن غياب اللاعبين السياسي الحكومي الذي يوظف سلاح المعاملات و التسهيلات الحكومية لحشد النواب خلف مواقف سياسية معينة. فلا يجب فهمه اطلاقاً على انه نابع من رؤية اصلاحية معينة؛ بقدر ما كان مؤشراً على حالة الضياع والتردد الحكومي.

اللاحقة وبتحولات مواقف نواب الكثير من حلفائها؛ في مجلس ٥٦: تراجعت الحكومة عن نية مواجهه الاستجواب الموجه لعبدالله المعتوق؛ والاستجواب الموجه لبدر الحميضي؛ إضافة لتردها في حسم مواضيع القروض والتعهديات على املاك الدولة وخسرت بالانتخابات اللاحقة وبتحولات مواقف نواب الكثير من حلفائها؛ في مجلس ٥٨: استقال الشيخ ناصر المحمد بدلا من مواجهه الاستجوابات الثلاث وخسر في الانتخابات اللاحقة للعديد من حلفاء حكومته<sup>١٠٨</sup>.

٣ - لكن هو تسطيح بسيط للواقع اعتبار العاملين أعلاه السبب الرئيسي خلف هذا التغيير الفجائي في موقف حلفاء الامس من السلطة؛ العامل الرئيسي يكمن في تغير المزاج الشعبي تجاه الحكومة لدى قطاعات اجتماعية معينة "البدو"؛ وسريان روح التمرد والتذمر لديهم تجاه سياستها؛ وهو ماستنطق لاسبابه لاحقا في الفصل القادم.

لكن تمايز هذه "المعارضة"؛ بل تناقضها الاساسي يكمن في أن أغلب مكوناتها؛ في مرحلة تاريخية أو اخرى لعبت أدوارا حكومية؛ بدءاً "بعراب" هذه المعارضة "احمد السعدون" ١٠٩؛ الذي تصنفه الوثائق المحايدة لوزارة الخارجية البريطانية على انه من نواب الموالاتة الحكومية الرئيسيين<sup>١١٠</sup>؛ بل أن جملة مواقفه لا تجعله الا أحد صنائع بل دمي "الشيخ جابر العلي"؛ مرورا بشخصيات مثل "سعدون حماد" عضو بالمجلس الوطني "اللا-دستوري"؛ أو "علي الدقباسي" عضو كتلة المستقلين الحكومية الذي وقف الى جانب الحكومة في أزمة الدوائر الانتخابية واستجواب "عبدالحلق النوري"؛ أو "حسين مزيد" الحكومي دائما في مجلس ٥٣؛ وإنتهاءً "بخالد العدوة" الذي استمرت موالاته استثنائيا الى مجلس ٥٦؛ فاصطف حكوميا اثناء استجواب "عبدالحلق النوري" ٢٠٠٤؛ واستجواب "علي الجراح" ٢٠٠٧. اذا من عاش تحت ظل الحكومة سنينا؛ من كانت مواقفه تشتري بجملة نقل عسكري الى مركز هجانة؛ حول موقعه استراتيجيا من الموالاتة الى المعارضة عندما أصبحت الانتخابات المتكررة تتطلب قدرا من التطرف.

لكن يبقى التحليل النهائي فارضا نفسه: لا تستطيع هذه "المعارضة" بعد أن ظلت سنين في كنف الحكومة ادعاء أصالة وصدق المواقف التي تدعيها؛ هذه ليست معارضة وطنية ذات اجندة اصلاحية؛ معارضتها للسلطة تعكس حالة تضارب مصالح وفتية خاصة تنفي معارضتها بانتهاء هذه المصالح.

١٠٨- رغم خسارة الحكومة للعديد من حلفائها في انتخابات ٢٠٠٩؛ الا أن تغير المزاج "الحضري" و"الشيعي" ساهم في التعويض عن كثير من خسائر الموالاتة في المناطق الخارجية.

١٠٩- في الثقافات الغربية المشتق منها؛ فان لقب "عراب" مذموم؛ فعليا هو يطلق على قادة العصابات المنظمة؛ لماذا الفخر بلقب مجرمين؟

١١٠- القبس؛ "القبس تنشر الارشيف الوطني البريطاني عن عام ١٩٧٥ (٢) انتخابات ٢٧ يناير؛ ٥٠ الف ناخب لاختيار ٥٠ نائبا في ١٠ دوائر"؛ الصفحة ٢٥؛ بتاريخ ٢٠٠٦/١/١.

## المظهر الثاني

## معارضة اللون الواحد: البدو يصطفون ضد السلطة

بتطور شاذ عن أوضاع اجتماعية مشابهة اتفق "بدو" الكويت على معارضة نظام؛ كانوا هم الى وقت قريب نسبيا من أعمدته الاساسية؛ المدهش في هذا التطور ليس فقط سرعة تحوله؛ لكن الإجماع الشعبي "البدوي" عليه.

نظرة سريعة الى "كتلة المعارضة" في مجلس ٠٩ تدل على اللون "البدوي" الطاغى عليها؛ تتكون الكتلة أساسا من ١٢ عضوا ساندوا ٤ استجوابات؛ ١٠ أعضاء منهم من البدو "باستثناء وليد الطبطبائي؛ احمد السعدون"؛ هذا يعني أن ما نسبته ٨٣٪ من "كتلة المعارضة" تتشكل من مكون اجتماعي واحد هو "البدو"

إضافيا اذا استحضرنا النواب الذين دعموا ٣ استجوابات (٣ نواب)؛ أو الذين دعموا استجوابين (نائبين) نكتشف أن جميعهم من "البدو" أيضا ١٠٥.

لكن غلبة هذا الطابع "البدوي" - ذو الافكار الرجعية حكما على هذه المعارضة لا يؤهلها إطلاقا للعب دور معارضة وطنية - ديمقراطية - اصلاحية "National Opposition"؛ بدويتها لا تتفق مع هكذا أدوار.

علة هذه المعارضة داخلية: كيف تدعى الوطنية بعد فشلها في إقناع قطاعات اجتماعية واسعة بشرعيتها؟ فانحصار تمثيلها على فئة اجتماعية محددة ينفي عنها صفة المعارضة القومية ويقلص تأثير أعضائها الى حجمهم الطبيعي: ممثلين لمصالح فئوية ضيقة.

كما أن استقرار بسيط لهذا التحول الدراماتيكي لمزاج الشارع البدوي الى المعارضة يستتف أن مدلولاته تتعدى الاعتراض على سياسات حكومية معينة لتتمحور هذه المعارضة كأداة في الصراع الاجتماعي بين "البدو" و"الحضر"؛ وحدانية هذه المعارضة تدفع حكما لمثل هذا الافتراض.

## المظهر الثالث

## مقاربة أولية في سيكولوجية المعارضة: نرجوكم لا نريد مجنون آخر!

بتوظيف آليات التحليل النفسي لمحاولة تشريح البعد السيكولوجي لاطراف محرقة لهذه المعارضة نجد تفسيرات و تبريرات لكثير من أفعال هذه المعارضة.

## الملاحظات:

الملاحظة (١): شخصية نياية حرمت من الانجاب .  
الملاحظة (٢): العقلية الكويتية التقليدية سريعة في الربط بين ثنائية "العقم" و"انتقاص الرجولة"؛ بعدها هي أسرع في اصدار الاحكام المسبقة وهدر الكرامات .  
الملاحظة (٣): الشخصية النياية ذاتها؛ في ممارستها السياسية؛ تمنح نحو التطرف؛ العدوانية؛ الصوت العالي؛ الغضب؛ الحقد؛ الشخصية؛ والدوغمائية .

## الاستنتاجات:

الاستنتاج (١): تعاني هذه الشخصية النياية من عقدة نقص نتيجة لجراح الدونية المرتبطة بديمومة عجزها عن الانجاب . إهانه تماسكها الشخصي "self-cohesion" المرتبط بعجزها عن القيام بالمطلوب والمتوقع منها اجتماعيا ادى لعواقب وخيمة على سلوكها .

نموذج "Erikson" لمراحل تطور الشخصية "Erikson Stages of Psychosocial Development"<sup>١١١</sup> فصل في هذا الجانب؛ يفشل العقيم في تجاوز مرحلة البلوغ الاولى وذلك لعجزه عن إقامة علاقة متينة تمتاز بالموودة والحميمية؛ كما يفشل مره اخرى في تجاوز مرحلة البلوغ المتوسطة لعجزه عن إنتاج ومن ثم توجيه والاهتمام بجيل جديد؛ هذا العجز المتكرر يؤدي حكماً لعلل نفسية؛ تشمل نوبات غضب؛ الشذوذ على المألوف؛ الفشل في النضج؛ الشعور الداخلي بالعار<sup>١١٢</sup> .

كما يرى "اريكسون" في نموده أن عبور الشخصية السوية لمرحلة البلوغ المتوسطة بسلاسة يرتبط بإحساسه بشعور "Generativity"؛ الذي يعرفه قاموس وبستر- ميريام الشامل على انه "الحاجة الى رعاية وارشاد الجيل الناشئ؛ والمساهمة في اعداده لتولي المسؤولية مستقبل"؛ ويرى "اريكسون" أن هذا الشعور ينتج من إحساس الرجل في منتصف عمره بالتفائل والامل بالمستقبل المنتبق؛ الذي أن أحقق هو في تحقيقه فإنه دائماً يستطيع الاعتماد على امتدادات ذريته لتحقيقه .

١١١- نموذج اريكسون لمراحل تطور الشخصية يشرح ثمانية مراحل يعبرها الانسان سعياً لتحقيق ذاته منذ الولادة وحتى الكهولة؛ في كل طور منها يتواجه بعقبة جديدة وينتصر عليها؛ فقط ليعبر الى المرحلة القادمة ويتحدى عائق اخر؛ الفشل في تجاوز احدى هذه العقبات الثمانية يظهر على السطح في صورة مشاكل نفسية "ياس / شذوذ / عدم النضج" .

١١٢- حول نموذج "اريكسون" لمراحل تطور الشخصية استعنت بالمراجع الآتية:  
Burns , L.H, and S.N. Covington , eds. (2000). Infertility Counseling: A Comprehensive Handbook for Clinicians , 1st ed. Informa Healthcare. 11-14.

Kormi , Nouri R. (2000). Psycho-Social aspects of infertility. J Reprod Infertil. 1(2):80-84.

إعتماداً على نظرية اريكسون نستبط استنتاج ثانوي؛ الشخصية النيابية محل دراسته بسبب عدم قدرتها على الانجاب لا تستطيع الاحساس بهذا الامل والتفاؤل بالمستقبل؛ هذا يفسر جانب من سلوكها السياسي المليء بمحاولات التأزيم؛ المعارضه من أجل المعارضة؛ الرغبة في الهدم لا البناء؛ فهو بسبب عقمه لن يجني شيئاً من اي إصلاح او تنمية قد تستفيد منها الاجيال القادمة؛ بالتالي يمارس دور المعطل؛ المعارض؛ المؤزم .

لكن اذا كان نموذج ” اريكسون“ نجح في تحليل عقلية هذه الشخصية ومسببات عقدة النقص لديها؛ فانه لا يشرح كل شي حول مقدار تأثير هذه العقد النفسية على السلوك العدواني لهذه الشخصية النيابية مما ينقلنا للاستنتاج (٢).

الاستنتاج (٢): اضطرت هذه الشخصية النيابية نتيجة لشعورها بالدونية وعقدة نقصها؛ وتطبيقاً لنمط سلوكي مكرر للنكوص الى آلية التعويض ” Defense Mechanism“؛ نقلت صراعها اللا- شعوري الدفين الذي يعتمل داخل عقلها الباطن الى صراع سياسي .

فالعُدوانية ” Aggressiveness“ التي ميزت سلوك هذا النائب سياسياً ”صوت عالي؛ توجيه شتائم؛ توجيه اتهامات؛ هدر كرامات الاخرين“؛ حسب تفسير ادلر لا تعدو الا أن تكون إحساس بالكراهية تجاه مشاعر العجز وعدم القدرة على تحقيق الاشباع التي يعاني هو منها داخلياً؛ فتظهرها الانا في صورة صراع سياسي خارجي بدلا من مواجهة خيبات أمل حياته الشخصية .

ثم أنه حين يهدر كرامات الوزراء فلا بد أنه يشعر بسرور خفي؛ لا وعيه الذي يشك دائماً بالآخرين يسخرون منه لعقمه لا بد انه يشعر براحة مردها إحساسه بانه ليس وحده الذي يتعرض للسخرية .

اذا ”ميكانكية التعويض“ تتيح لهذا النائب العيش على حسابات تسويات حلولية مؤقتة بدلا من مواجهة إحباط واقعه . كلما استخدم الصوت العالي؛ كلما استجوب الوزراء؛ كلما صفق له الرعاع؛ كلما أحس بطعم قوته و نفوذه السياسي؛ كلما أحس بسويته؛ هو ليس أقل من الآخرين بعد الان؛ هو رجل كامل؛ يستطيع الإحساس بالقبول الاجتماعي الذي لطالما فقده بعقمه<sup>١١٣</sup> .

١١٣- حول ”سيكولوجية العقم“ استغنت بالمراجع الآتية:

Alder, Beth, and Robert J. Edlmann. (1989). Psychology and infertility. Journal of Reproductive and Infant Psychology. 7:63-65.

Matthews, Anne Martin and Ralph Matthews. (1986). Beyond the Mechanics of Infertility: Perspectives on the Social Psychology of Infertility and Involuntary Childlessness. Family Relations 35:479-87.

Bernstein, J. potts. N. and Mattox J. (1985). Assessment of psychologic dysfunction associated with infertility. Journal of Obstetrics and Gynecology and Neonatal Nursing 14:63-66.

حب الله؛ عدنان. التحليل النفسي للرجولة والانوثة من فرويد الى لاكان. بيروت: ٢٠٠٤.

ثم إن انتهاجه للمعارضة السياسية؛ هو أمر من السهل فهمه؛ هو محروم من البناء؛ زاهد في أي مكسب مادي: لن يستطيع توريثه لذريته؛ من السهولة بالنسبة له أن يختار التطرف والمعارضة؛ قد يستطيع خلق ارث سياسي معنوي يبقى اسمه حياً بعد وفاته.

## المظهر الرابع

### اصلاح حرق القوانين: كما في الانتخابات الفرعية

لما كانت كتلة النواب هذه تطرح نفسها شعوبياً كمعارضة إصلاحية تتصدى لمحاولات الانقلاب على الدستور؛ وتجاوزات المتنفذين على القوانين؛ كان لزاماً عليها أن تكون سباقة في الإمتثال لسلطة القانون؛ عملياً فشلت في ذلك؛ انجرار غالبية هذه الكتلة للاشتراك في انتخابات فرعية مجرمة لا يستقيم مع خطاب الكتلة "البروباجندوي".

احصائياً؛ تتكون الكتلة من ١٢ عضواً أساسياً ساند ٤ استجابات في مجلس ٠٩؛ ٦ أعضاء منهم شارك في انتخابات فرعية ١٤؛ إذا ما نسبته ٥٠٪ من "كتلة المعارضة" خالفت القانون علانية؛ إضافياً إذا استحضرننا من ساند ٣ استجابات (٣ نواب)؛ أو من ساند استجوابين (نائبين) تتضخم النسبة الى (٧٦٪)؛ فثلاثة عشر عضو من كتلة المعارضة التي تتكون من سبعة عشر عضو إنما تأهل للانتخابات العامة نتيجة مشاركته بانتخابات فرعية مجرمة.

تسقط أقنعة هذه "المعارضة الاصلاحية" عند أول اختبار جدي: وصولها للبرلمان كان نتيجة لانتهاكها لحرمة القانون. ولزاماً فإن ذلك يسقط عنها أهليتها وثقة الشارع بجديتها في محاسبة المتعدين على القانون؛ كما أن الصورة التي تحاول هذه المعارضة تسويقها لنفسها على أنها المدافع عن الدستور تتضارب مع حقيقة تجاوز أفراد هذه المعارضة لقانون يستند الى مبادئ دستورية أساسية "العدل؛ المساواة؛ تكافؤ الفرص".

فعلياً مشاركة هذه القوى في انتخابات فرعية تنجح في وضعها في حجمها الطبيعي: ممثلة لمصالح فئات اجتماعية محددة وتسقط عنها أي عباءة تمثيل شعبي واسع النطاق.

١١٤- أدخلت "مسلم البراك" في قائمة المشاركين بالانتخابات الفرعية؛ رغم أنه لم يشارك بها في انتخابات ٠٩؛ إلا أن بداياته الانتخابية في العميرية ١٩٩٢؛ في جليب الشيوخ ١٩٩٦ شهدت مشاركته في انتخابات فرعية. كما لا بد من التشديد أن العديد من نواب هذه المعارضة الذين لم يشاركوا في انتخابات فرعية؛ اختاروا عدم المشاركة لأسباب انتخابية خاصة؛ وليس لايمانهم بالقانون؛ ودليل ذلك أن بعض من لم يشارك بها في ٢٠٠٨؛ رجع وشارك في ٢٠٠٩ "حسين مزيد نموذجاً"؛ كما أن ضيف الله بورمية اختار عدم المشاركة بها في آخر لحظة لحسابات انتخابية رجحت خسارته؛ أما فيصل مسلم؛ جمعان الحريش فوجودهم في دوائر لا تستند الى الوجود القبلي فحسب منعهم من محاولة إجرائها.

## المظهر الخامس

### الاستزاق من المعارضة: الصوت العالي ينفع صاحبه!

رغم ادعاءات هذه المعارضة لرؤيتها الإصلاحية إلا أن الواقع ينفي هذه الادعاءات الإصلاحية؛ فرموز هذه المعارضة كرسوا مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب مادية لهم؛ أو لافراد عائلتهم المقربة. هذا الاستغلال يلقي بظلاله السوداء على خطاب المعارضة الإصلاحي.

فالملاحظ أن كثير من أقرباء الدرجة الأولى لهؤلاء الاعضاء استطاع التقدم وظيفيا في القطاع الحكومي اما بغير وجه حق على الاطلاق؛ أو بصورة سريعة غير اعتيادية. ومن المسلم به صعوبة إثبات العلاقة المباشرة بين هذا التقدم الوظيفي لهؤلاء الاقرباء و أية ضغوطات مارسها اقاربهم الاعضاء؛ لكن من السذاجة السياسية افتراض عدم لعب هؤلاء الاعضاء لدور ما داعم لاقربائهم.

ففي حالة جمعان الحربش مثلا؛ "المعارض الشرس"؛ "الإصلاحي"؛ "عُين أخاه سليمان الحربش كملحق صحي في ألمانيا؛ اما أخاه الاخر؛ فرغم صغر سنه وحادثة تعيينه في وزارة الخارجية إلا أنه نُقل من الديوان العام الى مدريد كملحق دبلوماسي<sup>١١٥</sup>؛ المعيب في حادثة تعيين "الملحق الصحي"؛ هو أنه حاصل على بورد طب العائلة المحلي. تعيين أحد أطباء الرعاية الطبية الأولية في هذا الموقع به تجاوز على الكثير من حملة الشهادات العلمية المرموقة<sup>١١٦</sup>.

اما أخ مسلم البراك؛ فهد محمد البراك الذي لم تتعدى مؤهلاته العلمية شهادة المتوسطة؛ فعين مديرا في البلدية؛ في تعارض مع قرارات مجلس الخدمة المدنية التي تنص على أن "المدير يجب ان يكون جامعا متخصصا في مجال عمله"<sup>١١٧</sup>

١١٥- أنظر الانباء؛ صفحة محليات؛ تاريخ ١٤ مايو ٢٠١٠.

١١٦- في حادثة اختيار الملحق الصحي في ألمانيا؛ رغم أن اللجنة المشكلة تبعا لقواعد ديوان الخدمة المدنية قد رفعت ثلاث أسماء مستوفيه للشروط مرتبين تنازليا حسب قواعد المفاضلة الواردة بقانون الخدمة المدنية رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦ للوزير "هلال الساير" لاعتمادها؛ إلا أن الوزير و في خروج عن العرف السائد اختار مقابلة المرشحين الثلاثة شخصا قبل اختياره لسليمان الحربش كملحق صحي.

الغريب هو رفض الوزير الساير تزويد النواب عند توجيههم لاسئلة برلمانية بنسخة من تقرير اللجنة المحتوي على أسماء المستوفين للشروط مرتبة تنازليا حسب قواعد المفاضلة؛ بل أن الوزير الساير ذكر صراحة في اجابته لاحد الاسئلة البرلمانية أن بعض من تم قبول طلباتهم من الذين قابلوا الوزير هم من غير المستوفين للشروط المعلن عنها.

أنظر تصريح و حزمة الاسئلة الثانية التي وجهها يوسف الزلزلة لوزير الصحة في جريدة الوطن؛ صفحة مجلس الامة؛ بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٠.

اللافت أن الوزير الساير رغم كل محاولات تسويق "حرفيته" و "استقامته المهنية"؛ إلا أنه ومنذ استلامه الوزارة وهو "يلعب سياسة"؛ ببرجماتية تامة يتعامل مع طلبات النواب. هذا يستشف في انخفاض وتيرة الهجوم النيابي "البدوي" عليه مقارنة بما سبقه من وزراء صحة رغم ليبراليته؛ من التسطيح نسب هذا الانخفاض لسياسته الإصلاحية في الوزارة وليس لسرعته في تمرير معاملات مخالفة.

١١٧- أنظر الوطن؛ الصفحة الأولى؛ بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٧.

في حين وجهت اتهامات لعضو التكتل الشعبي علي الدقباسي بانتهاز منصبه النيابي لتجنيس أخيه "مهاوش" عراقي الجنسية تحت بند الاعمال الجليلة رغم أن عمره عند التجنيس لم يتجاوز ٢١ عاماً. ١١٨

بينما استطاع فهد العدوة؛ أخ خالد العدوة الصعود سريعا الى منصب رئيس مجلس ادارة شركة الاستكشافات البترولية الخارجية؛ ليغدوا أحد أصغر رؤساء مجالس ادارات شركات النفط الكويتية؛ لكن هذا ليس كل شيء؛ "فشهد العدوة" إضافة لعمله في القطاع النفطي عمل ولعدة سنوات كعضو في مجلس ادارة شركة صناعة الانابيب الكويتية التابعة للقطاع الخاص؛ في تضارب صريح للمصالح كون شركة صناعة الانابيب الكويتية هي المورد الرئيسي لانايب القطاع النفطي الكويتي .  
أحدهم اكنفى باخراج أخيه من السجن في قضية مخدرات؛ وهو عموما متورط بشبهات كثيرة أولها سرقة أبناء قبيلته بالاشترك مع نائب معارض اخر من الدائرة الرابعة في ما يعرف باسم "فضيحة هبتكو"؛ وآخرها فضيحتة الجنسية في تركيا رغم تدينه الشكلي .

اذا وظفت هذه الكتلة المتلونة موقعها النيابي كوسيلة ضغط؛ لاجل تحقيق مصالح شخصية خاصة باعضاء هذه الكتلة والدائرة المحيطة بها؛ فنظل "المعارضة" في الديمقراطية الكويتية فعل ابتزاز للسلطة؛ هذا يرفع تناقض جوهري مع دعاوي هذه "المعارضة الاصلاحية". وأنه ليشير الاشمئزاز فعلا؛ الغثيان لا أقل؛ عندما نسمعهم يتحدثون عن الإصلاح؛ محاربة المتنفذين؛ سيادة القانون .  
اذ لحظة خيانتها مبادئ العدالة؛ تكافؤ الفرص ومكافحة الفساد التي تدعيها أكملت هذه "المعارضة" صيرورة تحولها الى الانتهازية السياسية .

\* \* \*

الان بعد أن شخصنا علل - أسقام هذه "المعارضة" وخلصنا الى اعتبارها حركة معبرة عن فئات اجتماعية محددة؛ وأسقطنا عنها عباءة المعارضة القومية<sup>١١٩</sup>؛ نأتي الى الاستنتاج الرئيسي: الصراع السياسي الذي تقوده هذه "المعارضة" في حقيقته: ماهو الا حراك اجتماعي؛ حركة تسلق اجتماعي وحرب مصالح فئوية تدور رحاها في إطار الصراع الاجتماعي الذي تشهده الساحة الكويتية نتيجة تدفق جماعات جديدة من "المستوطنين" الغرباء . واذ أوضحنا هذه الفرضية؛ ننقل الان لرؤية أقرب لحالة الصراع الاجتماعي في الكويت: شواهد و اشكالات .

١١٨-أنظر الوطن: الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٥ .

١١٩- بالمعارضة القومية أو الوطنية "National Opposition"؛ فإني أشير الى حركات المعارضة الشعبية ذات الغطاء التمثيلي الشامل لكل المكونات الاجتماعية للدولة القومية؛ معارضة أواخر الثمانينات في الكويت نموذجاً .

## الفصل الخامس

محاولة سوسيولوجية: فرضيات الصراع  
الاجتماعي المحلي ومحددات إسقاطاته  
السياسية والاقتصادية

ملحق أولى

أولاً الصراع الاجتماعي في إطاره السياسي

ثانياً الصراع الاجتماعي وإطاره الاقتصادي

ثالثاً الإشكالات الثقافية المرتبطة بالصراع الاجتماعي الحضري - البدوي

رابعاً ما السبب؟

في ظل الدولة الدستورية الحديثة لم تشهد البنية القبلية التقليدية أية عملية انحلال أو تفكيك؛ فاستمرت هيمنتها السياسية والاجتماعية على المنضوين لها؛ هذه البنية القبلية المتماسكة رغباً عن الدولة المدنية اشتبكت في صراع اجتماعي عنيف مع قوى المجتمع القديم<sup>١٢٠</sup>؛ هذه حالة فصامية مرضية: قوى متشبثة بمؤسسات ما قبل المجتمع المدني توظف هذه المؤسسات نفسها لتعرية والهجوم على القوى الاجتماعية المؤسسة لهذا المجتمع المدني بالمقام الاول. الثابت هو أن حداته هذه القوى الجديدة على الساحة الكويتية تدفعها الزاما الى الصراع مع القوى القديمة .

الآتي هو مسعى لفحص أوجه هذا الصراع؛ أسبابه؛ أدواته السياسية والاقتصادية؛ وأشكاله الثقافية - الاجتماعية .

## ملحق أولى :

إن أية محاولة لرصد هذا الصراع الاجتماعي تصطدم؛ أولاً بأشكالية تبني تعريف علمي رصين لادوات أي صراع اجتماعي؛ كيف نقيس ونرصد الصراع الاجتماعي؟  
في هذا "المبحث" حاولت تجاوزا معالجة الصراع وتتبع ميكانيكياته ضمن إطاراته السياسية؛ إطاراته الاقتصادية؛ إضافة لدراسة أشكاله الثقافية - الاجتماعية. فعلى الصعيد السياسي قمت بتتبع العمل البرلماني للحقبة ١٩٩٩-٢٠١٠؛ لأبين حالة الاصطفاف الفئوي في جملة الاستجابات والمواقف النيابية للفترة المعنية؛ اكيف هذه المعطيات للدلالة على الآليات التي وظفها "البدو" في صراعهم الاجتماعي ضد "الحضر"؛ ثم اني ادلل بها على دمجومة هذا الصراع الاجتماعي؛ هذه ليست فتنة وقتية سببها "برنامج تلفزيوني" أو مرشح مغمور؛ وانما هي عملية لها دوافعها الذاتية طويلة الامد؛ جذورها تكمن في بنية المجتمع الكويتي. "مالاختلاف الظاهري بين الجماعات الاجتماعية وحده؛ كقيل تلقائيا ببرد عملية صراع اجتماعي فيما بين هذه الجماعات"<sup>١٢١</sup>

١٢٠- أعرف قوى المجتمع القديم على أنها القوى "الحضرية" التي ساهمت في بناء الدولة المدنية الكويتية قديما .

١٢١- هذه نظرية علمية وليست كلام مرسل أو استنتاج شخصي؛ أنظر

Glaeser, Edward L. (2005). THE POLITICAL ECONOMY OF HATRED. The Quarterly Journal of Economics. 120 (1): 45-86.

نقلا عن

Caselli, Francesco, and Wilbur John Coleman II. (2006). On the Theory of Ethnic Conflict. NBER Working Papers 12125.

اما على صعيد البناء الاقتصادي المجتمعي؛ فلما قد سبق أن استنتجنا ”راجع ص ٥٥“ ضحالة النفوذ ”البدوي“ على علاقات الانتاج البرجوازية القائمة؛ فاكثفت في هذا المجال بالغوص في سجلات التصادم ”البدوي“ مع مواقع تفوق وملكية ”الحضر“ لوسائل الانتاج. ثم عرجت الى اشكالات ثقافية - اجتماعية مرتبطة بالتناظر الاجتماعي والتخالف لمكونات الكيان الكويتي؛ فتطرقت لفرضية ”التناظر الاجتماعي“ للدكتور علي الوردني؛ الذي يراها هو كتناج طبيعي لصراع البادية والحاضرة؛ فقامت بتحويلها وتعديلها بما يتسق مع خصوصية النمط الكويتي. وحاولت بعد ذلك أن اوضح مفهوم جديد هو ”العزلة الجيتوية“ كما أراها لكل جماعة اجتماعية داخل الفسيفساء الكويتية. ثم ختمت بتوضيح سببية والزامية هذا الصراع.

### اولا الصراع الاجتماعي في إطاره السياسي:

لاستنتاج التوظيف السياسي لسلاح الاستجابات البرلماني في الصراع الفتوي بين ”قوى الحاضرة“ و”قوى البادية“ نلجأ لقراءة متمعنة في تاريخ الاستجابات السياسية لحقبة ١٩٩٩-٢٠١٠.

قامت بافراد جداول خاصة تبين تاريخ الاستجابات الموجهه ضد وزراء ”حضر“؛ ووزراء ”بدو“؛ ووزراء الاسرة الحاكمة؛ كلا على حدة؛ في الفترة المعنية (١٩٩٩-٢٠١٠)، قامت بفرز النواب فتويا الى ”حضر“ و”بدو“؛ وبينت مواقف كل جهه لناحية تأييد او معارضة طلب طرح الثقة؛ واعتبرت الامتناع عن التصويت بمثابة معارضة لطلب طرح الثقة كونه يصب في نهاية المطاف لمصلحة الوزير المستجوب. أهملت الاستجابات التي لم تنتهي بتقديم طلب طرح الثقة أو التي لم تصل لحد المناقشة برلمانيا. تجاهلت المواقف النيابية ”الشيعية“ لرغبتي بتسليط الضوء على الاصطفاك الفتوي ”الحضري“ - ”البدوي“ في بيئة معزولة عن أية مؤثرات خارجية. ١٢٢

١٢٢- في هذا الصدد استعنت بقاعدة بيانات ”Herb“ لفرز مواقف النواب من الاستجابات المتعاقبة حسب خلفيتهم الاجتماعية؛ لكن هذه النسبة معبرة فقط عن مواقف النواب ”البدو“ و”الحضر“ الذين حضروا جلسات طرح الثقة وقاموا بالتصويت ولا تعبر عن مواقف النواب الذين تغيبوا عن حضور الجلسات. أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 17, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

النواب البدو معارضى الاستجواب ”الامتناع“ بين قوسين	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب الحضر مؤيدي الاستجواب	النواب الحضر معارضى الاستجواب ”الامتناع بين قوسين“	تاريخ الاستجواب	النواب المستجوبين	الوزير المستجوب
(٢) + ١٠ ٪٥٦	١٣ ٪٤٣	١ ٪٦	(١) + ١٥ ٪٩٤	٢٠٠٠	مسلم البراك / وليد الجري / مرزوق الحبيبي	عادل الصبيح
(٢) + ٨ ٪٤٠	١٠ ٪٦٠	٣ ٪١٩	(١) + ١٢ ٪٨١	٢٠٠٢	مسلم البراك / مبارك الدويلة	يوسف الابراهيم
١٠ ٪٦٢,٥	٩ ٪٣٧,٥	٨ ٪٤٠	(٢) + ١٠ ٪٦٠	٢٠٠٤	مسلم البراك	محمود النوري
٨ ٪٣٣	١٦ ٪٦٦	١ ٪٥	(٢) + ١٧ ٪٩٥	٢٠٠٨	سعد الشريع	نورية الصبيح

جدول يظهر الاستجابات الموجه لوزراء حضر في حقبة ١٩٩٩-٢٠١٠

تبين هذه المعطيات حجم الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي؛ بداية جميع مقدموا هذه الاستجابات ضد وزراء حضر هم بدو؛ ثم أن هذه المعطيات تفرز النواب الى كتلتين تصنيفيتين؛ في استجواب الصبيح الاول ”عادل“؛ نرى ٩٤٪ من النواب الحضر تعارض طرح الثقة بالوزير ”اما امتناعاً أو معارضة صريحة“؛ بينما وقف ٤٣٪ من البدو ضد الوزير. في استجواب ”يوسف الابراهيم“ ٨١٪ من الحضر يقفون مع الوزير في مقابل ٦٠٪ من البدو يطالبون برأسه. الاستثناء يظهر في استجواب ”محمود النوري“ حين صف ٦٢٪ من البدو مع الوزير في مقابل ٦٠٪ من الحضر ساندوه. فقط ليعود الانقسام الفتوي يظهر بقوة مع استجواب الصبيح الثاني ”نورية“؛ حين اصطف ٩٥٪ من النواب الحضر مع الوزيرة؛ وساند طرح الثقة ٦٦٪ من النواب البدو.

حجم الشحن الفتوي أثناء استجواب الوزير ”عادل الصبيح“ برز في مداخلة النائب السابق ”صالح الفضالة“ خلال جلسة الاستجواب؛ اذ تحدث مطولاً؛ برمزية تاريخية عن ”الهليق“ الذين أخذوا بالتداول على من أنقدهم من الجوع في سنه ”الهليق“.

كذلك يلاحظ أن العامل الفتوي وحده لا العامل الحزبي أو الايدلوجي هو المهيمن في اختيار النائب لموقفه؛ فيقف محمد الصقر (ليبرالي) واحمد الربيعي (ليبرالي) وعبدالله النيباري (ليبرالي)

ومشاري العصيمي (ليبرالي)؛ وفي عز الصراع الليبرالي - الإخواني مع الوزير عادل الصبيح (إخوان مسلمين)؛ ويصطف جمال الكندري (إخوان مسلمين) وناصر الصانع (إخوان مسلمين)؛ بل حتى عادل الصرعاوي (سلفي) مع وزيرة امرأة هي نورية الصبيح ويكتفي أحمد باقر (سلفي) وعلي العمير (سلفي) بالامتناع عن التصويت إنقاذاً للوزيرة (الحضرية).  
أما حين نعكس الآية؛ ونفحص مواقف النواب فتويا عند توجيه استجواب حضري لوزير بدوي فترى الجدول الآتي:

النواب البدو معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب الحضري مؤيدي الاستجواب	النواب الحضري معارضي الاستجواب "الامتناع بين قوسين"	تاريخ الاستجواب	النواب المستجوبين	الوزير المستجوب
٢٣ ٪٩٢	٢ ٪٨	٩ ٪٥٦	٧ ٪٤٤	٢٠٠٣	عبدالله النيارى	ضيف الله شرار

جدول يظهر الاستجابات المقدمة لوزراء "بدو" في حقبة ١٩٩٩-٢٠١٠

إذا قدم استجواب وحيد في الفترة المعنية تجاه وزير بدوي؛ والملاحظ أيضا أن ٥٦٪ من النواب الحضري أيدوا هذا الاستجواب (أعلى نسبة تأييد حضري لأي استجواب مقدم في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٠)؛ بينما ٩٢٪ من النواب البدو عارضوا هذا الاستجواب (أعلى نسبة معارضة بدوية على الإطلاق لأي استجواب سياسي في الفترة المذكورة)؛ فلم يصوت معه من البدو الا نائبان اثنان؛ بل إن مسلم البراك الذي لم يعرف له أنه وقف ضد أي استجواب في تاريخه النبائي الطويل؛ لم يكتفي بالوقوف ضد هذا الاستجواب؛ بل انه استقطع من وقت المجلس ليتحدث مؤيدا للاستجواب؛ فقط ليستخدم الوقت المخصص له في الدفاع عن ابن عمه الوزير صيف الله شرار ويصوت في النهاية ضد طرح الثقة.

إذا يظهر الاستقطاب الفئوي واضحا في كافة الاستجابات التي تقدم من "بدو" الى "حضر" أو العكس؛ لكننا الان سننظر فيما اذا كان الفرز الفئوي من القوة بحيث يبرز تأثيره حتى في مواقف لا تمس البدو والحضر مباشرة؛ فسننظر في الاستجابات المقدمة الى وزراء من الاسرة الحاكمة؛ ونرى أيضا أن جميعها مقدمة من بدو كما في الجدول الآتي:

النواب البدو معارض الاستجواب ”الامتناع بين قومه“	النواب البدو مؤيدي الاستجواب	النواب الحضر مؤيدي الاستجواب	النواب الحضر معارض الاستجواب ”الامتناع بين قومه“	تاريخ الاستجواب	النواب المستجوبين	الوزير المستجوب
١١ ٪٤٤	١٤ ٪٥٦	٢ ٪١٤	١١+ (١) ٪٨٦	٢٠٠٩	مسلم البراك	جابر الخالد
١٠ ٪٤٠	١٥ ٪٦٠	٣ ٪٢٠	٩+ (٣) ٪٨٠	٢٠٠٩	مسلم البراك	جابر الخالد
١٤ ٪٥٦	١١ ٪٤٤	٢ ٪١٤	١٢+ (١) ٪٨٦	٢٠٠٩	فيصل المسلم	عدم التعاون مع ناصر المحمد
٨+ (١) ٪٣٦	١٦ ٪٦٤	٤ ٪٢٨,٥	٩+ (١) ٪٧١,٥	٢٠١٠	علي الدقباسي	احمد العبدالله

جدول يظهر الاستجابات المقدمة لوزراء من الاسرة الحاكمة في حقبة ١٩٩٩-٢٠١٠

في استجواب الشيخ ”جابر الخالد“ الاول؛ وقف ٪٨٦ من النواب الحضر مع الوزير في مقابل ٪٥٦ من النواب البدو ارادوا نزع الثقة عنه؛ نفس الارقام تقريبا تكررت في استجوابه الثاني فوقف ٪٨٠ من الحضر مع الوزير بينما اصطف ٪٦٠ من البدو ضده؛ اما في استجواب ”علي الدقباسي“ للشيخ ”احمد العبدالله“؛ فساند الوزير ٪٧١ من النواب الحضر في مقابل ٪٦٤ من النواب البدو ارادوا رأسه. وحتى في ورقة ”عدم التعاون“ مع رئيس مجلس الوزراء ٢٠٠٩؛ ٪٨٦ من الحضر جددوا ثقتهم بسموه؛ بينما ٪٤٤ من البدو طرحت ثقتها به. هذه المعطيات تبرز بما لا يدع مجالاً شك حجم الانقسام الفتوي بين ”البدو“ و”الحضر“ فظهرت إسقاطات هذا الاستقطاب الفتوي في النمط التصويتي لكل فئة؛ اذ افرزت هذا الاستقطابات المتابعة (ماعدا بعض الاستثناءات البسيطة) كتائين تصويتيتين في مقابل بعض: الحضر ضد البدو؛ والبدو ضد الحضر.

لكن هذه المعطيات لا تعبر فقط عن حالة انقسام فتوي فحسب؛ لكنها تنجح في التعبير عن صورة الصراع الاجتماعي بين ”الحضر“ و”البدو“؛ اذ وظف النواب البدو أسلحتهم السياسية للهجوم على مواقع النفوذ الحضري في النظام؛ ورد النواب الحضر باستخدام حقوقهم الدستورية في معارضة هذه الاستجابات للدفاع عن وزراءهم.

## ”ازدواجية الجنسية“: النموذج الواقعي لمحددات الصراع الاجتماعي محليا

أحداث ٢٠٠٩-٢٠١٠ تضع الامور بنصابها الصحيح؛ طرح قضية ”ازدواجية الجنسية“ لا يصب في حانة الفتنة المجتمعية المؤقتة؛ فهي لا تأطر الا على انها ”حالة“ من الصراع الاجتماعي الدائم بين مجموعات اثنية متغيرة.

طرح هذه القضية لا ينحصر قطعاً في المخالفة القانونية فحسب؛ هي تعكس حالة تدمر شعبي ”حضري“ من جملة ممارسات ”بدوية“ على المدى البعيد؛ ومن السطحية اعتبارها معبرة فقط عن القضية القانونية المحصورة بمخالفة قانون الجنسية؛ ”الحضر“ وجدوا بموضوع الازدواجية فرصة سانحة لرفع اعتراضاتهم الكثيرة ضد ممارسات ”بدوية“ خاطئة.

لكن حين طرحت هذه القضية محليا؛ ماذا كانت استجابة الشارع ”الحضري“ لها؟ هل نبذها هذه الشارع الحضري؟ استكرها فورا؟ هل تصورها ”محاولة فتوية“ لبث الفرقة بين أهل البيت الواحد؟

ام سارع الى احتضانها وتبنيها؟ الالتفاف حولها؟ هل عبرت هذه ”القضية“ عن نبض الحضري البسيط المعادي للبدو؟ ماذا كان موقف ”الحضر“ العام؟

هنا أحاول؛ عبر عدة شواهد - ملاحظات أن أبين موقف ”الحضر“ الواضح في دعمه لهكذا أطروحات؛ بتوضيحي للدعم العام الذي حازته هذه الاطروحات ضد ”البدو“ أنجح بتبيان محددة من محددات الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي محليا:

١ - نتيجة تبني النائب علي الراشد لهذه الاطروحات؛ نتيجة جعلها الإطار الرئيسي لحملة الانتخابية؛ رأى اصوات ناخبيه تقفز جنوبيا؛ فحاز المركز الثاني في انتخابات ٠٩ بعد أن كان في المركز السابع قبلها بعدة أشهر في انتخابات ٠٨ .

بل أن من بين جميع نواب ٠٨ في الدائرة الثانية الذين أعيد انتخابهم في ٠٩؛ النائب ”علي الراشد“ هو الوحيد الذي استطاع زيادة عدد ناخبيه ٩٢٤ صوت؛ في حين خسر ”مرزوق الغانم“ ٣٢٩١ صوت؛ خسر ”جاسم الخرافي“ ٤٣٦٧ صوت؛ خسر ”جمعان الحريش“ ٥٦٧ صوت؛ خسر ”خالد سلطان بن عيسى“ ٣٥٩٦ صوت؛ خسر ”خلف دميثير“ ٦٢٤ صوت؛ خسر ”محمد المطير“ ٢٥٧٦ صوت”١٢٣.

١٢٣- أنظر الارقام التي حازها كل مرشح في انتخابات ٠٨ و انتخابات ٠٩ كما في قاعدة بيانات ”Herb“ Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

٢ - الرقم الانتخابي الصعب الذي حازه مرشح مغمور محمد الجويهل في انتخابات ٠٩؛ هو دليل آخر على شعبية هذه الاطروحات "حضرية"؛ فالبرنامج الانتخابي للمرشح انحصر في "معاداة البدو"؛ "الرد على إساءات البدو للحضر بإساءات مماثلة". وهكذا برنامج استطاع "محمد الجويهل" الحصول على ٣٥٠٨ صوت انتخابي<sup>١٢٣</sup>.

#### حسبة بدو:

- عدد الناخبين "الحضر" في الدائرة الثالثة يقف عند ٣٩٧٢٠ ناخب "حضري" <sup>١٢٤</sup>.  
- غياب الاحصانات الرسمية حول نسبة التصويت في انتخابات ٠٩؛ سافترض نسبة تصويت مرتفعة جدا ٧٥٪.

- المرشح محمد الجويهل حصل على ٣٥٠٨ صوت انتخابي.  
إذا فعليا ١ من كل ٨ ناخبين "حضر" شاركوا بالعملية الانتخابية صوت للمرشح محمد الجويهل ولاطروحاته المعادية "للبدو". هذه نسبة عالية تعكس وجود تربة مهيبة في الشارع الحضري لتبني آراء معادية للبدو.

٣ - حين تداعى "البدو" للتجمع في ندوات جماهيرية ضد هجوم محمد الجويهل الشرس تجاههم (ندوة الاندلس؛ ندوة العقيلة)؛ غاب التمثيل "الحضري"؛ لم يفكر أحدا من "الحضر" ببدء التضامن أو استنكار هجوم "الجويهل" ضدهم.  
ماذا يعكس هذا؟.

فقائمة الحضور "حضرية" اقتضرت على ممثلوا التحالف الوطني؛ الكاتب الصحفي احمد الدين؛ الكاتب الصحفي محمد الجاسم؛ النائب السابق عبدالله النيباري؛ النائب السابق فهد الخنة؛ النائب عبدالرحمن العنجري.

سياسيا هم جميعا أخف من "الريشة"؛ جميعهم مهمشين بدون أي نفوذ سياسي أو اجتماعي و مواقفهم إذا افترضنا "تجاوزاً" صدقها فانها لا تمثل الا شخصهم المعزولة عن مجرى السياسة "الحضرية".

<sup>١٢٣</sup>- أنظر الارقام التي حازها كل مرشح في انتخابات ٠٨ و انتخابات ٠٩ كما في قاعدة بيانات "Herb"  
Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

<sup>١٢٤</sup>- إحصائية مجلس الوزراء حول أعداد الناخبين حسب توزيعهم الإثني الصادرة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٧؛ أنظر صحيفة الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٨.

- ماذا يمثل كاتب يعيش على هامش السياسة المحلية بآراء ماركسية متطرفة كالكاتب احمد الدين؛ ”حين خاض انتخابات ١٩٩٦ بالدائرة الثامنة حل في المركز ما قبل الاخير ولم يستطع إحراز اكثر من ٩٨ صوتاً“١٢٥.
- الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم بالطبع سيحضر أية احتفالية توجه ضد رئيس الحكومة؛ خصوصته الشخصية معه لا تحتاج بيان؛ لكن ماذا يمثل محمد الجاسم؟
- الشارع الشعبي ”الحضري“ نفسه لفظ محمد عبدالقادر الجاسم مرتين؛ هو بعيد كل البعد عن ادعاء ”تمثيل الحضري“. في الدائرة الثانية ٠٨ حصل على المركز ١٧؛ في الدائرة الثالثة ٠٩ حصل على المركز ١٩ ١٢٦.
- اما فهد الخنة وعبدالله النياري فيمثلان حالات متكررة على الساحة السياسية المحلية: نواب سابقين؛ خاسرين لثقة الناخبين ”خسر فهد الخنة آخر انتخابات خاضها في حين خسر عبدالله النياري آخر ثلاثه“ ينتهزون أي فرصة سانحة للظهور الاعلامي.
- في ظني لو كانوا نوابا لما فكروا بالحضور اصلا. حتى حضورهم لا يمثل تياراتهم السياسية ”التيار السلفي مثلا منح ثقته للوزير في الاستجواب اللاحق“.
- الشخصية ”الحضرية“ الوحيدة التي تتمتع ”بشي من الاهمية السياسية“ كانت تمثل التحالف الوطني في مجلس الامة النائب عبدالرحمن العنجري؛ بخفة سياسية لا يجيد غيرها حضر الندوة؛ لكنه ”وكالعادة“ استجابة لضغوط شعبية من أهالي دائرته سرعان ما سحب توقيعه من ”بيان لجنة الانقاذ“؛ ثم لم يكتفي بالتصويت ضد طرح الثقة بوزير الاعلام بالاستجواب المتعلق بالقضية؛ لكنه عاد وأعلن أن العدو الحقيقي للوحدة الوطنية هو مسلم البراك وليس أي شخص آخر ١٢٧.

١٢٥- أنظر قاعدة ”Herb“

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 10, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database htm>

١٢٦- يحلو للجاسم الزهو ”بقاعدة قرائية“ يضعها عند ٢٥ الف قارئ لمقاله الاسبوعي؛ ما يفضل محمد الجاسم في فهمه أن هذه ”القاعدة القرائية“ المزعومة عندما تقرأ له فانها لا تقرأ لاقتناعها بآرائه؛ هنا تلعب ”الطبيعة الكويتية“ دورها؛ ”بلاغة شف“؛ ”خل نضحك“؛ ”خل نشوف اشعنده الجاسم“ ثم لنكن صرحاء؛ كثير من ما يقوله لا يعدو أن يكون ”حجي حريم اب قعدة شاي الضحى“؛ لكن عندما حانت لحظة الحقيقة - الانتخابات أختار الغالبية عدم التصويت له. لا أحد يأخذ آرائه بجديّة.

”بحسبة بدو اخرى“؛ يقرأ للجاسم ٢٥ الف قارئ اسبوعي؛ لكن يصوت له انتخابيا فقط ٢٥٢٧ ناخب في ٢٠٠٨؛ ٢٥٩٢ ناخب في ٢٠٠٩؛ البقية لا تشتري مزاميره؛ ترفضه.

١٢٧ - أنظر لقاء النائب ”عبدالرحمن العنجري“ في صحيفة الصباح؛ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٠.

إذا هولاء "الحضر" يمثلون حالات معزولة؛ بعضهم دافعهم شخصي؛ يحركهم إما طموح سياسي أو عداوة شخصية مع النظام أو سداجة سياسية صريحة.

لكنهم جميعاً يشتركون في شيء واحد فقط: فقدانهم "التفويض الشعبي" للتعبير عن موقف "الحضر" العام "Political Mandate".

٤ - في الاستجواب اللاحق لوزير الاعلام احمد عبدالله تجلى المقياس الحقيقي لنبض الشارع "الحضري" في مواقف نوابهم؛ فقط ٤ نواب حضر من ١٥ نائب حضري ساندوا البدو وطرحوا الثقة بالوزير المستجوب.

إذا هذه الشواهد تضع الامور بنصابها الصحيح؛ صوت "الحضر" بكثافة للنائب علي الراشد و المرشح محمد الجويهل عندما رفعوا للمرة الاولى راية "حضرية" ضد الممارسات "البدوية"؛ لم يتضامن "الحضر" مع "البدو" حين نالهم كم من الاساءات - الحقائق على يد محمد الجويهل؛ وفي الاستجواب اللاحق لم يجد النواب "الحضر" أن الاهدانات التي لحقت "بالبدو" - شركائهم في الوطن سبب كافي يدفعهم لطرح الثقة بالوزير.

هذا الصراع الاجتماعي الذي استطعنا تتبع مظاهره السياسية واضحة للعيان منذ مجلس ١٩٩٩ هو ليس وليد اللحظة؛ من الخطأ افتراضه ردة فعل فورية على برنامج تليفزيوني أو من تخطيط عميل إيراني متجنس حديثاً؛ "بالمنطق" مثل هذا الافتراض مغالطة "Post hoc ergo propter hoc": تقوم على فهم خاطيء لتسلسل الاحداث؛ كون الحدث "ب" جاء بعد الحدث "أ" لا يعني البته أنه مسبب بفعل الحدث "أ"؛ كون نقمة "البدو" الكبرى ظهرت معالمها بعد ظهور "الجويهل" لا يعني أبداً انها مسببه بفعل هذا الظهور.

هو صراع ناتج عن إفرزات سنين من الهجوم "البدوي" المتواصل على المراكز "الحضرية" في الدولة - المجتمع؛ سياسياً تخفى هذا الصراع الاجتماعي حيناً تحت ظل الصراع الليبرالي - الديني؛ أو التوجهات الاقتصادية المتضادة "اقتصاد السوق الحر مقابل دولة الرفاه الاجتماعي"؛ لكن الان سقطت كل الاقنعة؛ هو صراع اجتماعي بارز الملامح؛ ديمومته مرهونة بالتركيبية الاجتماعية الكويتية المتنافرة.

## ثانياً الصراع الاجتماعي في إطاره الاقتصادي:

تصافر بدء الانتاج البترولي عام ١٩٤٦ في الكويت مع الكساد العالمي الذي أصاب سوق اللؤلؤ؛ للايدان بميلاد حقبة جديدة من التطور الاقتصادي - الاجتماعي؛ اذ شوهدت هذه التطورات العلاقات الانتاجية القديمة القائمة على تجارة الغوص والنقل البحري؛ بعدها اضطرت الطبقة البرجوازية القديمة للتركيز على الاستثمار الداخلي في مجال الانشاءات "البناء" وتجارة الاستيراد.

هذه الطبقة البرجوازية القديمة؛ التي استطاعت تجديد نفسها عند انهيار العلاقات الانتاجية القديمة واعادت إحياء نفسها بصورة "رأسمالية وطنية" تكونت في غالبيتها من العوائل الحضرية الكبيرة إضافة لاسر شيعة محدودة؛ صنعت ثروتها عبر اجيال بتجارة الترازيت؛ الغياب التام "للبدو" في هذه الطبقة مرجعه دخولهم المتأخر الى التركيبة الاجتماعية الكويتية؛ غيابهم هذا سيظل ملحوظ الى الحقبة الحالية .

جوع السوق المحلي الهائل المصاحب لفترة بناء الدولة و التوسع العمراني (١٩٦١-١٩٧٠) مكن هذه الطبقة التجارية من استغلال خبراتها المتراكمة من سابق عملها في تجارة الترازيت في تجميع وتركيز الثروة وبناء مواقع استراتيجية لها في البناء الاقتصادي للدولة. كما عمل المال النفطوي الفائض عقب الفورة الاولى (١٩٧٣-١٩٨٥) والفورة الثانية (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)؛ إضافة لنمط وذهنية استهلاكية مجتمعية جديدة (١٩٩١-) على زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ وأغلبها محتكرة بواسطة الوكالات الحضرية التابعة لنفس الطبقة البرجوازية القديمة ذات الغالبية "الحضرية"؛ هذا كله ساهم في احكام سيطره هذه الطبقة القديمة على مفاصل النظام الاقتصادي الكويتي .

لظروف الولاده الهجينة للرأسمالية الوطنية الكويتية "ذات الغالبية الحضرية والغياب البدوي"؛ لا بد من النظر في خصائص نمط الانتاج "شبه الرأسمالي" للاقتصاد الكويتي في الوقت الحاضر:

- لاسباب مفهومة؛ الرأسمالية الكويتية استعاضت عن القاعدة الانتاجية الصناعية والزراعية بالتركيز على أنشطة أكثر ربحا وموائمة للسوق المحلي؛ ممثلة في قطاع الوساطة المالية؛ التجارة والاستيراد؛ إضافة للقطاع الخدمي والانشائي .

- العميل الاساسي لهذا الاقتصاد هو القطاع الحكومي ومناقصاته. هذا الارتباط التجاري أخل بتوازن القوى التقليدي بين الحكام والطبقة التجارية؛ اذ بينما استطاعت هذه الطبقة وعن طريق سلاح الضرائب التي تدفعها للحاكم على إجباره على القبول بمجلس شوري ١٩٢١؛ دستور ١٩٣٩؛ بتأسيس الدولة المدنية اصبحت هي الطرف الاضعف في علاقاتها مع الحاكم الذي استغنى بعائدات النفط عن الضرائب. بشكل ما فأن النجاح في الاعمال اصبح مرتبط جزئيا بالارتباط بمؤسسة الحكم؛ فظهر شكل كروني للرأسمالية الكويتية "Crony Capitalism".

- إضافة للعميل الحكومي؛ هو أيضا نمط انتاجي يعتمد في نموه؛ الى حد ما؛ على المستهلك النهائي "Consumption-led Growth"؛ في هذا هو يعتمد على بيع خدمات و سلع بالتجزئة لجمهور المستهلكين؛ ثقافة الشراء والاستهلاك الجديدة فتحت اسواق جديدة لنمو

- النخبة التجارية القديمة؛ قسم من هذه النخبة القديمة تحول الى "كومرادرورية" صريحة .
- يتفرد نمط الانتاج الرأسمالي الكويتي عن غيره باعتماده على عمالة وافده رخيصة بدلا من العمالة الوطنية الباهضة التكاليف<sup>١٢٨</sup>؛ هو أمر مفهوم لناحية القطاعات التي يعمل بها هذا الاقتصاد؛ إضافة أن الثقافة الكويتية التقليدية لا تجذب طبيعة عمل وظائف القطاع الخاص؛ وتفضل بدلا منه القطاع الحكومي المريح؛ المضمون؛ هذا جعل الكثير ينظر له على أنه اقتصاد طفيلي؛ يأخذ ولا يعطي .
- دولة الرفاة والوفرة المالية لم تجد الضرورة بعد لفرض الضرائب على شركات القطاع الخاص؛ هذا جعل الكثير ينظر له على أنه اقتصاد طفيلي؛ يأخذ ولا يعطي .
- أسبقية الطبقة التجارية القديمة وتحكمها بعوامل الانتاج "وفقا للتعريف النيوكلاسيكي لا الماركسي" مكنتها من احتكار السوق المحلي؛ وتكوين "اوليجاركية" اقتصادية مهيمنة .
- اذا بعد نظرنا القصيرة للطبقة البرجوازية العليا في المجتمع الكويتي؛ تاريخية تكوينها؛ تركيبها الاثني "خلفيتها الاجتماعية"<sup>١٢٩</sup>؛ خصائص نمط انتاجها الاقتصادي؛ نلتفت للآخرين؛ ماذا عن باقي "الطبقات الحضرية" في مجتمع ما قبل النفط؟ كيف استطاعوا تشكيل وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي في الترتيبية الطبقيّة لحظة انهيار علاقات الانتاج القديمة؟ وماذا عن "البدو" الذين وصلوا متأخرين الى التركيبة الاجتماعية الكويتية؟

عامل التثمين الحكومي كان له تأثير هام على ميكانيكية الحراك الاجتماعي في مرحلة بدايات الدولة المدنية؛ تضافرت الفرص التجارية السهلة في ذلك الوقت مع أموال التثمين الحكومية في نقل الكثير من الطبقة الوسطى "أصحاب الدكاكين والحرفيين" والطبقة العاملة "بحارة"؛ الى مواقع طبقية أفضل؛ العامل الاخر كان فرص التعليم الجامعي السهلة في ذلك الوقت وحاجة

١٢٨- رغم أن أرقام شبه رسمية تضع عدد الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص بما يقارب ٦٨ الف موظف؛ يشكلون ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية؛ لكن هذه الأرقام لا تعكس أبدا حقيقة الوجود الوظيفي الكويتي في القطاع الخاص؛ هذه نسبة متضخمة؛ سياسة التوظيف الوهمي عملت على تضخيمها؛ هي تشمل طلاب جامعات؛ عاطلين عن العمل؛ ربات منازل؛ جميعهم سجلوا في نظام التأمينات الحكومي للحصول على دعم العمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب قانون ١٩ لسنة ٢٠٠٠. تفتيش روتيني على العمالة الكويتية في القطاع الخاص بسنة ٢٠٠٨ وجد أن من إجمالي ٧٥ شركة تم تفتيشها ٥٠ حاله غير متواجدة؛ ١١ مغلقة؛ ٥ غير قائم؛ بينما في ٩ شركات فقط تواجد الموظفين على رأس عملهم. نستطيع افتراض أن عدد الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص فعليا أقل بكثير من العدد المتداول. أنظر لقاء مديرة ادارة صرف المزايا المالية في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة؛ صحيفة النهار؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣ .

الموجز الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني؛ صحيفة الوطن بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٥

١٢٩- في ص٥٥؛ وضمن تتبعنا لنتائج سياسات التجنيس الحكومية؛ قمت بالتفصيل في الخلفية الاجتماعية للطبقة البرجوازية الكويتية كما هي ممثلة في شركات سوق الكويت للاوراق المالية والشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

البيروقراطية الحكومية المتضخمة للمزيد من حملة الشهادات لتولي مناصب ادارة عليا مما ساهم في حراك اجتماعي الي الأعلى؛ هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية افادت ”الحضر“ و”الشيعة“؛ لكن هذا كله لم يستفد منه ”البدو“.

لم يملك ”البدو“ الرحل منازل كي يتم تثمينها؛ لم يعيشوا الا في الصحراء أو عشيش البلدية؛ لم يؤمن البدو بأهميه التعليم في هذه المرحلة؛ إضافة للعامل الالهم: الغالبية العظمى منهم لم يدخلوا الا متأخرا الي الدولة؛ كما أن المتجنسين الجدد ”١١٣ الف فقط ما بين ١٩٨١-١٩٨٨“١٣٠؛ وجلهم من البدو أغلبهم من ذوي الدخول المتواضعه والمستوى التعليمي - الثقافي المنخفض .

هذا العوامل دفعت لتكتل أغلب ”البدو“ في الطبقات الاجتماعية السفلى؛ عكس ابناء ”الحاضرة“ الذين استطاع الكثير منهم الصعود اجتماعيا في فتره ١٩٦١-٢٠١٠؛ اما باستخدام أموال الثمين؛ أو نتيجة الفرص الاستثمارية السهلة في فترة بناء الدولة؛ أو نتيجة حصولهم على تعليم عالي في فتره توسع البيروقراطية الحكومية .

لكن بالطبع هذا لا ينسحب على كل ”الحضر“؛ ليس كل الحضر تجاراً أو مياسير مادياً؛ هذا ليس ما نقوله؛ الاشكالية تبرز أن ”البدو“ يرونهم كذلك؛ قضية الدواوين المخالفة لاملاك الدولة ٢٠٠٨ نموذج واضح لهذا: عندما اصطفت الغالبية الحضرية خلف الحكومة لازالتها واصطف جميع البدو ضدها؛ كانت مرافعه البدو الوحيدة هي مقارنتها بالشاليهات وقسائم الشيوخ الصناعية اللتان تعود ملكياتهم الي بعض الحضر؛ العقل الجمعي ”البدوي“ يؤمن أن لدى جميع الحضر شاليهات؛ وأن لدى جميع الحضر قسائم بالشيوخ الصناعية؛ هو يطمح للمساومه؛ فليحتفظ البدو بدواوينهم المخالفة ويحتفظ الحضر بشاليهاتهم وقسائمهم الصناعية .

نظرة (البدوي) البسيط؛ الموظف الحكومي حكماً؛ ”للحضر“ على انهم جميعاً تجار؛ لم تسهم الا في اذكاء نار الصراع الحضري - البدوي؛ فبرز خطاب ”مظلومية بدوية“ جديد يشتكي من الهيمنة الاقتصادية ”الحضرية“ .

لكن هذا لا يغير الحقائق؛ هو صحيح أن ليس كل ”الحضر“ تجاراً؛ لكن أغلب التجار ”حضرأ“١٣١ .

يفشل العقل ”البدوي“ في فهم هذه التركيبة الإثنية البسيطة للطبقات الاجتماعية: يشكل ”الحضر“ الغالبية العظمى من الطبقة البرجوازية العليا؛ ويشكلون نسبة كبيرة من الطبقة الوسطى؛ في مقابل التكدرس ”البدوي“ في الطبقات السفلى .

١٣٠ - المجموعة الاحصائية في ٢٥ سنة، عدد خاص، ١٩٩٥، ص ٤٠، وزارة التخطيط.

١٣١- أنظر ص٥٥.

دراسة "Herb" تفصل في هذا؛ بالاستفادة من سجلات الناخبين؛ فرز عينات الناخبين؛ حسب الوظيفة؛ كلا حسب دائرته الانتخابية؛ وفقا لنظام دوائر المجلس البلدي ٢٠٠٥ ١٣٢ .

قمت بمعالجة هذه البيانات كالاتي؛ قسمت الدوائر الانتخابية الى مجموعتين حسب التصنيف الفئوي؛ مجموعة تمثل دوائر "حضر - شيعه" ومجموعة أخرى تمثل الدوائر "البدوية" بالكامل<sup>١٣٣</sup>؛ قمت بفرز الوظائف الى ٤ فئات حسب مستواها الاجتماعي:

- ١ - البرجوازية العليا: وتشمل التجار
- ٢ - الطبقة الوسطى - العليا: وتشمل الدبلوماسيين؛ أساتذته الجامعه؛ الاطباء؛ المهندسين؛ المحاسبين؛ المحامين؛ المدراء .
- ٣ - الطبقة الوسطى: وتشمل المدرسين؛ الموظفين الحكوميين؛ ضباط؛ ضباط الحرس الوطني .
- ٤ - البرجوازية الوضيعة "petit bourgeois"<sup>١٣٤</sup>: وتشمل رجال الاطباء؛ الفنيين؛ العمال؛ الحراس؛ سائقين؛ عاطلين عن العمل؛ عساكر؛ عساكر الحرس الوطني .

ثم قمت بتجميع أعداد الناخبين في كل فئة من هذه الفئات الوظيفية في مجموعتين مختلفتين؛ إحداها تمثل الدوائر ذات الغالبية "الحضرية - الشيعية" والاخرى تمثل الدوائر ذات الغالبية "البدوية" كما في الجدول الآتي:

الدوائر ذات الغالبية البدوية	الدوائر ذات الغالبية الحضرية - الشيعية	
٢٧٦	٨٩٧	الطبقة البرجوازية العليا
٢١٤٢	٥٣٠٥	الوسطى - العليا
٢٣١٥	١٦٧٣	الطبقة الوسطى
٧٠٧٥	١١١٨	البرجوازية الوضيعة

١٣٢- الدراسة منشورة بموقع "Herb" أنظر

Herb, Michael. Kuwait politics database. Retrieved April 12 , 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

- سجلات الناخبين التي استسقى منها "Herb" أرقامه كانت موجودة لفترة بسيطة على موقع وزارة الداخلية الرسمي قبل إزالتها. تحسبا لاي تعديلات قد يجريها لاحقا قمت بوضع نسخة من الدراره بالملاحق.

١٣٣- وفقا لتقسيمه المجلس البلدي الحالية؛ فإني اعتبرت دوائر "الحضر؛ الشيعه" تشمل الدوائر "الاولى؛ الثانية؛ الثالثة؛ الرابعه"؛ بينما دوائر "البدو" تشمل الدوائر "الخامسة؛ السادسة؛ السابعة؛ الثامنة؛ التاسعة؛ العاشرة".

- اضطريت لاعتبار الدائرة الخامسة دائرة "بدوية" رغم الوجود الحضري والشيعي القوي فيها؛ كما اضطريت لوضع "الحضر" و"الشيعه" في بوتقه واحدة وذلك للتداخل القوي في أماكن سكنهم وفقا لنظام الدوائر العشر للمجلس البلدي.

١٣٤- كنت لاعتبرهم "طبقة عاملة"؛ لكن طبيعة الدولة الربعية الكويتية؛ ومستوى البدلات / الكوادر المرتفع يمنعي من ذلك.

بتحويل هذه الأرقام إلى نسب مئوية كما في الجدول الآتي :

الدوائر ذات الغالبية البدوية	الدوائر ذات الغالبية الحضرية - الشيعية	
٢٣,٥٪	٧٦,٥٪	الطبقة البرجوازية العليا
٢٩٪	٧١٪	الوسطى - العليا
٥٨٪	٤٢٪	الطبقة الوسطى
٨٦,٤٪	١٣,٥٪	البرجوازية الوضيعة

من هذا الجدول نستخلص الحقائق الآتية:

- أغلبية البرجوازية الوضيعة تتركز في الدوائر ذات الغالبية "البدوية" ٨٦٪ بينما أغلبية الطبقات العليا (البرجوازية العليا ٧٦٪؛ و الطبقة الوسطى - العليا ٧١٪) تتركز في الدوائر ذات الغالبية "الحضرية - الشيعية".

- الطبقة الوسطى تتوزع ما بين الدوائر ذات الغالبية "البدوية" ٥٨٪ والدوائر ذات الغالبية "الحضرية" ٤٢٪.

ومع علمي بأن هذه النتائج تقريبية؛ بل لعلها "نوعية" مع هامش دقة واسع نسبياً؛ لكنني أرى أهميتها تظهر إذا ما نظر إليها ليس بدلالاتها الذاتية وإنما كمصدر للمقارنة ومعرفة الاتجاهات العامة ليس إلا ١٣٥.

وإذ تحتل غالبية "بدوية" أسفل الهرم الطبقي الكويتي في مقابل هيمنة "حضرية" لقمة الهرم الطبقي؛ فإن هذا مرجعه لاسبقية وصولهم للكويت وتكوينهم للثروة.

موقع "البدو" السفلي في التركيبة الطبقيّة يلقي الضوء على مواقف ممثلهم في البرلمان؛ إذ لظالما كان الخطاب البدوي في مجلس الأمة خطاب شعبي يهاجم الطبقة البرجوازية الحضرية؛ فبينما أيد غالبية الحضر - النواب قانون تعزيز الاستقرار المالي ٩٠٩ عارضته أغلبية بدوية نيابية؛ حتى أن هذا القانون لم يعبر القنوات الدستورية إلا بعد أن تم تقديمه في صورة مرسوم ضرورة أثناء فتره حل مجلس الأمة ١٣٦؛ فلم يستطع البدو - النواب تأمين أغلبية خاصة لاسقاطه.

المواقف النيابية المعبره عن المواقع "البدوية" السفلي في التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية

١٣٥- محصلة هذه "المعالجة" تتفق مع النتائج السابقة التي وصلنا إليها عند فحصنا للخلفية الاجتماعية لـ "الملكيات المعلنه" بالبورصة الكويتية و الشركات المصنفة لدى لجنة المناقصات المركزية.

١٣٦- في شبهه؛ بل مخالفة دستورية صريحة؛ لم يعرض هذا القانون في جلسة مجلس الأمة الافتتاحية ٠٩؛ بل أحيل إلى اللجنة المالية للتعديل عليه؛ في هذا مخالفة دستورية للمادة ٧١؛ التي تنص على وجوب عرض مراسيم الضرورة خلال ١٥ يوم من تاريخ صدورها إذا كان مجلس الأمة قائماً أو في أول اجتماع له بحالة الحل.

تكررت في قوانين إسقاط القروض؛ رمزية هذا القانون تكمن في صدق تعبيره عن التركيبة الطبقية الكويتية؛ كأى قانون شعوي؛ تأييده يكون دائما من الطبقات الاجتماعية الأدنى ومعارضته تكون دائما من الطبقات الأعلى. عند طرح القانون بمجلس ٠٦ وقف ١٩ من أصل ٢٥ نائب بدوي مع القانون (٨٤٪)؛ بينما اصطف ١٨ من ٢٠ نائب حضري ضده (٩٠٪)؛ وعندما تكرر طرحه بصورة إسقاط فوائد القروض في مجلس ٠٩ أيدته كافة النواب البدو (١٠٠٪)؛ في حين ١٢ من ١٥ نائب حضري رفضه (٨٠٪) ١٣٧.

وحتى عند مناقشة قانون ذو طبيعة اقتصادية فنية بحته؛ قانون الخصخصة ٢٠١٠ نموذجا؛ نرى أن جميع البدو- النواب صوتوا ضد القانون (١٠٠٪)؛ في مقابل ١٣ نائب "حضري" من أصل ١٥ يوافقون على القانون (٨٦٪) ١٣٨.

يفسر هذا الاصطاف "البدوي" القوي خلف معارضة هذا القانون ظاهريا على الأقل؛ بان القوى الاجتماعية البدوية التي ينتمي معظمها للطبقة الوسطى و ما دون الوسطى وتعمل بوظائف حكومية مسدودة وظيفيا (Dead End Jobs)؛ نظرت لهذا القانون على أنه ضار بمصالحها الاقتصادية "الخوف على مستقبلها الوظيفي؛ الخوف من ارتفاع تكلفة الخدمات على المستهلك".

لكن قراءة نص القانون تنفي هذا الضرر: يتيح القانون للموظف في القطاع المرشح للخصخصة أن ينتقل الى أي قطاع حكومي آخر بنفس مميزاته الحالية أو يحتفظ بهذه المميزات مع الشركة الجديدة؛ أو يحال الى التقاعد بمكافأة نهاية خدمة مجزية؛ اما جانب تكلفة الخدمات المقدمة للعامة فقد نص القانون على ثبات سعرها وعدم تغييره الا بموافقة المجلس الأعلى للخصخصة الحكومي؛ هذه المميزات تدفع للاعتقاد بوجود دوافع أخرى أكثر اقناعا قد تكون اصطفت مع هذا السبب لدفع "البدو" لمعارضة هذا القانون.

الحقيقة أنه نظر البدو "نوابا وقوى اجتماعية" للقانون على أنه بيع للبلد الى متنفذين ينتمون للطرف الاخر من الصراع الاجتماعي "الحضر والشيعية"؛ وبالطبع في خضم الصراع الاجتماعي الذي يشهده البلد كان في غير الوارد لهم أن يقوموا بالسماح للطرف الاخر بتحقيق انتصارات أو نقاط على حسابهم فقاموا بمعارضة القانون.

تكرر الامر ذاته بمشاريع قوانين أخرى؛ تم ادلتها لخدمة طرف ضد طرف في هذا الصراع الاجتماعي؛ قوانين ٨؛ ٩ لسنة ٢٠٠٨ تخدم هذا النموذج؛ فهي شلت فعليا حركة التمويل العقاري بالبلد؛ إضافة الى انها أقرت ضريبة على أراضي السكن الخاص غير المستغلة.

١٢٧- لمواقف النواب أنظر قاعدة "Herb"

Herb, Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

١٢٨- صحيفة الوطن: ١٢/٥/٢٠١٠.

من أقرها؟ الغالبية "البدوية" في مجلس الأمة .  
من تضرر منها؟ كيانات اقتصادية "حضرية" .

في الحقيقة؛ ليس فقط البرجوازية العليا "الحضرية" هي المتضررة من هذا القانون؛ الطبقات الوسطى بدون سابق انذار تضاعلت قدراتها الشرائية - التمويلية . و كما أسلفنا يمثل "الحضر" قمة ووسط هرم التسلسل الطبقي: كانوا عرضة لتأثير هذا القانون؛ بينما "البدو" المتكدسين بقاع - قاعدة الهرم لم يتضرروا من القانون: ضعف مداخيل الطبقات السفلى تمنعهم من الاستفادة من القنوات التمويلية مع أو بدون هذا القانون؛ فلم يخسروا شيئاً بإقراره؛ بل استفادوا من انخفاض أسعار العقارات اللاحق .

إذا يبرز الجانب الاقتصادي من الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي في هذه المعارك السياسية؛ هدف "البدو" من معارضتهم لقانون الاستقرار الاقتصادي الى إثنان جراح الطبقة البرجوازية "الحضرية" المتضررة بعد الازمة المالية العالمية ٧٠ تمهيدا لاسقاطها كليا؛ و بينما يستخدم "الحضر" آلية الخصخصة لوقف النفوذ "البدوي" المتزايد في البيروقراطية العليا الحكومية . تخدم ديماجوجية الهجوم النيابي "البدوي" على غرفة التجارة والصناعة - معقل البرجوازية الكويتية القديمة غرض زيادة الرصيد الشعبي لهؤلاء النواب على حساب التجار "الحضر" المكروهين لدى القاعدة الانتخابية "البدوية" .

\* \* \*

يبقى أن نصوب "فرضية" تسعى لتفسير ما يحدث مؤخرا على الساحة الكويتية من صراع اجتماعي حضري - بدوي على أنه فتنة "وقتية"؛ "مسبية" من قبل تكتلات متفذه ذات اجندات اقتصادية؛ بتضررها من مواقف المعارضة "البدوية" تحاول شغل الشارع لاجل تمرير تعديلات على المال العام .

بدون وعي علمي؛ هذه الفرضية تحاول إسقاط نظرية الصراع الاجتماعي - الاقتصادي الماركسية على الواقع المحلي في مقابل تخليها عن نظرية الصراع الاجتماعي التقليدية

لكن حقيقة الامر أن هذه المزاعم والفرضيات لا تلبث أن تصطدم بجدار الواقع: هذه الفرضية "التي تدعي الوقتية" لا تفسر سر الاصطفاغ النيابي الفتوي "الحضري" و "البدوي" في جملة استجوابات منذ منتصف التسعينيات<sup>١٣٩</sup> . فديمومة هذا الصراع الاجتماعي تنفي وجود أيدي خفية خلفه فهو مدفوع دائما بفعل دوافعه الذاتية .

هذه الفرضية لا تفسر الرقم الانتخابي الصعب الذي حازه المرشح "محمد الجويهيل" في انتخابات ٠٩: الدليل على شعبية جامحه لأطروحات مضادة "للبدو" في اوساط "حضر" الدائرة الثالثة.

الجميع يختلف مع اسلوب طرح المرشح "محمد الجويهيل"؛ الجميع يعرف ماضي المرشح الذي أقل ما يقال فيه أنه "غير ناصع البياض" مع ذلك تجاوز الكثير كل هذا و صوت له؛ وبكثافة؛ بدون أي تواصل فعلي من المرشح مع الناخبين؛ بحملة انتخابية تكاد تنحصر في ظهور اعلامي واحد أو اثنان؛ ماذا يعكس هذا؟

الا حالة الغليان "الحضري" من جملة ممارسات "بدوية".

ثم أن الحديث عن نفوذ مزعوم تحظى به تكتلات اقتصادية أجمت هذه الفتنة المزعومة في الدائرة الثالثة - معقل الطبقة الوسطى "الحضرية" حديث لا يتفق والمنطق؛ هذا الزعم ربما كان سيبدو أكثر استيساغاً لو حصل المرشح "الجويهيل" على رقمه الانتخابي في الدائرة الثانية ذات الوجود البرجوازي المؤثر.

كما أن المتضرر الاكبر من الممارسات "البدوية" هم جموع الطبقة الوسطى "الحضرية"؛ لا التجار؛ جموع الطبقة الوسطى "الحضرية" هي المستاءة من تخريب "البدو" ونوابهم للقطاع التعليمي والصحي؛ لا التجار الذين يستطيعون دوما اللجوء للقطاع الخاص؛ جموع الطبقة الوسطى "الحضرية" هي المستاءة من واسطات "البدو" ونوابهم في البيروقراطية الحكومية ومناصبها لا التجار الذين يفضلون العمل في القطاع الخاص أصلاً. اذا هذا الاجماع "الحضري" على أطروحات مضادة "للبدو" ينفي "فرضية الفتنة الوقتية المسببة" وينقلها الى خانه الصراع الاجتماعي الحقيقي.

ثم أنه صراع "واقعي"؛ "حسي"؛ نشعر به جميعاً؛ هو أمر واقع يعيشه الكويتيين يومياً؛ كيف نفترض وهميته الان؟

ثم إن طارحي هذه الفرضية انفسهم؛ يعيشون في عالم من "الاوهام"؛ لا ينجحون أبداً في إعطائنا أسم أو دليل فعلي على تورط تكتل اقتصادي ما بالفتنة المزعومة؛ يكتفون بتوجيه اتهامات عائمة؛ هلامية.

وحين نراجع التاريخ القريب؛ نكتشف أن لا عدااء فعلي بين أي تكتل اقتصادي "حضري" وهذه "المعارضة البدوية". ذلك لانه باستحضار المجموعات الاقتصادية "الحضرية" التي كانت مصالحتها عرضة لهجوم نيابي في حقبة ما بعد الغزو؛ نحصرها في:

١- مجموعة المرزوق "لآلى الخيران"

٢ - مجموعة الجناعات "المنطقة الحرة"

٣ - مجموعة الصقر "المنطقة الاعلامية؛ الفحم المكلسن"

٤ - مجموعة الخرافي "جملة من الاتهامات"

نكتشف هنا تبسيطية هذا الطرح؛ فموجه الاستجواب المتعلق بمجموعة المرزوق مثلا كان "الحضري عبدالله النيارى" و وقف ضده أغلب "البدو"؛ "مجموعة الجناعات" معروف عنها ابتعادها عن السياسة المحلية؛ بينما رغم اللغو الكثير فانه فعليا لم تتعرض قط مصالح "الخرافي" الاقتصادية لاي عقبات سببها نواب "بدو"؛ بل على العكس: الوصول المتكرر لجاسم الخرافي لسدة الرئاسة كان دائما باصوات "بدوية" أكثر منها "حضرية". اما مجموعة "الصقر" الاقتصادية؛ فستطيع تحييدها في هذه الاتهامات؛ فرغم الصورة السائدة عنه كمعادي "للبدو"؛ لكن منبر محمد الصقر الاعلامي "الجريدة" المليء بكتاب "بدو" هو من تزعم طرح هذه الفرضية التي نجحنا بتسخيها؛ بالتالي فمن غير الوارد أن يكون هو وراء هذه الفتنة المرعومة .

هذا الطرح الهلامي يفشل في تجاوز حدود المنطق البسيط؛ من هم هؤلاء المنتفذين؟ و كيف نجح هؤلاء المنتفذين الذي لا يستطيع أحداً تحديد هويتهم في إقناع ٣٥٠٨ "حضري" بتأييد أطروحات المرشح "الجويهل"؟ ثم اذا كانت هذه "فتنة وقتية" كيف نفسر الاصطفاك النيابي الفتوي منذ منتصف التسعينيات؟ أن طارحوا هذه الفرضية يتجاوزون بل يحجرون على آراء الشارع "الحضري" بدون أساس علمي .

ثالثاً الإشكالات الثقافية المرتبطة بالصراع الاجتماعي الحضري - البدوي :

١ - التناشر الاجتماعي : المجتمع الكويتي يتناقض بنويوا!

بعد أن نظرنا في الاطارات السياسية والاقتصادية للصراع الاجتماعي الحضري - البدوي؛ حان وقت معايه الاشكالات الثقافية - الاجتماعية الناتجة عن هذا الصراع؛ بداية نسقط فرضيات الدكتور علي الوردي بمحاورها الثلاثة "صراع البداوة والحاضرة؛ ازدواج الشخصية؛ التناشر الاجتماعي" على واقع المجتمع الكويتي .

لما خلاص بن خلدون في مقدمته؛ الى اعتبار صراع البداوة والحضارة كصراع قائم بين نمطين متضادين من التنظيم الاجتماعي في "المدينة والبادية"؛ نجح "الوردي" في إعادة صياغة هذا الصراع بما يناسب العصر الحالي؛ الى صراع ازدواجية القيم داخل المدينة الحديثة؛ التي يتشارك السكنى فيها "الحضر" و"البدو المتحضرين حديثاً" .

بتعرض المجتمع الكويتي لهزات ديمغرافية عنيفة؛ جاءت في صورة تدفق المهاجرين غرباء عن بيئته الاجتماعية؛ شهد هذا المجتمع تغير اجتماعي نتيجة الصراع القيمي ما بين البداوة و التحضر؛

اذ كان هؤلاء المهاجرين "الكويتيين الجدد" سريعين في اقتباس مظاهر حضارية "حضرية" مثل "السكن؛ النمط المعيشي؛ الرفاهيات الكمالية"؛ لكن قيم السلوك؛ قيم العلاقات المجتمعية؛ الاخلاق العامة؛ احترام النظام العام والقانون فانها تتشرب ببطء في عقلياتهم البدوية البدائية؛ في هذا الموقع الانتقالي: قبل تشربهم هذه المبادئ "اثناء تحضر الشكل و بدواة الروح" تبرز ظاهرة التناظر الاجتماعي .

فما التناظر او التخالف الاجتماعي الا نتيجة لتداعيات صراع الاضداد "البدوة والحضارة" داخل عقل "البدوي المتمدن" على وعيه وسلوكه . فعقل "البدوي" المتمدن حديثا وإن كان استطاع تقليد "الحضري" باللبس وبالمسكن لكنه الى الان عاجز عن استيعاب مبادئ الدولة المدنية؛ قيم السلوك الاجتماعي ومبادئ سيادة القانون واحترامه؛ هذا العجز يظهر في تعديهم على النظام العام "قضية الدواوين المخالفة لاملاك الدولة نموذجاً"؛ في خرقهم الجماعي للقانون "قضية الانتخابات الفرعية نموذجاً"؛ في الطابع الاعرابي الجلف الذي يغلف علاقاتهم الانسانية مع باقي مكونات المجتمع "سلوك البدو-النواب نموذجاً راجع ص ٤٢"؛ في فوضويتهم العامة أو حتى لامبالاتهم الدائمة بالمظهر الحضاري والنظافة العامة لمناطق سكنهم.<sup>١٤٠</sup>

يصل "Ogburn" لنفس الفرضية تماما؛ يطلق عليها "Cultural Lag".<sup>١٤١</sup>

## ٢ - العزلة الاجتماعية "Social Distance"

بالعزلة "الجيتوية" ١٤٢ لكل جماعة اجتماعية "حضر؛ شيعه؛ بدو: كلا حسب قبيلته" اختارت هذه الجماعات الإنغلاقية على الانصهار المجتمعي؛ فغلب النمط الانعزالي على سلوك هذه الجماعات داخل المجتمع الكويتي؛ تتشكل كل جماعة اجتماعية في منطقة سكانية معينة؛ فلا تضطر

١٤٠- حول فرضيات الدكتور علي الوردني استعنت بالآتي:

١- مقالة "سوسيولوجيا البدوة والمجتمع العراقي"؛ لفالح عبد الجبار في مجلة الحوار المتمدن

الجزء الاول منشور بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٥ العدد ١٢٩٤

الجزء الثاني منشور بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٥ العدد ١٢٩٥ .

لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي؛ الكتابان للدكتور علي الوردني؛ ومتوفران للتحميل على شبكة الانترنت.

١٤١- أنظر

Ogburn, William Fielding. (2010). Social Change with Respect to Culture and Original Nature. New York: Nabu Press.

الجرداوي؛ عبدالرؤف عبدالعزيز. الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي. الكويت: الريبعان للنشر والتوزيع . ١٩٨٤. ص ٧٦ .

١٤٢- بالايطالية حوائط؛ نسبة للجيتو اليهودي: الحاره اليهودية التقليدية المعزولة.

لمخالطة فئات اجتماعية اخرى؛ تعدم الصلات الشخصية بين هذه الجماعات الاجتماعية؛ تنظر كل منهم للآخرين بعين الريبة و النفور؛ سوء الظن .

### قياس العزلة الاجتماعية؛ كيف؟

١ - العزلة في الاسكان: ماعدا بعض الحالات المعزولة في "المناطق المختلطة"؛ فان الكويتيين

يختارون مناطق سكنهم تبعا لمجموعتهم الاجتماعية. رغم غياب "الدراسات العلمية" في هذا الجانب<sup>١٤٣</sup>؛ الا أن درجة وضوح هذا التوزيع الإثني يبدو عالياً

الفيحاء؛ الشامية؛ كيفان؛ النزهة؛ الروضة؛ العديلية؛ الخالدية "حضرية" بالكامل؛ الرميثية؛ الجابرية؛ الدسمة "شيعية" اضافة لقطع كاملة في الدعية؛ خيطان طابعها "عتيبي"؛ الصباحية؛ ام الهيمان؛ سلوى والسالمية ذات أغلبية "عازمية"؛ الاندلس والفردوس والفروانية والعمرية تقاسمها "مطير" و"الرشايدة"؛ الاحمدى وما حولها "عجمية" مع وجود أقليات<sup>١٤٤</sup>.

ورغم دعاوي أن هذه عزلة "قسرية"؛ فرضتها سياسه حكومية؛ لكن واقعا لا شيء يثبت أن هؤلاء دفعوا دفعا للسكن في تلك المناطق؛ بل إن تقاليد الولاء القرابي لدى "البدو" تجعل اختيارهم الاول هو السكن في مناطق متجاوره.

٢ - العزلة في النسب "Intermarriage": المجتمع الكويتي صارم؛ لدرجة الغلو؛ في رفض

التزاوج من خارج الدائرة الاجتماعية الضيقة. لا تتوفر احصاءات دقيقة؛ لكن لنتبع قليلا عن "العلمية"؛ أنظر في محيطك الاجتماعي؛ كم حالة تزواج بيني من خارج الوسط الاجتماعي تجد؟

١٤٢- تغيب الدراسات الإحصائية في هذا الجانب؛ أرى أن مقياس "Taubler Taubler" الإحصائي هو الادق دوما لقياس العزلة الاجتماعية للجماعات المختلفة كما تظهر في السكن.

هو يقيس درجة التمييز في الاقامة بين الجماعات المعنية وبقية السكان على أساس البيانات الإحصائية لتوزيع جماعات السكان؛ في حالة التماثل الكامل في أنماط توزيع السكان على المناطق السكنية يكون معدل العزلة صفرا؛ في حالة العزلة الكاملة فان المعدل يكون ١٠٠ حين لا يكون هناك أفرادا من السكان يعيشون في أي من المناطق التي يسكنها الآخرون؛ وتتراوح نسبة العزلة فيما بين هذين المعدلين "صفرا: ١٠٠"؛

أسفا؛ لم استطع تطبيقه على حالة الكويت؛ تغيب البيانات الإحصائية في هذا الجانب. أنظر عبدالرؤف عبدالعزيز الجرداوي؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١١١.

١٤٤- مره أخرى؛ لغياب البيانات الإحصائية؛ أستندت لبيان الخلفية الاجتماعية لسكان كل منطقة سكنية على نتائج المرشحين في انتخابات مجلس الامة في ٢٠٠٣؛ في ٢٠٠٦؛ في ٢٠٠٨ حسب صناديق كل منطقة سكنية.

٣ - العزلة في علاقات العمل "أنظر ص ٥٩": حين قمت بجدولة الشركات المصنفة في قطاع الاعمال المدنية والانشائية حسب الخلفية الاجتماعية ملاكها؛ لم استطع تتبع الا ٢٣ شركة ملاكها من خلفيات اجتماعية مختلفة من اصل ٦٢٠ شركة (٧,٣٪).

تعبير هذه التوقع المجتمعي يظهر في المناسبات الاجتماعية المختلفة "حفل زفاف؛ مجلس عزاء" عندما يغلب لون اجتماعي واحد على الحضور.

هذه العزلة الاجتماعية لمكونات الفسيفساء الكويتي تسقط أي دعاوي تلاحم مجتمعي؛ ولا تساهم الا في تعزيز فرضيات الصراع الاجتماعي بين هذه المكونات المنعزلة.

ختاماً فإن الاشكال الاخير المتعلق بفرضيات الصراع الاجتماعي الحضري - البدوي يبرز في إطار أزمة الهوية التي يعانها المجتمع الكويتي؛ فبينما يجاهد "الحضر" من أجل الحفاظ على هويتهم القديمة "لهجة؛ عادات وتقاليد؛ اسلوب لباس؛ إرث تاريخي" من الطمس في خضم التدفق الهائل لغرباء لا يشاركونهم ثقافتهم المحلية؛ يسعى "البدو" لاستغلال تفوقهم العددي في سبيل إثبات هويتهم الخاصة ونشرها مجتمعيًا. وهذه الازمة لن تساهم الا في تعزيز أوجه هذا الصراع الاجتماعي.



## رابعاً ما السبب؟

اذ انتهينا الى أن الاشكالات الثقافية - الاجتماعية المرتبطة بهذه التغيرات الاجتماعي لا تدفع الا في اذكاء نار الصراع الاجتماعي؛ نحاول الان الغوص في سببية ودوافع حتمية هذا الصراع. لانستطيع إهمال العامل الاقتصادي: "البدو" كما أشرنا مسبقاً يتجمعون في أوساط الطبقات السفلى (الطبقة الوسطى وما دون) وضعهم في علاقات الانتاج لا يساعدهم على الازدهار اقتصادياً؛ وهم اذ ينظرون للطرف الاخر "الحضر" يرون (تراكم رأسمالي) للثروة لديهم؛ هذا دافع رئيسي للحقد؛ ثم أن السوق الكويتي بطبيعته هو سوق مغلق محكوم لا يقدم فرص سهلة للقادمين الجدد؛ وبالتالي فان امكانيات التقدم الاقتصادي والارتقاء الطبقي لدى "البدو" تكاد تكون معدومة.

وبالطبع عندما تنكدس الثروة حصرياً في جماعة اجتماعية من الطبيعي أن تكتسب هذه الجماعة

عداء جماعات اجتماعية أقل مرتبة؛ محرومه<sup>١٤٥</sup>؛ خصوصا إذا أدخل عامل "العزلة الجيتوية" لكل مكون اجتماعي كويتي وانعدام الصلات الانسانية بينهم في الحسبان.

حتى اذ نظرنا الى القطاع الحكومي حيث يعمل أغلب "البدو"؛ وحيث يطمحون للتقدم الوظيفي؛ نجد أن فرص النمو وظيفيا تكاد تنعدم؛ فالبيروقراطيا العليا لا زالت تحت ظل هيمنة حضرية<sup>٢٠١٠</sup>؛ لا يوجد وكيل وزارة بدوي و فقط مدير عام هيئة حكومية واحد بدوي<sup>١٤٦</sup>؛ وحتى الفرص التعليمية العليا اصحبت محدودة جدا؛ وهي أيضا لم تعد ضمانا للتقدم الوظيفي - الاجتماعى بعد الان؛ ثم أن جمودية الترتيبة الطبقية الكويتية تمنع أي حركة تسلق اجتماعى الى الأعلى؛ والمتضرر الاكثر من كل هذا هي الطبقات الاجتماعية الأدنى (التي يشكل البدو اغليبتها)؛ وهذا كله لا يفسر الصراع الاجتماعى الحضري - البدوي فحسب؛ لكنه يفسر اتجاه "البدو" للمعارضة السياسية؛ فهم يرغبون في هدم هذا النظام الاقتصادى والاجتماعى القديم الذى يحرمهم حاليا من فرص الدخول اليه.

ورغم ضوضائهم الصاخب على المسرح السياسى لكن عمليا "البدو" مهمشين سياسيا؛ فمطالب سياسية حازت على إجماع بدوي عام "إسقاط القروض؛ قضية الدواوين المخالفة؛ إسقاط وزير الداخلية جابر الخالد؛ إسقاط وزير الاعلام احمد العبدالله" لم يستطيعوا ترجمتها الى التنفيذ الفعلى في ظل رفض الطرف الاخر "الحضري" ثم إن كثرتهم العددية في مجلس الامه لا تفتح لهم الابواب المغلقة في النظام السياسى الكويتى الذى لا يعتمد فقط على حسة أصوات برلمانية وانما يقدر أهمية العلاقات الشخصية؛ فتسمع الشخصيات النافذه في النظام لرجالوات المجتمع من الحضر "تجار؛ اتلجنسيا؛ وزراء سابقين؛ نواب سابقين" كما في حالة مجموعة الـ ٢٦ وقضية إسقاط القروض؛ هذا التهميش السياسى لكثرتهم العددية "البدوية" في مقابل نفوذ الاقلية "الحضرية" الواضح على عملية صنع القرار الحكومى لا يلعب الا دور فاعلا في زيادة النعمة "البدوية" على "الحضر".

ويبقى عامل الاختلاف القيمي والسلوكى للجماعتين الاجتماعيتين المتضادتين؛ اذ ينظر كل

١٤٥- المجموعه الإثنية اليهودية؛ وبسبب نفوذها الاقتصادى القوي في المجتمعات الأوروبية كانت دوما محط كراهية وعداء في الثقافة الشعبية لتلك المجتمعات الى الحقبة المنتهية بالحرب العالمية الثانية؛ "أنظر صورة اليهودى في الادب الأوروبى: تاجر البندقية؛ يهودى مالطا؛ اوليفر تويست...".

١٤٦- في ٢٠١٠ البدوي الوحيد الذى يشغل منصب مدير عام هيئة حكومية هو "محمد النومس" مدير عام بنك التسليف والادخار.

منهم للآخر بارتياب وشك ونقمه و يغيب الانسجام والحوار بين هذه المجموعات المنعزلة؛ المختلفه في هويتها وثقافتها؛ فليس من الغريب أن يتحول الشك والريبه من الآخر المختلف الى تعصب أولاً ومن ثم كراهية وعداء صريح يزيد الصراع الاجتماعي تأججا .

كذلك يسقط الزعم القائل بأن الثروة الوطنية الكبيرة لدولة الرفاه الاجتماعي قادره على شراء الاستقرار سياسي بتوزيع الثروة؛ فعلى العكس؛ هذه الثروة تنجح على المدى البعيد في إثارة شهية الجماعات الاجتماعية المختلفة للحصول على حصه أكبر من السلطة والمال<sup>١٤٧</sup>؛ إسقاط الفرضية على الواقع المحلي يرر اتجاه "البدو" المغرمين بتوزيع الهبات والعطايا مؤخرأ للمعارضة السياسية .

---

١٤٧- حول هذه الفرضية وتصويبها أنظر خلدون النقيب؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٨ .

## الفصل السادس

### حالة ” الديمقراطية “ في الكويت:

#### قضايا؛ إشكالات!

الديمقراطية الكويتية هل هي منة ام عقد اجتماعي؟  
نتائج الهيكلية الاقتصادية للدولة - المجتمع على ” التجربة  
الديمقراطية “  
مجتمع الانقسام الفئوي والديمقراطية  
هل الإصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الدستورية يصب في  
مصلحة ” الحضر “؟

## ”الديمقراطية الكويتية هل هي منة ام عقد اجتماعي؟“

في ممارساته الديمقراطية؛ ينفرد النموذج الكويتي عن غيره؛ بكونه ”نموذج فوقي“: لم تولد هذه الديمقراطية من رحم الشعب ونضاله من أجل حقوقه؛ لم تتطور هذه الديمقراطية ذاتيا نتيجة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وانما فرضت قسراً من أعلى؛ جاءت كعطية! منة! هبه من حاكم قرر أن يكون متور.

هذه الولادة السهلة للديمقراطية الكويتية تنجح في فك أي ارتباط شعبي أو تعلق ايدلوجي للعقيلة الكويتية مع المفاهيم الديمقراطية والدستورية . فالكويتيين الذين حصلوا على ديمقراطيتهم بدون نضال؛ بدون تعب؛ بدون دم أو عرق<sup>١٤٨</sup>؛ بالتأكيد ليس في وارد تقدير قيمة مبادئ هذه الديمقراطية .

وبالتجاهي نحو نفي ذاتية هذه ”التجربة الديمقراطية“ الدخيلة على الثقافة الكويتية؛ سألجأ الى النظر في العوامل التي اتفق الباحثون على دورها في تمهيد التربة أمام أي محاولة ديمقراطية؛ هل توافرت هذه العوامل في المجتمع الكويتي عشية - الدستور؟ ام هو دستور فوقي منحه حاكم تقدمي لشعب تعوزه عناصر أساسية ليتفاعل مع هذه الهبة الثمينة؟

### ١ - التعليم:

الديمقراطيات المستقرة تشأ و تتواجد فقط في دول؛ أفرادها ذو مستوى تعليمي عالي؛ في دراسته القيمة؛ وجد ”Glaeser“ ارتباط قسري بين نشوء الديمقراطية، في مجتمع ما وبين المستوى التعليمي العالي للأفراد هذه المجتمعات؛ حيث يرنع بأن بارتفاع المستوى التعليمي للأفراد المجتمعات ترتفع نسبة المشاركة الشعبية، في عدد من الفعاليات الاجتماعية ومنها المشاركة السياسية<sup>١٤٩</sup>.

١٤٨- حادثة الدم الوحيدة في تاريخ الكويت السياسي هي مقتل ”محمد المنيس“ و ”محمد القطامي“ في ١٩٣٩؛ ولا بد من وضع الامور بنصابها الصحيح: هذه حادثة فردية لا تعكس نهج سلطوي مستمر من جانب الحاكم الذي عفا عن بقية المتورطين.

من جانب القوى الشعبية هي أيضا حادثة بطولية فردية لا تعكس استعداد ورغبة جماعية بالتضحية والكفاح في سبيل الديمقراطية.

١٤٩- أنظر

Glaeser, Edward L., Ponzetto, Giacomo A. M. and Andrei Shleife. (2007). Why Does Democracy Need Education?. Journal of Economic Growth 12: 77-99.

بفحص العلاقة بين مؤشر بولتي الرابع للديمقراطية "Polity IV index of democracy" لولاحد وتسعين دولة، في ١٩٦٠ ومتوسط عدد السنوات الدراسية التي يقضيها الطالب العادي في هذه المجتمعات؛ وجد معامل ارتباط "correlation coefficient" يقف عند نسبة عالية هي ٧٤٪.

ثم أرت نفس الباحث وجد احتمالية تحول مجتمع وكتاتوري بمستوى تعليمي مرتفع إلى الديمقراطية خلال ٢٠ سنة، هو ١٧٪؛ بينما احتمالية أن يتحول مجتمع وكتاتوري بمستوى تعليمي منخفض إلى الديمقراطية خلال الفترة نفسها لا يتعدى ٢٦٪<sup>١٤٩</sup>.

لكن على نقيض هذا؛ المجتمع الكويتي قبل الدستور كان مجتمعاً أمياً بالكامل؛ تآثرت بعض الكتابيب و المدارس الحكومية ذات البرامج التعليمية الأولية "المباركية والاحمدية" وأرسل بعض التجار أبناءهم للدراسة في البصرة أو الهند؛ لكن غالبية من شارك بالعملية الديمقراطية انتخاباً وترشيحاً في الستينيات والسبعينيات كانوا من الاميين؛ حتى أن أول مدرسة تقدم تعليم ثانوي نظامي "ثانوية شويخ" لم تنشئ الا قبل الدستور ببضعه أعوام فقط؛ ثم أن سعتها الاجمالية بكافة مراحلها التعليمية لم تتعدى ٧٠٠ طالب فقط؛ والى ١٩٧٥ فقط ٥,٥٪ من الكويتيين حازوا مؤهل ثانوي<sup>١٥٠</sup>. جامعة الكويت: رمز التعليم العالي والتوير؛ لم تفتح ابوابها الا بعد الدستور باعوام (١٩٦٦).

هذا نقيض التوجه العالمي: الديمقراطية الكويتية نشأت سابقة على تطور التعليم؛ سابقة على إنشاء شعب متعلم مثقف. كيف هذا؟؛ كيف لنا أن نفترض ذاتية هذه التجربة الديمقراطية مع غياب عوامل الدفع باتجاهها؟ هذه "ديمقراطية" لم تسلك الطريق الاعتيادي التقليدي في تطورها؛ انما جاءت فجأة؛ منة من حاكم.

## ٢- المستوى الاقتصادي:

من ارسطو الى وقتنا الحاضر؛ جادل الفلاسفة أن فقط مجتمع ثري متقدم اقتصادياً هو القادر

١٥٠- أنظر

الصباح؛ امل يوسف العذبي. سكان الكويت؛ الماضي-الحاضر-المستقبل؛ دراسة سكانية تحليلية مقارنة. الكويت: ذات السلاسل؛ ١٩٨٦. ص ١١٣.

نقلا عن وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٤. جدول رقم ٢٥؛ ص ٤١.

على تطوير ديمقراطية سليمة؛ بل أن ”التقدم الاقتصادي لاعتبر من الشروط الاجتماعية المسبقة لتطور الديمقراطية“<sup>١٥١</sup>.

”بتقسيم ٤٨ دولة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ إلى أربع مجموعات “ديمقراطية؛ أقل وديمقراطية؛ أقل دكتاتورية؛ دكتاتورية؛ ومقارنته للمستوى الاقتصادي للمجموعات الأربع؛ كانت النتائج التي حصل عليها “Lipset” منزعلة: توافق تام ما بين ارتفاع المستوى الاقتصادي وبين إقامة المجتمع الديمقراطي“.

استمر ظهور نفس النتائج مهما كانت طريقة تعريف وقياس هذا التقدم - المستوى الاقتصادي ”معدل دخل الفرد؛ عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ نسمة؛ عدد الاشخاص لكل مركبة؛ عدد اجهزة الراديو والتيلفون والصحف لكل ١٠٠٠ نسمة“ فبينما كان متوسط دخل الفرد في الدول الديمقراطية ٦٨٥ دولار امريكي؛ كان هذا المتوسط ينزل الى ٣٠٨ دولار امريكي في الدول الاقل ديمقراطية؛ اما الدول الاقل دكتاتورية فكان ١٧١ دولار امريكي مقابل ١١٩ دولار امريكي فقط في الدول الاكثر دكتاتورية<sup>١٥٢</sup>.

لكن المجتمع الكويتي قبل الدستور كان اجمالا مجتمع فقير؛ آثار عائدات النفط لم تظهر بعد على السطح؛ ميزانية الدولة لعام ١٩٥٦ لم تتعدى ٣ مليون جنيه فقط<sup>١٥٣</sup>؛ حتى بعد الاستقلال؛ مصروفات ميزانية ١٩٦٣-١٩٦٤ لم تتجاوز ١٠٧ مليون دينار كويتي<sup>١٥٤</sup>.

ومن جهة أخرى؛ فان ميزانية الدولة و إيراداتها النفطية لا تخبر القصة كاملة؛ فرغم الطفرة المالية فان مستوى المعيشة ”Standard of living“ ظل بدائي للغاية؛ فاول توزيع لاراضي خارج السور لم يبدأ الا على نحو محدود في أواخر الخمسينيات. خدمات الصحة والكهرباء والماء والمجاري والطبابة ظلت محدودة<sup>١٥٥</sup>.

١٥١- أنظر

Lipset, Seymour Martin. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review 53: 69-105.

١٥٢- المصدر السابق؛ ص٧٤-٧٨.

١٥٣- أنظر القيس؛ شيء من الماضي؛ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٩.

١٥٤- الكويت اليوم؛ تاريخ ٧ يوليو ١٩٦٣.

١٥٥- بخصوص المياه مثلا؛ رغم وجود شبكة حكومية محدودة جدا؛ فانه والى منتصف الستينيات كان الاهالي مضطرين لاستخدام عربات مزودة ”بتوانكي“ للحصول على الماء. أنظر من قديم الكويت ليوسف شهاب؛ حيث يضع صورا لهذه التوانكي.

شهاب؛ يوسف. من قديم الكويت. الكويت. ١٩٩٧. ص ٢٤٣

اما الكهرباء فمتوسط استخدام الفرد في ١٩٥٧ لم يتجاوز ١٠٠٧ ك.وس مقارنة ب ١٤١١٠ ك.وس للفرد الواحد في ١٩٩٣. أنظر

النفط في الكويت. إعداد عبدالعزيز الخطيب. الكويت: مركز البحوث والدراسات؛ ١٩٩٨. ص٤٥٤.

وفي هذا الصدد فان بعض الآراء ترى؛ أن مستوى معيشة عالي للفرد؛ لا مقدار إيرادات الدولة هو الممهد الحقيقي لتحول ديمقراطي؛ ”نعم الريادة في مستوى المعيشة، وضمان حصول الفرد على حاجاته الأساسية؛ تدرأ بعرضها رغبتنا في التعبير عن النزات؛ والتي هي مرتبطة ارتباطاً قويا بالرغبة بالديمقراطية“<sup>١٥٦</sup> لكن كما أوضحنا فان عشية الاستقلال و الدستور ظل مستوى معيشة الفرد الكويتي منخفض جدا<sup>١٥٧</sup>.

الخلاصة: المجتمع الكويتي عشية الدستور لم يمتلك عوامل اتفق الباحثين انها تدفع عادة في سبيل قيام الديمقراطية؛ هذا الاستنتاج يدفعنا للذهاب في اتجاه ما نفترضه: العملية الديمقراطية الكويتية بدأت من أعلى؛ لم تتبلور نتيجة رغبة شعبية.

و مع التأكيد على أن الطبقة التجارية لعبت دوراً ملحوظاً في سبيل المشاركة الشعبية في حقبة ١٩٢٠-١٩٤٠ ومارست حراك شعبي ضاغط في سبيل الديمقراطية الا أن لا فضل لها في وضع دستور ١٩٦٢. دور هذه الفئة انتهى فعليا مع بدء تصدير أول شحنة نفط كويتي ١٩٤٦؛ بعدها تغيرت توازنات القوى بين الحاكم و التجار ”مولي خزينة الدولة عبر الضرائب سابقاً“؛ بعدها أصبح التجار هم الحلقة الأضعف في علاقاتهم مع الحاكم المتحكم بتوزيع المناقصات الحكومية. لهذا فانه في ١٩٦٢؛ لم يكن الشيخ ”عبدالله السالم“ في اندفاعته الديمقراطية تحت نفوذ أي مؤثر غير رغبته الشخصية التوريية.

\* \* \*

ثم انه أصلاً؛ لا تجوز مقارنة ”الحراك الديمقراطي الشعبي“ الخجول في مرحلة ما قبل الدستور بالحركات الشعبية والثورات الاوروبية التي قادت في النهاية لديمقراطيات حقيقة. اذا نخلص الى فرضيتنا الاساسية: هذه ديمقراطية مئة! ديمقراطية عرجاء! لم ينلها الشعب بمجهود فعلي أو رغبة خالصة؛ جاءت هدية من الحاكم؛ ثم انه اذا اعتبرها من الكماليات فانه ليس وارداً أن يهب دفاعاً عنها.

١٥٦- أنظر

Inglehart, Ronald and Christian Welzel. (2005). Modernization, cultural change, and democracy: the human development sequence. Cambridge Univ Pr. 135-146.

١٥٧- هذا المستوى المعيشي سيخطو خطوات واسعه خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٧٠؛ لكن ما يهمننا هنا وانسجاما مع ”الابحاث“ التي نستند اليها هو قياس مستوى معيشة الكويتيين قبل بدء العملية الديمقراطية.

تجربة الحل اللا-دستوري في الثمانينات أفضل مثال لذلك؛ رد الفعل الشعبي كان هزيباً؛ ”دواوين الاثنين الاسطورية“: توقفت عند أول بادرة تشير أن السلطة باتجاه استخدام القوة ”واقعه ديوان مناور“ بعدها جمدت الحركة الاحتجاجية تماما ١٥٨.

كل هذه الحقائق تدفع في تأييد ما نقول به؛ الديمقراطية هي ثقافة غربية على المجتمع الكويتي؛ هبة من حاكم كريم تقبلها الشعب الكويتي؛ من المسلمات؛ لكنه أبداً غير مستعد للكفاح و التضحية والنضال من أجلها.

ومن مبحث تاريخي مقارن؛ عند فقدانها لم يكافح الكويتيين لاستعادة ديمقراطيتهم كما كافح غيرهم؛ حراهم الشعبي البسيط في حلول الثمانينات أو السبعينات اللا-دستورية كان مثير للشفقة لا أكثر؛ لا يقارن أبداً بحركات الاحتجاج السلمي العالمية؛ قارن الاحتجاج الشعبي الكويتي في ١٩٨٦-١٩٩٠ مع الحراك الشعبي التشيكي في ربيع براغ ١٩٦٨؛ أو ثورته المخملية ١٩٨٩؛ قارنه بالاحتجاجات السلمية الفلبينية في ١٩٨٦؛ هل ناضل الكويتيين لاستعادة ديمقراطيتهم كما فعل الاكرانيون في ٢٠٠٣-٢٠٠٤؟؛ ام هل كافح الكويتيين حالهم حال الجورجيون في انتفاضة الورود ٢٠٠٣؟ جميع هذه الحركات كانت ذات طابع شعبي جارف يعكس مدى تعلق الشعوب بديمقراطياتها عكس الحالة الكويتية المترددة؛ جميعها أدت لعودة الديمقراطية مجدداً بعد فقدانها؛ نقيض الحالة الكويتية: لولا حادثة الغزو العراقي ولجوء السلطة لعقد مؤتمر تصالحي تلبية لمطالب فرنسية لما عادت ”الديمقراطية“ الكويتية.

حتى في عودتها؛ ”الديمقراطية“ الكويتية استعانت بمؤثرات خارجية؛ لم ترجع ذاتياً بأبنائها. لما يدو الكويتيين أقل استعداداً لنصرة ديمقراطيتهم عن غيرهم من شعوب العالم؛ فان هذا يرجع الى حقيقة أن نيلهم للديمقراطية في المرتبة الاولى لم يكن برغبة ذاتية؛ لم تأتي نتيجة سعي أو نضال؛ انما كانت هدية حاكم لرعيته.

## نتائج الهيكلية الاقتصادية للدولة - المجتمع على "التجربة الديمقراطية"

عكس الديمقراطيات الغربية؛ "الديمقراطية الكويتية" مقدر لها النمو في بيئة اقتصادية تمتاز بنوع من الغرابة؛ فالتركيبة الاقتصادية للدولة - المجتمع لا تساعد أبداً على الدفع باتجاهها؛ نحدد مظاهر هذه التركيبة كما يلي:

١ - "المرض الهولندي"؛ كمفهوم اقتصادي؛ هو يصف حالة من الكسل والتراخي الوظيفي تصيب مجتمع ما نتيجة لاكتشافه موارد طبيعيه ثمينه؛ بزيادة الاعتماد على هذه الموارد الطبيعية ينخفض الانتاج في باقي قطاعات الاقتصاد؛ فنتيجة لتصدير الثروة المفاجأة ترتفع العملة المحلية؛ فتصبح باقي قطاعات الاقتصاد غير مجدية اقتصادياً؛ اما السكان المحليين فتنابهم نتيجة للثروة المفاجأة حمى إنفاق بذخي وثقافة استهلاك مسعورة.

٢ - نتيجة (١)؛ فضل أغلب الكويتيين العمل في القطاع الحكومي السهل - المترهل؛ حيث يعمل الان الغالبية العظمى منهم؛ بدلا من العمل في القطاع الخاص باشتراطاته وضوابطه الصارمة. بالتالي تضخم هذا القطاع البيروقراطي الحكومي الى حدوده القصوى.

لكن نتيجة لهذا التضخم في البيروقراطية الحكومية أن اصبح الجهاز الحكومي بطيئا في الحركة؛ معشعش فساداً؛ فيما أن الغالبية العظمى من الناخبين يعملون لدى الدولة كان لزاماً أن يستغل النواب هذه الثغرة ويطوعوا الجهاز الحكومي لخدمة ناخبهم - الموظفين "ترقيات؛ اجازات دراسية؛ معاملات غير قانونية؛ وغيره".

هذا الخلل الهيكلي أدى لتحوير جوهرى في طبيعة الديمقراطية الكويتية؛ فنشأ مفهوم الديمقراطية -الخدمية؛ نائب الخدمات؛ ظهرت ديمقراطية مشوهه تخدم مصالح شخصية بدلا من الصالح العام: توظف منهجياً لتحقيق تقدمات وظيفية أو مادية.

### ٣ - ديمقراطية بدون ضرائب: هل هذا معقول؟

تبرز إشكالية أخرى لمحاول ديمقراطية الكويت؛ فتنفرد المحاولة "الديمقراطية" الكويتية نقبضة التجارب الديمقراطية التاريخية بكونها ديمقراطية بدون ضرائب.

الدولة الضرائبية على نقبض الدولة الربعية تعتمد على اقتصادها المحلي وإنتاجها الفعلي لتمويلها؛ هذا يزيد اعتمادها على أفراد هذا المجتمع "رجال اعمال؛ طبقة عاملة" وبالتالي تجد

نفسها مضطرة لارجاع قدر من السلطات وقدر من النفوذ السياسي لافراد هذا المجتمع في صورة تمثيل سياسي؛ لكن الدولة الريعية "Nanny State" وباعتمادها الاساسي على ريع ثروة طبيعية لا تجد نفسها مضطرة لاشراك افراد هذا المجتمع في عمليات صنع القرار.

والى هذا؛ يرجع "صامويل هنتنجتون" في "الموجة الثالثة" سبب عدم التحول الديمقراطي في بلدان النفط الغنية:

"عائدات النفط تعود للدولة؛ وبالتالي تزيير من قوة بيروقراطيتها؛ وتغضض أرو  
تزييل كليا للحاجمة الى فرض ضرائب؛ هذا يقلل من حاجمة للحكومة للحصول على  
مدافقة الرعايا لفرض ضرائب؛ وكلما قلت الضرائب كلما قلت حاجمة للشعب  
للحصول على تمثيل؛ فاذلا كان شعار" لا ضرائب بدون تمثيل" مطلب سياسي؛  
فانه الا ان "لا تمثيل بدون ضرائب" هو حقيقة سياسية" ١٥٩

هنا نخلص الى متلازمة مالية: لا ضرائب بدون تمثيل سياسي؛ ولا تمثيل سياسي بدون  
ضرائب!

هذا ليس رأي فردي؛ أو نظرية شاذة؛ عدة باحثين؛ أقاموا؛ كلا على حدة؛ نماذج نظرية؛ مبنية  
على تجارب تاريخية؛ مثبتة علميا؛ جميعها وصلت أن بشكل أو بآخر؛ هناك تلازمة ما بين فرض  
نظام ضرائبي ونشوء وازدهار بيئة ديمقراطية سليمة ١٦٠.

لكن التجربة الكويتية خالفت جميع هذه الاطروحات النظرية؛ بل خالفت كذلك وبلا استثناء  
جميع الخبرات الديمقراطية التاريخية الكبرى "الحرب الاهلية الانكليزية؛ حفلة شاي بوسطن؛  
الثورة الفرنسية الكبرى؛ انتفاضات ١٨٤٨؛ وغيرها" وأقامت ديمقراطيتها الغربية في دولة ريعية  
بدون نظام ضرائبي؛ فما مضار هذا الشكل الغريب | المشوه للديمقراطية الكويتية؟

١٥٩- أنظر كتاب الموجة الثالثة؛ لهنتنجتون؛ ص ٦٥

Huntington , Samuel P. (1981). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Oklahoma: University of Oklahoma Press

١٦٠- أنظر

Ross, Michael L. (2004). Does Taxation Lead to Representation?. British Journal of Political Science. 34(2) , 229-249.

Brennan , Geoffrey and James M. Buchanan. (1980). The Power to Tax: Analytic Foundations of a Fiscal Constitution. New York: Cambridge University Press.

Bates , Robert H and Da-Hsiang Donald Lien. (1985). A Note on Taxation, Development, and Representative Government. Politics & Society , 14 (1), 53-70.

- بدون مشاركة ضريبية يفشل المجتمع في خلق ثقافة مساءلة نيابية؛ يفشل المجتمع في الاحساس بقيمة المشاركة السياسية وأهمية حسن اختيار مرشحه؛ فهذه القيم لا تظهر الا عند جعل المواطنين شركاء بالمسؤولية والمواطنة عبر دفعهم لضرائبهم<sup>١٦١</sup>. وبالتالي فإن غياب هذه القيم يؤدي الى عواقب سلبية في سلوك الناخب العادي .

- غياب الضرائب الحكومية؛ التي تنجح عادة في إعادة توزيع الثروة من الطبقات الغنية الى الفقيرة؛ يغيب عامل العدالة الاجتماعية. وعندما تغيب العدالة يزداد التطرف في السلوك السياسي لمثلي الطبقات المحرومة؛ ويزداد تبعاً لذلك هجومهم واستخدامهم أدواتهم الدستورية بحق وبدون حق ضد المصالح الاقتصادية للطبقات التجارية؛ وبالتالي فإن ممارساتهم وإن كانت "ديمقراطية" في الشكل لكنها لا تمنح عملية ديمقراطية صحية<sup>١٦٢</sup>.

- في ظل انعدام الضرائب الحكومية؛ تزدهر الثقافة الربعية؛ وتصبح مكون حاسم في السلوك السياسي للنخبة النيابية<sup>١٦٣</sup>؛ قضية شعبية مثل إسقاط القروض لم تكن لتطفو على السطح في ظل نظام ضريبي؛ من هو الكويتي المستعد أن يموت عبر دفعه الضريبة؛ إسقاط قرض جاره؟.

إذا هنا ننتهي الى أن الديمقراطية الكويتية؛ الغربية في تطورها بدون متلازمة ضرائبية معها؛ ستعاني جراء هذا الغياب الضريبي؛ إذ ستظهر سلوكيات وممارسات سياسية خاطئة لا تدفع الا الى تجريح العملية الديمقراطية واخراجها من مسارها الصحيح .

١٦١- أنظر بحث "لاري ديميند" المعنون "لماذا لا توجد ديمقراطية عربية ؟"؛ تحدث مليا حول أثر انعدام النظام الضريبي على تطور نظام ديمقراطي مستقر.

Diamond, Larry.(2010). Why are there no Arab democracies?. Journal of Democracy , 21 (1) , 97-99.

١٦٢- هذه المشكلة لا تظهر الا في بيئة ديمقراطية؛ فالأوتوقراطية حتى عندما لا تفرض ضرائب ولا تحقق عدالة اجتماعية فإنها بنفس الوقت لا تتيح للجماعات ذات الخلفيات الاجتماعية - الطبقية المختلفة هامش حرية للتعبير عن آرائها أو مهاجمة غيرها؛ أو أية محاولة لتهديد السلم الاجتماعي.

١٦٣- انتبه "الدكتور محمد الميتمي" لارتباط غياب النظام الضرائبي مع انتشار السلوكيات الربعية في المجتمعات؛ أنظر "الضرائب والديمقراطية في اليمن: مقارنة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي"؛ العدد ١١٨١؛ صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية.

## مجتمع الانقسام الفئوي والديمقراطية:

حان وقت بحث تفاعل الممارسة الديمقراطية في الكويت مع حالة الانقسام الفئوي الكويتي "الى حضر؛ بدو؛ شيعه بالمرتبة الاولى؛ والى كيانات قبلية مختلفه ومتناحره قديما بالمرتبة الثانية" كيف؛ بل هل تستطيع الديمقراطية العمل في مجتمع مقسم فئوي؟

قبل هذا؛ علينا توضيح أساسي؛ هل الاختلاف الفئوي الكويتي يرقى الى مرتبة اختلاف إثني كامل يقسمهم الى مجموعات اجتماعية متضادة "Ethnic Group"؟

انا ادفع في هذا الاتجاه؛ فالتعريف المباشر للمجموعة الإثنية<sup>١٦٤</sup> ينص على انها "مجموعته اجتماعية يعرف أفرادها أنفسهم بتراث وثقافة مشتركة (أصل واحد؛ لغة واحدة؛ عقيدة واحدة؛ تاريخ واحد)؛ أعضاء هذه المجموعة يشعرون بوحدة اللاتبايع لهذه المجموعة واختلافهم عن الآخرين؛ كما أن هذه الهوية اللاتبايعية تبرز أكثر باقرار باقي المجتمع باختلافهم عنها".

الان بإسقاط هذا التعريف النظري على الواقع الكويتي نكتشف الفروقات الإثنية؛ فاذا كان معيار الاختلاف المجموعاتي الإثني يُعرف بالاختلاف في العقيدة؛ فان لدينا مجموعات دينية متضادة "سنة - شيعه"<sup>١٦٥</sup>؛ واذا كان المعيار هو اللغة؛ فان بالتأكيد هناك اختلاف جذري للهجة المجموعة "الحضرية" عن المجموعة "البدوية"؛ التي تختلف لهجاتها فيما بينها أيضا؛ ثم انه اذا كان المعيار هو الاختلاف الثقافي والتراثي؛ فان الثقافة البحرية "الحضرية" بعيدة كل البعد عن المجموعة "البدوية" التي يغلب عليها تراث صحراوي؛ ثم أن هذه المجموعات الإثنية الكويتية تختلف في أصولها التاريخية فمنهم من جاء من ايران ومنهم من جاء من الجزيرة العربية أو العراق.

١٦٤- مجموعة عرقية "Ethnic Group"؛ أفضل ترجمتها لمجموعة اجتماعية وليس مجموعة عرقية؛ إذ أن تعريفها لا يحددها فقط بوجود وحدة العرق؛ وانما بجمللة عوامل قد وقد لا يكون من ضمنها الاصل الواحد؛ مثلا المجموعات الإثنية في شمال ايرلندا تختلف فقط في الديانة وتتشارك بنفس الاصول .

١٦٥- في حين يسلم علماء الاجتماع - السياسي أن المجتمع اللبناني مثلا؛ قابل للفرز الى مجموعات إثنية مختلفة فقط لوجود مجموعات ذات خلفيات دينية مختلفة "سنية؛ شيعيه؛ مارونية"؛ لماذا وهم "لحمة" التركيبية الكويتية؟ حالة الكويت ليست بذلك البعد عن اللبنانية؛ فلدينا "سنة" و"شيعه"؛ ومن زاوية انثروبولوجية بحثنا لدينا وحدات ثقافية "حضرية" وأخرى "بدوية".

وفي حين تحمل - تفخر المجموعة الاجتماعية "الحضرية" بتاريخ كويتي يمتد لـ ٣٠٠ عاما؛ فان باقي المجموعات الاجتماعية تمتاز بقصر مدة وجودها في الكويت: لا يشاركونهم هذا التاريخ<sup>١٦٦</sup>. لكن يبقى العامل الالهم من هذا كله: كل مجموعة اجتماعية "حضر؛ شيعه؛ قبائل بدوية" ترى لنفسها هوية خاصة تختلف عن باقي المجموعات<sup>١٦٧</sup>؛ أين لحمة هذا المجتمع؟

هذا الاختلاف المجموعاتي الاثني يذهب في اتجاه تأكيد تكون المجتمع الكويتي من مجموعات اجتماعية إثنية متباينة؛ "الحاصل أن هذا للاختلاف اللاتني المجتمعي لا يتناسب لل محاسيا مع استقرار الديمقراطية، في هذا المجتمع<sup>١٦٨</sup>؛ سننظر الان في ميكانكية هذا التناسب وآلية ظهوره.

الديمقراطية؛ كمنهج حكم وادارة؛ حازت على سمعة كأداة تنفيس للاحتقان الفئوي؛ لكن واقعا؛ فانه في مثل "الحالة الكويتية"؛ بأقلية، سبينة، على السوق "الحضر" وأغلبية محرومة، من ملكية وسائل الانتاج "البدو"؛ فان تقدير الديمقراطية لهذا المجتمع سيعمل على زيادة حدة "الصراع الاجتماعي" بين المجموعتين لا تنفيسه<sup>١٦٩</sup>.

لكن هذا أول الغيث؛ ليس الا؛ اذ يبرز مفهوم آخر؛ "الجزيرة اللاتنية" "Ethnic Outbidding"؛ بتسييس الانقسام الاثني تظهر تجمعات سياسية مبنية على الطائفة أو القبيلة؛

١٦٦- في حين يفخر "الحضر" بتاريخهم؛ معركة الجهراء مثلا؛ نجد أن مكون اجتماعي بدوي "مطير" لازال يفخر بعدو الكويتيين في تلك المعركة "فيصل الدويش".  
و في حين مجموعة اجتماعية أخرى مثل "الشيعه" رفضت المشاركة بهذه المعركة على الاطلاق وطلبت من المقيم البريطاني اعتبارها من رعايا الشاه. أنظر

الشملان؛ سيف مرزوق. من تاريخ الكويت. القاهرة: مطبعة نهضة مصر؛ ١٩٥٩. ص ١٩٢

الحاتم؛ عبدالله خالد. من هنا بدأت الكويت. الكويت: مطبعة القيس؛ ١٩٨٠. ص ٥٩

كما أن الاكاديمي الكويتي فلاح مديرس يثبت هذه الواقعة في كتابه عن الحركات الشيعية في الكويت.

١٦٧- هل ممارسات "الشيعه" في عاشوراء تشابهها ممارسات "حضرية" أو "بدوية"؟ هل عادات "البدو" يتقاسمها معهم "الحضر" و "الشيعه"؟ هل هناك تزاوج - نسب بين هذه المجموعات الاجتماعية إلا على أضيق نطاق؟ في العملية السياسية الا بصوت "البدوي" عرقيا في الانتخابات الفرعية الموجهة ضد باقي الجماعات الاجتماعية؟ الا يختار الكويتي منطقة سكنه تبعا لمجموعته الاجتماعية؟

١٦٨ - أنظر

Chandra , Kanchan. (2005). Ethnic Parties and Democratic Stability. Perspectives on Politics. 3 (2),235-252.

١٦٩- هذه هي النظرية التي وصلت اليها "أبي جاو" في كتابها الذي احتل رتبة متقدمة في قائمة "نيويورك تايمز" لاكثر الكتب مبيعا: أنظر

Chua , Amy L. (2002). World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability. New York: Doubleday Publishing.

ظهور تجمع واحد من هذا الطراز كفيل على المدى المتوسط أن يزعزع العملية السياسية؛ وذلك بدءاً دوامة من الاندفاعات التجمعية لجماعات أخرى والتي في النهاية تؤدي الى زعزعة العملية الديمقراطية ومن ثم إنهائها.

## نماذج المزايمة الاثنية ١٧٠:

سننظر في النموذجين اللذان يحاولان شرح هذا المفهوم؛ رغم اختلاف افتراضاتهم حول الاختيارات الشخصية؛ الا انهم يقدمان افتراضات مماثلة حول توزيع هذه الاختيارات الشخصية داخل وعبر المجموعات الاثنية؛ وبالتالي يصلان لتوقعات متطابقة في النهاية.

النموذج الاول اقترحه "RABUSHKA" و "SHEPSLE" في ١٩٧٢؛ وهو يستمد افتراضاته النظرية من نظرية "الاختيار العقلاني" ويفترض ما يلي:

- ١ - في مجتمع ما؛ تتواجد مجموعتان اثنيتان؛ "الف" و "باء"؛ منظمين بشكل منفصل.
- ٢ - هناك محور لقضية واحدة؛ يُمثل بخط ينتهي بنقطة النهاية "الف" من جهة؛ و نقطة النهاية "باء" من الجهة الاخرى.
- ٣ - جميع الافراد المتضمنين لمجموعة اثنية معينة يتشاركون نفس الخيارات الشخصية فيما يتعلق بحلول القضية المحورية.
- ٤ - جميع افراد المجموعة الاثنية "الف" تفضل نقطة النهاية "الف"؛ وجميع افراد المجموعة الاثنية "باء" تفضل نقطة النهاية "باء".
- ٥ - الخيارات الشخصية الفردية؛ وبالتالي خيار المجموعة ككل؛ في القضايا التي تخص الجماعة الاثنية هي قرارات حادة انفعالية؛ متميزة باستعداد افراد هذه الجماعة لتقبل أية عواقب لخياراتهم.
- ٦ - نتيجة هذا الصراع السياسي تحدد بحكم الأغلبية.

١٧٠- حول نماذج "المزايمة الاثنية"؛ استعنت بكلا من:

Horowitz, Donald L. (1985). Ethnic Groups in Conflict. Berkeley: University of California Press. 141-228, 291-440.

RABUSHKA, ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. london: Pearson Education. 62-91 and 177-206.

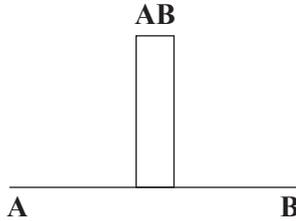
Chandra, Kanchan. (2005). Ethnic Parties and Democratic Stability. Perspectives on Politics. 3 (2),235-252.

النموذج الثاني اقترحه "Horowitz" في ١٩٨٥؛ وهو يستمد افتراضاته النظرية من "النسبم الاجتماعي - النفسي للدرافم البشرية"؛ ويفترض:

- ١ - في مجتمع ما؛ تتواجد مجموعتان إثنيان؛ "الف" و "باء"؛ منظمين بشكل منفصل.
- ٢ - القضايا الإثنية التي تهتم مجموعة اجتماعية معينة؛ أهميتها تستبق غيرها من القضايا في المجتمع.
- ٣ - الافراد المنتمين لمجموعة إثنية ما؛ يتشاركون الرغبة بالاحساس بالانتماء واحترام الذات؛ لكن لا يوجد ما يثبت بأن هؤلاء الافراد؛ ربما يرغبون باشياء اخرى أكثر أو أنهم يختلفون في الدرجة التي يرغبون بها في هذين الشكلين للاشباع؛ أو قد يغيرون رغبتهم بمرور الوقت؛ لذلك فان المجموعة الإثنية ككل تعامل على أنها مجموعة متجانسة لها رغبة مشتركة ثابتة عبر الوقت.
- ٤ - في الصراع بين مجموعات إثنية مختلفة؛ فإن ما يخسره طرف ما يوازي بالضبط ما سيربحه الطرف الآخر؛ لذلك عندما تكون مصالح مجموعة اجتماعية معينة في تعارض مباشر مع مجموعة أخرى؛ فان الممثل السياسي لهذه المجموعة الاجتماعية لا يقدم لناخبيه الا خيارين؛ اما تأييده أو خسارة جماعته الإثنية لمكسب ما.
- ٥ - نتيجة هذا الصراع السياسي تحدد بحكم الاغلبية.

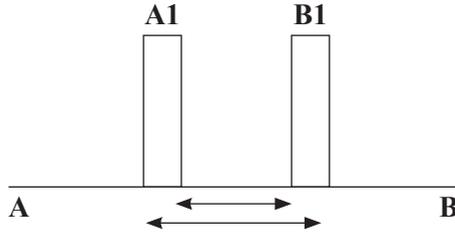
رغم اختلافهما؛ النموذجان يصلان الى نفس الاستنتاجات والتوقعات النهائية؛ كما يلي:

خيارات المجموعة الاجتماعية "الف" تتركز في أقصى طرف لمحور القضية "الف باء"؛ بينما خيارات المجموعة الاجتماعية "باء" تتركز في أقصى الطرف الآخر؛ نظراً للانقسام الشديد فإن الحل يظهر في صورة تحالف سياسي تعددي "الف باء" يحاول كسب دعم أطراف متعددة عن طريق استراتيجية مبهمة تعد كل طرف بالحصول على خياره المفضل "الشكل رقم ١".



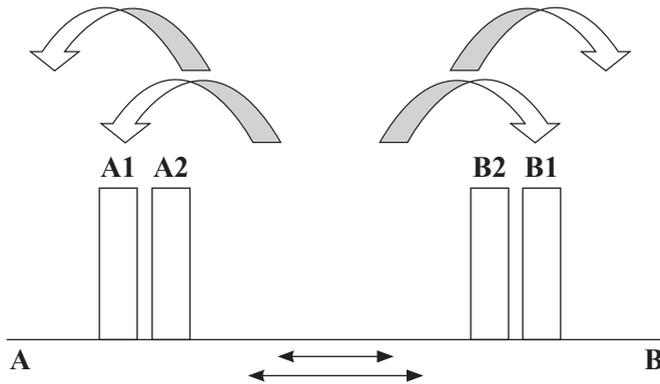
"الشكل رقم ١"

لكن من أجل إضعاف موقف هذا التحالف التعددي ”الف باء“؛ فإن تجمع إثني جديد منافس سيأخذ موقف أقرب اما الى نقطة النهاية ”الف“ أو نقطة النهاية ”باء“؛ وبالتالي فإن التحالف التعددي الأول سيقوض بواسطة منافسينه الإثنيين على جانب واحد أو الجانبين معا؛ الذين سيزيدون على مواقفه ”Outbid“ طمعا في كسب دعم أفراد المجموعة ”الف“ أو ”باء“؛ كما في ”الشكل رقم ٢“.



”الشكل رقم ٢“

ولا يمكن التغلب على هذه المزايدة الإثنية الجديدة الا بواسطة مزايدة اخرى أكثر تطرفا؛ فالاستقطاب السياسي الحاد الذي سيظهر سيسحب جميع الاحزاب والتجمعات؛ القديمة منها والجديدة؛ الى الاطراف القصوى للمحور ”الشكل رقم ٣“.



”الشكل رقم ٣“

وعندما يكون هناك فرق؛ حتى لو كان بسيط؛ في القوه العددية للمجموعة "الف" أو "باء"؛ فإن النتيجة ستكون زعزعة للاستقرار بكل الحالات؛ فالحزب - التجمع السياسي المزيد طلباً لدعم مجموعة "الف" ولنفترض أنها الأقوى عددياً سيفوز بالانتخابات اللاحقة؛ وسيدمر العملية الديمقراطية بسلب المجموعة "باء" الاقلية من كل حقوقها. أو أن المجموعة الاقلية "باء" واستبقا خطوة مماثلة ستبدأ عمليات عنف ضد المجموعة "الف". فتكون النتيجة في كلا الحالتين تدمير للعملية الديمقراطية.

رغم افتراضاتها النظرية؛ الا أن هذا النماذج نجحت في التنبؤ بمصير التجارب الديمقراطية الاثنية<sup>١٧١</sup>؛ فتجارب اثنيات حاولت الديمقراطية مثل الصومال؛ كينيا؛ بورندي؛ السودان؛ نيجيريا؛ لبنان؛ العراق؛ البحرين قبل ١٩٧٥ وغيرها؛ جميعها تصب في هذا الاتجاه<sup>١٧٢</sup> فأنتجت جميعاً اما صراعات اثنية - سياسية مستمرة أو حالات عنف وصراع عسكري صريح في حالات اخرى. ثم انه؛ حتى في ديمقراطية أوروبية غربية عريقة لكن متعددة الاثنيات مثل المملكة البلجيكية؛ فان النموذج يثبت نجاحه<sup>١٧٣</sup>؛ فشبح تقسيمها وانحلال الدولة لا يبدو بعيداً.

ثم انه بإسقاط النموذج على الحالة الكويتية؛ فانه لدينا معطيات تين حجم الانقسام الحاد في مواقف التجمعات الاثنية المختلفة؛ فاصطف "الحضر" جميعهم في جهة و "البدو" في جهه أخرى من المحور "الشكل رقم ١ مجدداً" في قضايا إسقاط القروض؛ الديوانيات المخالفه لاملاك الدولة؛ استجواب وزيري الداخلية والاعلام بسبب قضية "محمد الجويهل"؛ استجواب وزيرة التربية نورية الصبيح.

لكن هو في غير الوارد؛ حالياً؛ أن تنطبق باقي فرضيات النموذج؛ هذا يرجع لطبيعة الدستور والممارسة السياسية الكويتية التي تعطي رئيس الدولة القوي "الامير" صلاحيات واسعه؛ الى جانب دوره كرمز توحيدى جامع للكويتيين جميعاً.

١٧١- أنظر

RABUSHKA, ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. London: Pearson Education. 25-26

١٧٢- من بد جميع الديمقراطيات الإثنية في العالم الثالث تبقى التجربة الديمقراطية الهندية الوحيدة التي استطاعت النجاح من هذا المصير؛ هذا يرجع لخصوصية المجتمع الهندي التي تلخصها نظرية "الانشقاق الهيكلية" "Cleavage Structure". أنظر Horowitz, Donald L. (1971). Three Dimensions of Ethnic Politics. World Politics. 23 (2), 232-244.

١٧٣- حول الازمات البلجيكية المتكررة واحتمالية الانفصال أنظر:

Henley, Jon. (2007, November 13). Bye bye Belgium . the Guardian . ( london , UK). Retrieved April 25, 2010 from <http://www.guardian.co.uk>.

Waterfield, Bruno. ( 2007, September 18). A nation divided - Belgium's identity crisis. Daily Telegraph ( London,UK). Retrieved April 25, 2010 from <http://www.telegraph.co.uk/>

لكن على المدى المتوسط؛ وجراء التوسع في مطالبات رفع سقف الممارسة الديمقراطية والاصلاح السياسي والتي تبدو آخذة في الازدياد؛ وبتحول النظام تدريجياً الى الامارة الدستورية؛ بزيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار؛ فإن احتمال تطبيق السيناريو الذي يقترحه النموذج لا يبدو بعيداً أو صعب التخييل<sup>١٧٤</sup>.

هذا ينتهي بنا؛ الى أنه على المدى المتوسط؛ فإن الاختلاف المجموعاتي - الإثني الكويتي لن يساعد على خلق أجواء ديمقراطية مؤسسيته صحية؛ على العكس؛ هذا الاختلاف سينجح قريباً أو بعيداً في القضاء على كينونة الكويت - الدولة؛ اذا سمح له بذلك.

---

١٧٤- بعد ٤٦ عام على الحياة الدستورية؛ شهد ٢٠٠٩ أول مناقشة لاستجواب يقدم لرئيس مجلس الوزراء؛ يبدو واضحاً أن هناك تصاعداً في المحاسبة السياسية و رفع لسقف الممارسة السياسية. في مواجهة قوى المعارضة في مجلس ٢٠٠٩ لم يسند الشيخ ناصر المحمد ظهره الا بحائط دعم نيابي؛ لولاه لاطيح بحكومته؛ هذا تطور جاد في الممارسة الديمقراطية المحلية وتقبل السلطة لها؛ باستمرار مثل هذه التصاعدية في المساءلة السياسية ستتحول الكويت الى النموذج الغربي للامارة الدستورية؛ بعدها يصبح من السهل تحقق تنبؤات هذه النماذج.

هل الإصلاحات الديمقراطية واستمرار الحياة الدستورية يصب في مصلحة "الحضر"؟

لما كنا قد خالصنا للتو من مناقشة "آفات" الديمقراطية الكويتية؛ ازدواجية "المعارضة" البدوية؛ جوهرية الصراع الاجتماعي على الساحة السياسية؛ نأتي الى السؤال الأساس:

هل الحياة الديمقراطية في مصلحة "الحضر" كمجموعة اجتماعية؟

الحضر في الكويت الان؛ كما اسلفنا يمثلون "أقلية مهيمنة" "Dominant Miniority"؛ أقلية تمارس نفوذ مجتمعي لا يتناسب احصائياً مع تعداد المجموعة؛ فهم يسطون سطوتهم على أهم المراكز السياسية الحكومية؛ يتواجدون بكثرة في المناصب البيروقراطية العليا؛ يسيطرون على المقاصل المهمة للاقتصاد الكويتي؛ ويشكلون نسق الحياة الاجتماعية والاتجاهات العامة للمجتمع. لكن التجارب العالمية توضح أن هذه الاقليات المهيمنة تفقد هيمنتها لحظة التحول الديمقراطي؛ النماذج التاريخية التي تدعم هذا الرأي تشمل؛ أقلية التوتسي في رواندا؛ أقلية التوتسي في بوروندي؛ السطوة البروتستانتية "Protestant Ascendancy" في ايرلندا قبل ١٩٢٢؛ "WASP" في الولايات المتحدة قبل تحولات الستينات الديمقراطية ١٧٥؛ العرب السنة في عراق صدام حسين؛ الانجلوسكسون في إقليم كيبك الكندي قبل "الثورة الهادئة" ١٧٦.

والملاحظ أن جميع هذه الأقليات فقدت نفوذها في هذه المجتمعات لحظة بدء التحول الديمقراطي فيها.

ثم انه حتى التجربة الديمقراطية الكويتية تدفع باتجاه هذا النمط؛ عودة الديمقراطية بعد التحرير تلازمت مع صعود المد "البدوي" وخسائر متكررة للأقلية "الحضرية" المهيمنة؛ من يستطيع تخيل انه قبل ٢٥ سنة فقط لم يكن البدوي يحلم بأن يصبح وزيراً مثلاً؟ الان لدينا ٣ وزراء بدو؛ مناصب اعتبارية في السلك الدبلوماسي مثلاً كانت مغلقة على "الحضر"؛ الان نحن في الطريق "لبدونتها"؛ والمثل بالنسبة لمراكز أستاذة الجامعة؛ المراكز البيروقراطية العليا؛ و مراكز السلك القضائي.

ثم أن خسارة "الحضر" لنفوذهم المتضخم عن حجمهم بالمجتمع سيصاحبه حكماً تمييز معاكس "Reverse Discrimination" من جانب الطبقة الجديدة المهيمنة؛ واذ من غير المتوقع أن يكون هذا التمييز المعاكس في حدة حالة "زيمبابوي" مثلاً؛ لكنه بالتأكيد سيعمل على قمع الوجود

١٧٥- "White Anglo-Saxon Protestant"

١٧٦- حول الأقليات المهيمنة وإشكالات "التحول الديمقراطي" أنظر

RABUSHKA, ALVIN and KENNETH A. SHEPSLE. (2008). Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability. London: Pearson Education. 158-173.

”الحضري“ في الكويت تماما؛ ولن توظف الا الاساليب الديمقراطية في هذا التمييز اعتماداً على الكثرة العددية للمهيمنين الجدد.

اذا نصل الى لب المسألة؛ مصلحة الحضر الذاتية تكمن فقط بتعطيل هذا التحول الديمقراطي بدلا من الدفع باتجاهه؛ على الحضر تحديد اذا كانوا يريدون هذه الديمقراطية التي ستفقدهم نفوذهم؛ بل ستعمل أيضاً على بدء ”تمييز معاكس“ تجاههم؛ ديمقراطية مشوهة ستعمل على إقصائهم وإخراجهم من المعادلة السياسية والاقتصادية تدريجياً؛ أو سيختارون نظام اوتوقراطي يمدد لهم سيطرتهم الواسعة على مفاصل الدولة .

جوهرية التحول الى الاوتوقراطية تكمن في جمودية وحصرية هذا النظام؛ عكس الديمقراطية الشعبية؛ هو يتيح لأقلية مثل الحضر الاحتفاظ بنفوذهم ”السياسي؛ الاقتصادي؛ البيروقراطي“ وهو قليل ما يسمح بحراك اجتماعي صاعد. ثم انه وسيلة ناجعة لأقلية كي تحتفظ بنفوذها ”لاحظ حالة القيادة في السعودية كمثال حي لأقلية طوعت نظام اوتوقراطي لمصلحتها“.

لكن يجب على الحضر أن لا تساورهم أي أحلام ”طوباوية“ بان خسارتهم لنفوذهم السياسي في ظل هذه الديمقراطية لا تعني تلاشي قوتهم الاقتصادية تلقائياً؛ أي أحلام بالتحول الى ”أقلية مهيمنة على السوق“ ”Market-dominant minority“ تثبت التجارب التاريخية فشلها؛ أول ما استعمله الطبقة السياسية الجديدة هو التخلص من بقايا نفوذ القوى القديمة<sup>١٧٧</sup>.

تاريخياً لم تستطع أقلية مهيمنة سياسياً أن تحتفظ بنفوذها الاقتصادي بعد خسارتها لسلطوتها السياسية؛ فالعداوات التاريخية التي تكتسبها الطبقة المهيمنة سياسياً لا تتيح لها فرصة بقاء على الساحة الاقتصادية بعد فقدانها لنفوذها السياسي .

ثم أن جميع الاقليات المهيمنة اقتصادياً نشأت في ظل ظروف تاريخية مختلفة لا نتوقع تكرارها مع الحضر في الكويت<sup>١٧٨</sup>.

١٧٧- أنظر حال الأقلية المهيمنة سياسياً واقتصادياً في زيمبابوي سابقاً؛ والصراع الاقتصادي الموجه ضدها في عهد ”موجابي“؛ أو حالة ملاك الاراضي البروتستانت في ايرلندا بعد الجمهورية؛ كما أن تجارب جنوب افريقيا؛ رواندا جميعها تدفع في هذا الاتجاه وإن كانت أقل حدة وتركيزاً.

١٧٨- في كتابها ”World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability“؛ تدرس ”جاو“ عدة نماذج لأقليات مهيمنة اقتصادياً؛ الصينيين في اندونيسيا؛ اليهود في روسيا ما بعد السوفيتية؛ اللبنانيين والهنود في افريقيا الغربية؛ والملاحظ أن جميعهم لم يكونوا سابقاً قوة سياسية في مجتمعاتهم؛ بل تطوروا فقط كتكتلات اقتصادية؛ عكس الحضر في الكويت الذين جمعوا ما بين النفوذ السياسي والاقتصادي؛ وخسارة أحدهما سيلحقه الآخر حكماً. أنظر

Chua, Amy L. (2002). World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability. New York: Doubleday Publishing.

ثم بقليل من الصراحة؛ ماذا سيخسر الحضر باستغنائهم عن هذه الديمقراطية المشوهة؟ باستثناء وهم "الممارسة الديمقراطية"؛ لا أستطيع التفكير في شيء آخر غير الحريات الشخصية .

لكن الا تعتبر الحريات الشخصية في هذه المرحلة التاريخية حين يخسر "الحضر" جوهر وجودهم مجرد كماليات شكلية؟

ثم من قال أن الحريات الشخصية مثلاً؛ في ظل هذه الديمقراطية الرجعية "القبلية"؛ أبداً مضمونه؟ هل من المتوقع أن يحافظ "البدو" على مبادئ الديمقراطية والحريات العامة؟ وقائع سابقة تثبت عكس ذلك: قضية التعليم الجامعي المشترك؛ قضية منع كتب سنوياً في معرض الكتاب؛ قضية حجاب النائبات؛ قضية طرد الفالي ومنع نصر ابو زيد من دخول الكويت ولجنة الظواهر السلبية . جميع هذه القضايا حدثت في ظل وبدعم من هذه "الديمقراطية القبلية" . وجميعها تصب في نفس الاتجاه: يؤمن "البدو" بالحرية وبالديمقراطية والمساواة فقط عندما تكون في مصلحتهم . اذا في ظل الديمقراطية "البدوية" المشوهة؛ أو في ظل الاوتوقراطية الصريحة؛ فان مستقبل الحريات العامة في الكويت لا يبدو مشرقاً؛ لماذا اذا يتمسك "الحضر" بها؟

أليس من الافضل القفز من السفينة الغارقة؟ اذا كنا في طريقنا لفقد هذه الحريات في جميع الاحوال؛ اليس من الافضل فقدها مع احتفاظ الحضر "بمكانياتهم الاجتماعية" على الاقل؟

ثم؛ كونهم أقلية؛ يبرز دافع اخر أمام "الحضر"؛ للسعي للاحتفاظ بسيطرتهم السياسية - الاقتصادية في هذا الصراع الاجتماعي؛ بدلا من التمسك "بأوهام ديمقراطية":

"في مجتمع ما؛ بأصول خالقة للثروة محدودة "wealth - creating assets"؛ فان الأقلية الصغيرة لها المحافز الأكبر للسيطرة السياسية - الاقتصادية؛ ذلك لانه كلما قل حجم المجموعة الاجتماعية المتحكمتة؛ كلما نزل نصيب الفرد المنضوي تحتها من الكسب النهائي "Per-Capita Gain" <sup>١٧٩</sup> .

استثنائية الحضر في الحالة الكويتية؛ هو أن في ظل الصراع السياسي الحالي وحدهم الحضر

١٧٩- حول الفائدة المضاعفة للأقلية للانحياز في صراع اجتماعي؛ أنظر Caselli, Francesco and Wilbur John Coleman II. (2006). On the Theory of Ethnic Conflict. NBER Working Papers 12125.

يستطيعون إنجاح أو إفشال هذا التحول الديمقراطي؛ وحدهم الحضر يستطيعون تيسير عملية التحول الديمقراطي. كما أن وحدهم الحضر أيضا و بنفوذهم الهائل - الحالي يستطيعون إعطاء الغطاء الشرعي لاي محاولة وقف للحياة الدستورية.

لكن على الحضر: عبء الاختيار؛ هل عليهم التمسك بديمقراطية لا يحترمها سواهم؛ ديمقراطية تفقدتهم امتيازاتهم الطبقية تدريجيا؛ بل تحولهم الى أقلية مسحوقة؛ مظلومة؛ أم أن خيار الركون لنظام او توقيراطي مستبد يبدو جدا؟

## الفصل السابع

النكوص عن الديمقراطية: إشكالية الفعل؛

وردة الفعل!

اذ قررنا "خيالية" التجربة الديمقراطية في الكويت؛ واذ قررنا عدم مواءمتها المصلحية لفئة الحضر؛ فمن المنطقي أن نفصل الان؛ في جدل نظري بحث حول الوسائل والاساليب التي تستطيع بها السلطة -الحاكم؛ الرجوع عن أو حتى تقليص هذه "المحاولة الديمقراطية".

في هذا الصدد؛ أمام السلطة -الحاكم خياران؛ يتشاركان في جمعهم لحسنات وسيئات في آن واحد؛ فيبدو منهج الحل الغير دستوري المباشر بديهياً؛ في حين يبرز مسلك آخر أكثر تعقيداً وهو يدور حول تقليص التجربة البرلمانية باستخدام ما اسميها "أساليب شبه ديمقراطية".

### أولاً منهج الحل الغير دستوري:

الغاية: إجراء المواءمة السياسية وخلق الاجواء المحفزة لنقض دستور ١٩٦٢؛ للوصول الى الهدف المنشود بأقل الخسائر السياسية.

الاسلوب والوسائل: استخدام تكتيكات مباشرة قصيرة الامد؛ استغلال أو استتباب حدث يقسم "الساسة"؛ بل المجتمع برمته الى فئتين متضادتين؛ على أثرها يتم حل مجلس الامة حلاً غير دستوريا وتوقف الحياة البرلمانية لمنع فئنة مجتمعية مزعومة .

كما بينت الاحداث الاخيرة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ فان هذا "الحدث التحفيزي" لا بد أن يحوي عدد من الاشتراطات:

١ - جوهرية هذا الحدث التحفيزي تدفعه؛ أن يكون الزاماً حدث مسبب لفئنة مجتمعية كبرى هذا من جهة؛ لكن من الجهة الأخرى تبرز إشكالية حساسية "البدو" الاخيرة تجاه كل ما يمسه: لا بد من احتساب الخسائر والارباح حين خلق هذا الحدث التحفيزي في حالة توجيه ضد "البدو"؛ هي إمكانية فعلية أن يترد أثر عكسي من الحل الغير دستوري يخلق غليان شعبي "بدوي" تجاه هذا الحل .

٢ - بسبب النقطة (١)؛ قد يبدو "الحدث التحفيزي" أكثر استيساغاً؛ اذا تعلق بفئنة دينية بين "السنة" و"الشيعة"؛ من جهة فان حدة العصبية الدينية في الكويت آخذة في الافول فلن يكون لهذا الحدث تأثيراته السلبية على المدى البعيد؛ ومن جهة أخرى فان قاعدة "المعارضة" -الحالية لن تعتبر هذا "الحل" موجهاً ضدها بشكل خاص؛ ستكون أقل قابلية للتعبة -الحشد ضده .

٣ - لا يشترط هذا "الحدث" داخلية؛ انتظار ظرف اقليمي مناسب "هجوم اسرائيلي على ايران - مثلاً قد يبدو منطقياً؛ لكن من يستطيع ضمان توقيتة؟؛ إن حصل .

٤ - لا يستطيع هذا الحدث أن يكون مستتراً بعباءة الدفاع عن هيبة الاسرة - الشيوخ؛ فبعد

صعود رئيس مجلس الوزراء المنصة قد يبدو الخيار اللا-دستوري دفاعاً عن هبة شيخ أقل قابلية للتسويق جماهيرياً.

## التعامل مع الحدث:

١ - فرض رقابة استباقية على وسائل النشر "المطبوعة؛ المرئية؛ الالكترونية".

"في هذا: يدفع رأي يزداد متبوه؛ بأن أي محاولة رقابية - منعية على الانترنت - المتطور تقنياً هي محاولة محكوم عليها بالفشل؛ هذا رأي سطحي لاعلمي؛ هو يتجاهل التجربة الصينية الناجحة بكل المقاييس؛ كذلك فإن الخطوات التي تعتمدها الحكومة اللبنانية تطبيقها في هذا الصدد في ٢٠١١ تبدو عملية جدا ومثيرة للاهتمام"<sup>١٨٠</sup>.

نقطة جانبية: الاعلام القديم "صحف ورقية؛ قنوات تلفزيونية" ملكيته تقبع في يد كيانات اقتصادية عملاقة؛ ارتباطاتها التاريخية مع النظام قوية؛ لكن تكرار تجربة الثمانينات أمر غير مقبول: لا تستطيع هذه الكيانات الاقتصادية وأدواتها الاعلامية الميل لجانب المعارضة؛ أو حتى الوقوف على الحياد؛ ثم تتوقع استمرار علاقاتها الحسنة مع النظام "الطرف الرئيسي لعلاقاتها الاقتصادية". عليهم عبء اختيار طرف؛ ثم من يحتاج للآخر؟ من يستطيع الحاق ضرر بالآخر؟

٢ - إدارة الصراع دعائياً: خطاب واضح وصريح من السلطة.

"في هذا؛ على السلطة - الحاكم أن تكون واضحة في تصميمها على المضي بإجراءاتها الى النهاية؛ أن لا عودة لدستور ١٩٦٢؛ تجربة الثمانينات الفاشلة مرجعها أن خطاب السلطة الدعائي آنذاك كان هزيباً: لم يقطع الطريق أمام عودة الديمقراطية؛ وبالتالي فتح الباب أمام المعارضة لحشد أنصار؛ هذه المرة لا بد أن تكون النية واضحة؛ عندما يرى الشعب التصميم السلطوي فقط؛ سيفكر مرتين قبل المشاركة "بالحركة الاحتجاجية".

١٨٠ - "Golden Shield Project" أو الدرع الذهبي؛ يعمل على غربلة المحتوى الانترنتي لأكثر من ٣٨٤ مليون مستخدم انترنت صيني؛ يدير هذا الجهاز الامني ما يقارب ٣٠ الف عنصر أمن-انترنتي؛ اما "قانون تكنولوجيا المعلومات" اللبناني الجديد فيشمل إنشاء حساب خاص لكل مستخدم انترنت في البلاد؛ بما يتيح مراقبة - الوصول للناشطين السياسيين بسهولة.

### ٣ - حظر المظاهرات والتجمعات السياسية؛ بالقوة.

”في هذا؛ يجب الاتعاض بتجربة الآخرين؛ فقط الاستخدام المفرط للقوة كفيل بإخماد أي حركة احتجاجية؛ هذا التوظيف للقوة من شروطه:

أ - التصاعدية: لا بد من التدرج في استخدام آليّة القوة-العنف؛ هذه الدعوة الى التدرج لا تعني أبداً ضعف مبدئي؛ فأنا أشدد على أساسية توظيف القوة منذ أول ساعة تظاهر-احتجاج؛ لكنني مع التدرج في هذا الاستخدام.

ب - المساواة: لا لخلق ”بريستيجات“ وهمية؛ من يشارك بأعمال تظاهرة؛ تلقائياً يصبح عرضة لعواقب أفعاله؛ صغيراً كان أم كبيراً؛ سياسي محترف أو مواطن بسيط؛ التبرع بخلق ”مكانات وهيئات“ لاعداء السلطة - النظام سيعطي الحركة الاحتجاجية نفس اضافي؛ لماذا احترام من لم يحترم إرادة والد الجميع؟

”لاحظ كيف أن تعامل النظام المؤسف مع أحداث الثمانينات خلق هالات قدسية لشخصيات لا تستحقها؛ نموذج ”أحمد السعدون“ في عيد الفطر ١٩٩٠ يخدم الفكرة تماما؛ حين قررت المعارضة - الوقحة تهنئة رئيس مجلس الامة ”أحمد السعدون“ بدلا من التهنة التقليدية لامير البلاد؛ فان رد السلطة كان هزيعا؛ اكتفت بتحويل منزل بالاسلاك الشائكة؛ وهنا وقف السعدون من خلف الاسلاك الشائكة يوجه القادمين لمكان تجمع جديد؛ هذا المنظر الهزلي دليل آخر على تراخي السلطة - النظام؛ لماذا منح الاحترام لمن لا يستحقه؟

اذا كانت نية السلطة - النظام منع هذا الحدث؛ لماذا لا يجر جراً الى أقرب مركز شرطة بدلا من تكلف تحويل منزل بالكامل؟؛ إعطائه هذا الوزن السياسي كفيل بدعم قضيته؛ واجبا كان التعامل معه على انه خارج عن القانون لا اكثر.

ج - الاستمرارية: في هذا الصراع؛ أول علامة لضعف السلطة سيعطي الحركة الاحتجاجية زخماً جديداً؛ لا بد من استمرارية التوظيف السياسي للقوة - العنف الى آخر أمد ”٦ اشهر؛ سنة؛ سنتان“؛ وبالنهاية من له النفس الأطول؟ نظام حكومي متكامل أم ثلة معارضين؟

د - الاخلاقية: عند لحظة الحل - اللادستوري؛ تستطيع السلطة - النظام التبرع بارسال رسالة سياسية لتشكيلات ائتلاف المعارضة بنيتها المبيتة للتصعيد؛ عندئذ يصبح النظام في حل أخلاقي من تبعات استخدامه للقوة.

لا بد أن لا يدور أدنى شك أن هذه الرسالة السياسية لن تنجح في ثني الاطراف الاساسية للمعارضة عن الشروع في حركتها الاحتجاجية؛ لكنها أولاً ستوفر غطاء أخلاقي لفعل السلطة - النظام؛ وثانياً قد تجنبها معركة كسر عظم مع عدد من أصدقاء وحلفاء الماضي.

#### ٤ - الحبس الاحتياطي - الاستباقي لرموز الحركة الاحتجاجية .

أ - في هذا تطبق الاحكام والشروط الواردة في نقطة "٣": التصاعدية في مدة الحبس الاحتياطي؛ شمول رموز الحركة الاحتجاجية لا الكوادر فقط بالحبس؛ استمرارية الفعل الحين وأد الاحتجاج .

ب - "في هذا؛ يخدم الحبس في مجالين؛ المجال الأول كوسيلة ردع لغيرهم عن الاشتراك بالاحتجاجات؛ وفي مجال ثاني فان حبس قادة الحركة الاحتجاجية سيقطعهم عن باقي تنظيمات الحركة وبالتالي يشل فاعليتها بغياب رموزها".

ج - هنا يبرز زعم؛ أن حالات الاعتقال والعنف السلطوي؛ غير المسبوقة محلياً؛ سيكون لها آثار بعيدة الامد على علاقات الشعب بالحاكم؛ بالاسرة؛ لكن هذا تدليس واضح؛ توظيف العنف - الاعتقال السياسي من جانب النظام ضد قطاعات شعبية ليس بالأمر الجديد على المنطقة الخليجية؛ تجارب السعودية؛ البحرين؛ قطر؛ عمان جميعها في توظيف العنف لم تأثر على علاقات الحاكم بالمحكوم؛ لماذا افتراض تأثيره محلياً؟

#### ٥ - حاربوهم في لقمة عيشهم: الفصل الاداري .

حين يعمل ٨٠٪ من الكويتيين في القطاع الحكومي؛ فان هذا يعطي السلطة - الحاكم نفوذ هائل "political leverage"؛ تستطيع ترجمته كما تشاء .

في هذا؛ تستخدم تكتيكات متعددة؛ تستطيع السلطة - الحاكم التدرج في فصل من يشارك بأعمال احتجاجية أو تنظيمية "شهر؛ ٦٠ يوم؛ فصل نهائي"؛ هذا الفصل الاداري لا يحتاج لأن تنظر له السلطة على انه قطع للقمة عيش مواطنين بقدر ما هو ميكانيكية تأديبية "لبناء ضالين".

ذلك انها تستطيع موازنة أتباعها لاستراتيجية عنيفة أولية باتخاذ مسلك "رحموي" على الموظفين المفصولين؛ لكن هذا فقط بعد توبتهم؛ بعد سوقهم لشفاعة كل وجيه؛ كبير؛ شيخ قبيلة لقبول ندمهم .

هذا المسلك "الرحموي" لا بد أن يكون متأخراً؛ ناتجاً عن التزام واضح من هؤلاء المفصولين بالكف عن احتجاجاتهم؛ وغير شامل لرموز وقادة العمل الاحتجاجي .

#### ٦ - التواصل مع النخب المجتمعية .

لابد من التوظيف السياسي للعلاقات الاجتماعية المميزة التي تربط السلطة بالنخب المجتمعية "وجهاء؛ رجال دين؛ شيوخ قبائل"؛ هذه النخب في الإطار الأول لاعبة بامتياز

لناحية توجيه وصياغة الرأي العام؛ وفي الإطار الثاني فإنها باحثة عن دور سياسي ما؛ فقدته بوجود مجلس الأمة.

هذه النخب ستلعب دوراً في اثناء الناس عن المشاركة بالعملية الاحتجاجية والتسويق الشعبي للمناخ السياسي الجديد وتوفير الملائمة الشعبية للإجراءات الحكومية<sup>١٨١</sup>.

يخدم شيوخ القبائل هذا المقام بتوفير الغطاء الشرعي للإجراءات الحكومية؛ عندما يستغلون كواجهة فإن أطراف المعارضة ستكون أقل قابلية لتسويق الحل اللا-دستوري على انه وجه ضد "البدو". وتبعاً لذلك فان قواعدهم الشعبية ستكون أقل قابلية للتعبئة ضد الحل.

#### ٧- تسويق العهد الجديد: لا بد من قرارات شعبية!

بتغيب البرلمان والحياة الديمقراطية؛ من السهل تسويق الجو السياسي الجديد ببضعة قرارات تنموية؛ من السهل إرضاء العامة بقرارات شعبية؛ تميل الكفة شعبياً للوضع السياسي الجديد.

الحقيقة انه ما يشغل بال المواطن الكويتي البسيط ليست قضايا سياسية ساخنة "استجابات؛ قضايا فساد مزعومة"<sup>١٨٢</sup>؛ وانما هو يضع على رأس سلم أولوياته قضايا ذات طابع شعبي- تنموي<sup>١٨٣</sup>؛ بحل أو الاتجاه لحل هذه القضايا فان السلطة - النظام تكسب الشعب لصفها.

١٨١- للنظر في فعالية الاستخدام السياسي للنخب المجتمعية؛ أنظر حالة التمرد الفاشل "للحسين بن علي بن ابي طالب"؛ فهو كان نتيجة حتمية لنفوذ وجهاء الكوفة على أهلها؛ ٤٠٠٠ مؤيد "مسلم بن عقيل" في الظهيرة؛ تخلوا عنه جميعاً قبل مغيب الشمس بفعل وجهاء الكوفة الذين استمالهم الداهية "عبيد الله بن زياد". أنظر الخميس؛ عثمان. حقبة من التاريخ. القاهرة: مكتبة الصحابة؛ ٢٠٠٨. ص ١١٧-١١٨.

١٨٢- استطلاع للرأي في يوليو ٢٠٠٨ لصالح مجلس الأمة - ادارة الدراسات والبحوث تحت عنوان "استطلاع الرأي حول أولويات المواطن الكويتي"؛ اعداد "مريم العبيد" و "فاطمة الرامزي"؛ وجد أن قضايا الفساد المالي المزعوم والدفاع عن المال العام كانت في ذيل اهتمامات المواطن الكويتي "الرجال لم يعتبروها الا الاولوية التاسعة عشر؛ النساء اعتبروها الاولوية الثانية والعشرين".

قضية شغلت الساحة السياسية حيزاً من الزمن؛ وسببت تأزيمها مستمراً في العلاقة بين السلطتين "إزالة الدواوين المخالفة" كانت أبعد ما تكون عن اهتمامات الكويتيين؛ الرجال اعتبروها الاولوية الخامسة عشر بالنسبة لهم؛ النساء اعتبروها الاولوية التاسعة عشر".

١٨٣- الاستطلاع السابق؛ وجد ايضا أن القضايا التي جاءت في مقدمة اهتمام الشارع الكويتي كانت على النحو التالي:

- ١- النهوض بالتعليم.
  - ٢- تطوير الرعاية الصحية.
  - ٣- زيادة الرواتب.
  - ٤- إسقاط القروض.
  - ٥- حل القضية الاسكانية.
- ويلاحظ خلو القائمة من أي قضية سياسية ساخنة.

القرارات - الافعال الشعبية تشمل :

١ - إسقاط القروض: ٣,٧ مليار دينار؛ الان قد لا تبدو ثمنا باهظاً للتخلص من التجربة الديمقراطية.

٢ - توزيع اسهم مجانية في شركات مساهمة.

٣ - ظهور مفاعيل خطة التنمية ٢٠٠٩-٢٠١٤ "مستشفيات جديدة؛ مدارس جديدة؛ توزيع مساكن جديدة".

هنا تبرز مقارنة لعقل الناخب البسيط؛ ما عجزت عنه البرلمانات الديمقراطية المتعاقبة؛ أتت به حكومة اوتوقراطية؛ من تفضل؟

\* \* \*

## عواقب الحل اللا - دستوري

الآن نناقش تبعات الحل اللا-دستوري؛ ماذا سيحدث في حالة تعليق الحياة الديمقراطية؟

### ١- التبعات الخارجية للحل اللا-دستوري:

"أنا إنسان بسيط؛ محروم التفكير؛ أنا أصدق أن أمريكا تنشر الديمقراطية فعلاً"

تروج فكرة تغلب عليها كثير من السداجة السياسية والمتالية؛ تدعي بانه في عصر العولمة - عصر مابعد السوفيتية؛ فان الديمقراطيات الغربية لن تتسامح مع دولات دكتاتورية تقمع شعوبها؛ بالتالي فانه في حالة الحل اللا-دستوري فان السلطة - النظام لن تستطيع تحمل الضغوطات الامريكية في هذا الجانب؛ وستضطر عاجلاً أم أجلاً لإعادة الحياة الديمقراطية.

هنا أسعى منطقياً لبيان خطأ و وهمية هذه الحجة:

١- بالطبع ستصدر الخارجية الامريكية بيانات متلاحقة؛ هذا ما تجيده؛ فهي أولاً "تراقب الموقف"؛ ثم "تشعر بالقلق"؛ وقد "تدعو الحكومة الكويتية لوقف اجراءاتها الغير ديمقراطية"؛ وأخيراً ستستجمع شجاعته "وتستكر اجراءات الحكومة الكويتية"؛ لكن هذا كل ما ستعمله في الحقيقة؛ مجرد بيانات صحفية فارغة المضمون؛ ثم لا شيء.

٢ - في حقيقة الأمر؛ فإن أي مراقب للسياسة الأمريكية يعلم أن البيت الأبيض لا وزارة الخارجية الأمريكية هو مصدر الثقل الرئيسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. تستطيع الخارجية الأمريكية إصدار ما تريد من بيانات؛ لكن الأفعال؛ خصوصاً المتعلقة بحليف استراتيجي تقبع بالبيت الأبيض.

٣ - الحلف الاستراتيجي الأمريكي - الكويتي؛ يعمل بالاتجاهين؛ لماذا المبالغه في جوهرية أمريكا لأمن الكويت وتجاهل أهمية الكويت للسياسة الأمريكية؟ حين تعتمد الكويت على هذا الحلف للدفاع عن وجودها؛ فإن الوجود الأمريكي في العراق يرى الكويت حديقته الخلفية لا أقل؛ المصدر الاساسي لامداد وتموين هذا الوجود؛ قاعدة آمنة للحضور الأمريكي في الخليج ضد ايران؛ إضافة لأهميتها الاستراتيجية لاستقرار سعر برميل النفط.

هذا "التعاون المشترك"؛ هذه الاهمية الاستراتيجية للكويت لدى الولايات المتحدة؛ يتفرع عنه استعداد امريكي لغض الطرف عن أية ممارسات لا-ديمقراطية.

٤ - واقعاً؛ فإن أمريكا مهتمة فقط بنشر الديمقراطية والحرية في البلدان المعارضة للسياسة الأمريكية "إيران؛ العراق؛ كوريا الشمالية؛ فنزويلا؛ الصين"؛ وأبدأ ليست مهتمة بنشرها في الدول الحليفة؛ حالات باكستان؛ اوغندا؛ اوزباكستان؛ جمهوريات الموز؛ حلفائها العرب؛ جميعها تدعم هذا الرأي.

٥ - منذ خروجها من عزلتها لوقتنا الحاضر (١٩٤١-٢٠١٠)؛ هل يستطيع القائلون بهذا الرأي-الفكرة الإتيان بحالة واحدة؛ مارست بها الولايات المتحدة أي نوع من أنواع الضغط من أجل نشر الديمقراطية في دولة حليفة لها؟<sup>١٨٤</sup>.

الاستنتاج: لا ضغوط حقيقة متوقعة من الولايات المتحدة نتيجة وقف الحياة الديمقراطية في الكويت؛ التخويف بالبعع الأمريكي لا يصدقه الا السذج سياسياً؛ ردة الفعل الأمريكية لن تتجاوز عدداً من التصاريح الصحفية فارغة المضمون؛ يستحسن تجاهلها.

١٨٤- في تاريخها الطويل؛ هل مارست الولايات المتحدة أي ضغوط؛ ناجحة أو فاشلة؛ على المملكة السعودية لتطبيق اصلاحات سياسية؟ على قطر؟ أو على الامارات المتحدة؟  
"مجالس الدمى البلدية لا تحسب".

هو افتراض لا يتجاوز سخافته؛ بعيداً عن المنطق؛ أن تترك الولايات المتحدة كل هولاء؛ وبناتقائية غريبة تمارس ضغوطها على الكويت فقط.

## ٢- التبعات الداخلية للحل اللادستوري - سيناريو تخيلي:

ما أن يحل المجلس؛ يعلق العمل بالدستور؛ ويحبس قادة الصف الأول احتياطياً؛ حتى يبدأ رموز الصف الثاني لهذه المعارضة في ملمة صفوفهم وتبدأ احتجاجاتهم على الشكل الآتي:

- تجمعات غير قانونية تنادي بعودة الدستور "في معاني فارغة قد يحملون أعلام الكويت أو صور الامير"؛ نفترض حجم تجمعهم الاحتجاجي الأول "س"؛ السلطة - النظام تواجه الموقف بحزم وشدة؛ تفرق المتظاهرين بالقوة؛ تفصل مئات منهم من موظفي الدولة؛ تحبس قادة الصف الثاني منظمي الحدث وعدد من المتظاهرين .

- بعد فترة هدوء نسبي قصيرة؛ تعود المعارضة لاحتجاجها؛ بغياب رموز الصف الاول والثاني؛ تظهر كوادر جديدة أكثر تطرفاً؛ لكن أقل شعبية؛ تنظم تجمع احتجاجي جديد؛ حجم تجمعهم الاحتجاجي الثاني "١/٣ س"؛ السلطة تواجه الموقف بحزم وشدة؛ تفرق المتظاهرين بالقوة؛ تحبس الكوادر المنظمة؛ تفصل موظفي الدولة المشاركين وتحبس عددا منهم .

- بعد فترة حبس احتياطي ليست بالقصيرة؛ السلطة - الحاكم أمام خيار إطلاق سراح المعتقلين "الصف الأول؛ الثاني؛ الثالث"؛ هذا خيار انتقائي بالمقام الأول: من يبيدي استعداد للمهادنة فقط يطلق سراحه .

- بغياب الكوادر المنظمة تفقد الحركة الاحتجاجية زخمها؛ أي محاولة لتجمع احتجاجي جديد لن تنجح في جذب مشاركة شعبية؛ حجم التجمع الاحتجاجي الثالث "١/٦ س"؛ يجابه بنفس الاجراءات السابقة .

- عندها؛ قد تلجأ الحركة الشعبية لتبديل طابعها الاحتجاجي استراتيجياً؛ الى شكل سلمي؛ مقاطعة الدوام الحكومي في يوم محدد؛ ارتداء شارات معينة في يوم محدد؛ كيف التعامل مع هذا الشكل الاحتجاجي السلمي؟

بالشدة؛ التردد و اللين في مواجهة هذه الاشكال السلمية للاحتجاج حكماً ستؤدي لتطورها الى أشكال اخرى؛ من يقرر الاضراب عليه تحمل "تضحيتة الوطنية" من جيبه الخاص: خصم مضاعف مرهق مالياً لمن يتغيب في اليوم المشهود؛ قد تتغيب قلة أو كثرة؛ في كلتا الحالتين على السلطة الرد بحزم؛ على الجميع .

- على السلطة أن تكون جادة في فعلها وتصميمها؛ بعيدة عن أي تردد؛ غير هذا فان أفعالها جميعها تصبح غير ذي فائدة؛ استمرارية سلطويتها يجب أن يكون رهناً لاستمرارية الحركات الاحتجاجية؛ إذ لم تتحلى السلطة بالشدة الكافية لاتخاذ مثل هذه الاجراءات القاسية فمن الافضل أن لا تحاول سلوك طريق الحل اللا-دستوري .

- بعد مرور فترة على الحل اللا-دستوري (٣-٥ سنوات)؛ تكون الحركة الاحتجاجية الفعلية الكبرى قد قمعت؛ وإن ظلت بعض الجيوب الاحتجاجية؛ تستطيع السلطة عندئذ؛ حسب المواءمة السياسية أن "تلقي عظمة للكلاب" تستطيع أن تنهي أي جدل حول إمكانية عودة الحياة الديمقراطية؛ ذلك انها تستطيع التقدم باقتراح دستور جديد؛ ينتج عنه مجلس ذو تمثيل شعبي محدود؛ ذي صلاحيات مقلصة.

بهكذا خطوة؛ تتجح السلطة - الحاكم بدق إسفين ما بين قوى المعارضة؛ اذ سيختار بعضها الدخول في هذه العملية الديمقراطية المحدودة على قاعدة "انه بعد هذه المعارضة الطويلة فإن شيء أفضل من لا شيء"؛ مقابل تمسك بعض القوى بموقفها المبدئي. وبذلك تسقط آخر جبهات المعارضة: تم احتواء قسم منها بدخولهم العملية السياسية المقلصة؛ وباستمرار هذه العملية السياسية فإن النواة الصلبة للمعارضة الراضة لدخولها تهمش سياسياً. أخيراً؛ هذه ليست فرضية نظرية؛ وإنما تجربة عملية تمثلت في حالة البحرين<sup>١٨٥</sup>.



## آراء جانبية مرتبطة بالحل اللا-دستوري:

أ - تبرز إشكالية جدلية كنقطة جانبية؛ متى تثور الشعوب؟ هل تثور عند ظلم الحاكم واستبداده؟؛ في ديالكتيك الظلم والثورة؛ فإن لغازي القصيمي - الكاتب السعودي؛ فرضية مثيرة الاهتمام؛ أن الحركات الاحتجاجية والثورات تاريخياً أبداً لم تقم رداً على حالة ظلم؛ وإنما دوماً هي ردة فعل على حالة ضعف سلطوي؛ لدعم فرضيته هو يسوق نماذج الثورة المصرية؛ الثورة الفرنسية الكبرى<sup>١٨٦</sup>؛ استطيع أن اضيف نماذج الثورات الروسية "١٩٠٥؛ ١٩١٧" لدعم هذه الفرضية أيضاً. لهذا لا بد أن يكون حراك السلطة حازماً؛ عنيقاً؛ على مستوى الحدث لا أقل.

١٨٥- قارن دستور ١٩٧٢ التقدمي البحريني "لايختلف كثيرا عن دستور ١٩٦٢ الكويتي" بدستور ٢٠٠٢ الذي أعطى صلاحيات واسعته للملك؛ انشأ مجلس شوري معين؛ جعل موافقة المجلس المعين ضرورية لمشاريع قوانين مجلس النواب "مواد ٨١-٨٥"؛ في أحكام الاستجوابات؛ طرح الثقة بوزير يحتاج ثلثي أعضاء مجلس النواب المنتخب "مادة ٦٦"؛ لكن طرح الثقة برئيس الوزراء يحتاج موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى المعين ايضا "مادة ٦٧".

١٨٦- اذا ما تدعيه هذه الفرضية أن ضعف السلطة لا ظلمها هو من يسهل الثورات على أهلها؛ وفعلا لم يثر الضباط الاحرار في عهد الخديوي اسماعيل أو الملك فؤاد الأول الاقوياء-المستبددين؛ وإنما انتظروا الملك فاروق ضعيف الشخصية؛ لم يفكر الفرنسيين بالثورة على الملك لويس الرابع عشر الظالم - القوي؛ الذي أفلس خزينة الدولة؛ وإنما انتظروا مجيء لويس السادس عشر المتردد دائما؛ تكرر الامر في روسيا فتحمل شعب "نمط الانتاج الاسيوي" استبداد الكسندر الثالث فلم يثر الا على خليفته لين العريكة نقولا الثاني.

ب - لا لخلق أبطال من ورق؛ لا عودة لاجراءات الثمانينيات الهزيلة؛ حين أصبح من لا يستحق بطالا؛ "مانديلا أستحق بطولته بعد أن أمضى ٢٥ سنة من حياته في السجن مناهضا للتمييز العنصري؛ روزا لكسمبورغ أصبحت بطلة بعد خسارتها حياتها دفاعا عن الديمقراطية؛ غيرهم أصبح بطالا وهو يأجر "عماراته" في الجهراء لاملاك الدولة؛ بطولات مجانية لن تعطى هذه المرة؛ من يريد البطولة عليه تحمل ثمنها؛ غالي هذه المرة.

ج - "الكويتيين لديهم ميل فطري لسماع الاوامر؛ تنفيذها؛ الانصياع للسلطة؛ الخضوع للحاكم".

هل هذا كلام مرسل؟ استنتاج شخصي؟ فرضية غيبية؟

بالطبع لا؛ ما أقوله هو حقيقة واقعة "Fait Accompli"؛ اكتشفها وعبر عنها الاجتماعي الهولندي هوفستيد "Hofstede"؛ بدراسته للثقافة المحلية جملة من الحضارات استطاع تركيب "مؤشر بعد السلطة" "Power Distance Index"؛ هو مؤشر يقيس درجة تقبل الشخص البسيط في كل مجتمع سلطة الأعلى مرتبة؛ يقيس نظرة الشعب الى السلطة هل تتقبلها بلا نقاش؟ ام لديها ثقافة المجادلة والمسائلة؟

في المجتمعات التي سجلت عاليا في هذا المؤشر فإن "الرعية" لا تتوقع انها بمرکز يبيح لها أن تناقش القرارات المتخذة من السلطات؛ هي تتقبل واقعها كأدنى مرتبة؛ عليها السمع والطاعة فقط. الكويتيين سجلوا عاليا في هذا المؤشر؛ بـ ٨٠ نقطة الكويتي متقبل جدا لسلطة الأعلى مرتبة حتى اذا كان توزيع هذه السلطة غير عادل<sup>١٨٧</sup>.

اذا إقناع "الكويتيين" بالحل اللا-دستوري لا يبدو بذلك الصعوبة الان؟

د - حول تجربة حل ٨٦:

في حل ١٩٨٦ الغير دستوري؛ أنتظر "مناضلو الحرية والديمقراطية" ما يفوق الستنان؛ قبل أن يبدأوا تحركهم الذي اقتصر على جمع تواقيع لعريضة شعبية فقط؛ وثلاثة سنوات حتى يقرروا أخيراً التجمع في كتلة تشاورية "لجنة ٤٥" في يوليو ١٩٨٩.

"وباستثناء بعض الحركات السياسي النسبي خلال الفترة من حل المجلس في ١٧

١٨٧- حول "مؤشر بعد السلطة" استعنت بالموقع الالكتروني الخاص بـ Hofstede: أنظر

إلى عام ١٩٩٠، ساد جو عام من الهدوء تطلعت، مولتف وبيانات وعرائض متفرقة من بعض جمعيات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني<sup>١٨٨</sup>

أي أن هولاء "الابطال" أنتظروا ثلاث سنوات من تعليق الدستور؛ ووأد للحريات؛ قبل أن يقرروا الدفاع عنه؛ ثم أن "ديوانيات الاثنين" التي يحاول البعض الان اكسابها صفات اسطورية لا تستحقها؛ لم تبدأ الا في ديسمبر ١٩٨٩؛ فقط لتتوقف بعدها باسابيع قليلة في يناير ١٩٩٠ . وعندما قررت السلطة الرد على هذه التجمعات "الاثنينية": مع أول قبلة صوتية في ديوان "مناور" تفرق "المناضلون" للابد وعلقوا اجتماعاتهم الاسطورية<sup>١٨٩</sup>؛ ثم أن هولاء "الاشاوس" لم يعودوا لتكرار حراكهم الديمقراطي؛ حتى عندما بالغت السلطة في غيها وانشئت مجلس وطني بديل بعدها باسابيع قليلة .

الاستنتاج: هذه معارضة هزلية لا أكثر! معارضة الملائمة "Convenience"؛ بطيئة في ردة فعلها؛ هزيلة في تنظيمها؛ مترددة في أفعالها؛ سريعة في تفرقتها .

لكن لا بد أن لا تساور السلطة - النظام أية أوهام؛ فبالتأكيد المعارضة الجديدة بها جرعة تطرف تتعدى معارضة الثمانينات؛ لكن في النهاية تحكمها "الطبيعة الكويتية"؛ لا شيء لا تستطيع جرعة تطرف ماثلة من السلطة وأدواتها أن تعالجه .

هـ - كذلك يبرز زعم آخر؛ أطمح لفيه هنا؛ "أن الذهنية الكويتية ديمقراطية بطبعها؛ بتاريخها الديمقراطي الطويل؛ بثقافتها الديمقراطية القديمة لن تتقبل خطوات لا-ديمقراطية".

١٨٨ - سلسلة "ديوانيات الاثنين: الحدث ليس بعيدا ولا يمكن نسيانه"؛ الجزء (٤) تحت عنوان "العريضة الشعبية ولجنة ال. ٤٥ تمهدان الطريق لديوانيات الاثنين"؛ الجريدة؛ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩ .

١٨٩ - ينفي الرأي المناصر لتجمعات دواوين الاثنين أن تعليق اجتماعاتهم؛ وإن حدث فور استخدام السلطة للقوة في "ديوان مناور"؛ سببه "دعهم" من هذا الاستخدام؛ ويرجع سبب تعليقهم لحراكهم الشعبي الى رغبتهم في محاوره السلطة عقب خطاب صاحب السمو الامير .

لكن هذه مغالطة تاريخية؛ سخيفة؛ تفترض غياب - جهل - سذاجة المتلقي لها لا أقل. إذ أن خطاب صاحب السمو الامير الراحل كان في تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠؛ اذا كانت نية "المعارضة" التحوار مع السلطة على حد زعمهم اذا لماذا استمرارهم في عملهم الاحتجاجي - التصعيدي في ديوان "مناور" بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ ؟ ثم انه يتناقض مع حقيقة أن السلطة؛ فعليا لم تحاورهم؛ لقاءين لا أكثر مقابل مجموعة لقاءات جمعت السلطة مع حلفائها الشعبيين؛ ثم أن السلطة سربت فوراً نوايا إنشاء مجلس وطني صوري؛ وهو ما حدث بعدها باسابيع قليلة "ابريل ١٩٩٠".

دعك من هذا كله؛ لماذا المعارضة "البطلة" لم ترجع لفعالها الاحتجاجي بعد فشل الحوار ؟ في السبعة أشهر اللاحقة الى الغزو؛ اكتفى "المناضلون الكتبة" بتوزيع بيانات صحفية .

لكن هذا الزعم يتناسى واقع أن هذا التاريخ الديمقراطي كان محصور على فئة معينة "الحضر"؛ الفئات الأخرى من "الكويتيين الجدد" محرومين من هكذا تاريخ ديمقراطي كما هم محرومين من هذه الثقافة الديمقراطية؛ كون الكويتيين الجدد أصحاباً أغلبية مجتمعية مقابل تقلص "الحضر" إلى أقلية يجعل هذا التاريخ المحصور بأقلية غير ذي صلة على الذهنية الكويتية العامة.

## ثانياً منهج تقليص الحياة الديمقراطية الكويتية

الغاية: تضيق الخناق على الممارسة الديمقراطية؛ تطبيق استراتيجيات طويلة الامد تحو لافراغ الدستور من محتواه مع بقائه الظاهري . محاولة خلق جبهة موالة نيابية للقرار الحكومي . الادراك المسبق للكلفة السياسية العالية لهذه الخطوة؛ و للاحتمالية المرتفعة لفشل هذه الاستراتيجية .  
الاسلوب والوسائل: توظيف عوامل ضعف بنيوي في الممارسة الديمقراطية الشعبية الكويتية لمصلحة قمع التجربة الديمقراطية نفسها .

### أدوات ادارة الصراع:

#### ١ - صنوبر المعاملات الانتخابية:

حالياً؛ الجميع ينهل من صنوبر المعاملات الانتخابية؛ نواب المعارضة قبل نواب الموالة أحياناً؛ هذا يحتاج للتغير؛ لا منطلق أن تفتح الابواب لمن يعارض الحكومة؛ لمن هو ذاهب في معارضته الى أقصى أمد؛ لا بد من قصر توظيف هذا السلاح على نواب الموالة؛ بعدها سنى اذا كان نواب "المعارضة"؛ معارضة فعلا .

الان؛ ناخبي قوى المعارضة يريدون الاثنان معا: الزعيق "أقصد معارضة الصوت العالي"؛ وتمرير معاملاتهم المخالفة بأن واحد؛ لكن بحرمان نوابهم من تدفق المعاملات الانتخابية؛ يضطرون هولاء للاختيار؛ اما تبديل منهجهم السياسي؛ أو السقوط في الانتخابات القادمة؛ ويضطر ناخبهم للاختيار أيضاً؛ يريدون "مندوب معاملات" أو معارض سياسي؟ الاغلبية تختار المندوب .

"في هذا؛ لعل تبرز شكلية؛ مفتاح تقليص المعاملات لم يعد فقط بيد الوزير المعني؛ استطاع النواب التغلغل بالبيروقراطية الحكومية وتمرير معاملاتهم باستخدام الوكلاء؛ الوكلاء المساعدين ومن في حكمهم؛ قبضة السلطة - النظام الحاسمة تحتاج للتحرك في هذا الصدد".

#### ٢ - مجلس الامة محل بقالة: السلطة تنهك معارضيه بالانتخابات المبكرة:

بالجو السياسي من (٢٠٠٥-)؛ يبدو مجلس الامة عاجزاً عن الانجاز؛ مستمراً في سلوكه التعطيلي والتخريبي؛ بتشكيلاته المتعاقبة هو عاجز عن الاصلاح والبناء .

هذا يوصلنا الى استنتاج أن حل السلطة للبرلمان المرة تلو الأخرى لا يوقف عجلة التنمية؛ لا يمنع

الاصلاح السياسي؛ فلا تنمية ولا اصلاح كان مرجو من هذه المجالس التأزيمية أصلاً. الحل المتكرر ليس هو سبب البلاء؛ سببه هو تشيكة المجالس المتعاقبة التي تدفع دفعا للحل.

السلطة بحكمة سياسية؛ تستطيع استغلال صلاحياتها الدستورية بتوظيف هذا التأزيم المستمر لحل المجلس دستوريا عند كل أزمة سياسية. هذا لا يخلق جو سياسي صحي على الاطلاق؛ لكن من قال أن الجو السياسي الحالي هو الصحي في المقام الأول؟

### منافع الانتخابات المبكرة المتكررة:

أ - إدخال البلد في دوامة من الانتخابات كل بضعة أشهر سينهك الجميع؛ يشغلهم بانفسهم بدلا من مراقبة السلطة.

ب- تستطيع الحكومة دائما تمرير قوانينها بمراسيم ضرورة أميرية في فترات الحل بدون مشاورة النواب ١٩٠.

ج- ليس بمستبعد؛ انه بتكرار الانتخابات المستمرة تسقط رموز المعارضة لسبب أو آخر؛ فتضرب السلطة - النظام عصفورين بحجر واحد.

د - بافترض الاسوء: فوز المعارضة المتكرر بهذه الانتخابات المتتالية. فإن هذا لا يعطيها نقاطا إضافية؛ لا يكسبها نقاط قوة جديدة؛ ما الذي ستخسره السلطة؟ لا شيء!

”في هذا تبرز شكلية؛ سنحاول تصويبها؛ الدستور الكويتي يمنع حل المجلس مرتين لنفس السبب (مادة ١٠٧؛ الدستور)؛ هذا بند هلامي جدا؛ هل اختلاف المفردات في كتاب الحل يجعله سبب آخر؟

ثم أن النظام السياسي الكويتي عاجز عن إيجاد ميكانيكية متفق عليها لتفسير مواد الدستور. نظرياً فإنه تستطيع الحكومة أو قرار من أغلبية النواب الطلب من المحكمة الدستورية تفسير بند دستوري؛ لكن اذا كان المجلس منحلا فإنه طبعاً لا يستطيع مخاطبة المحكمة الدستورية مناقشة دستورية حله؛ والحكومة لن تتبرع طبعاً بطلب تفسيره. وبالتالي فإن واقعية حل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة تبدو جدية.

١٩٠- قانون تعزيز الاستقرار الاقتصادي ٢٠٠٩ الحيوي؛ نجا من مقصلة التعديلات النيابية بهذه الطريقة. رغم انه مرسوم ضرورة اميري يستوجب عرضه لمصادقة المجلس الجديد في أول جلسة له ” مادة ٧١؛ الدستور“؛ لكنه واقعا لم يعرض على المجلس للموافقة عليه أو رفضه.

### ٣ - سلاح الارشيف : يا أعزائي جميعكم لصوص !

كثير من أعضاء مجلس الامة؛ ملوثون بتاريخ مكشوف من التجاوزات الادارية؛ الاعتداءات على المال العام؛ الترفع الشخصي؛ وانه ليثير الاشمزاز فعلا؛ عندما يصعد أحدهم المنصة ليتحدث عن الاصلاح أو محاربة الفساد ”ما افصح العاهرة حين تتحدث عن الشرف؟“

هنا تبرز نقطة ضعف : على السلطة - النظام استغلالها؛ توجيه سلاح الارشيف ونبش الماضي القذر لهؤلاء النواب علانية .

”في هذا؛ هناك محاولات محدودة؛ من جانب إعلام السلطة - النظام في هذا الجانب؛ تثير الشفقة؛ تحتاج الكثير من التحسينات“

لا بد أن لا تساور السلطة أية أحلام وردية: هذا التشهير الاعلامي لن يسقطهم انتخابيا في أغلب الظن؛ لكن هذه استراتيجية تعمل على إضعافهم؛ شغلهم في جبهات ثانوية .

### ٤ - كيف نصنع النائب المثالي : السلطة تتدخل بالانتخابات

كثر الحديث عن تدخلات مزعومة للسلطة في العمليات الانتخابية المتتالية؛ فعليا لم تحدث؛ أو كانت فاشلة تماما؛ لم تنجح في الارتقاء لمستوى الحدث .

هنا نتحدث عن تدخلات أخرى؛ فعاله في أسلوبها واستراتيجيتها؛ تدخلات ذكية تنفع السلطة لا تضرها .

- تاريخياً؛ الأقليات لديها استعداد فطري لدعم السلطة؛ أي سلطة ”الأقلية الصينية في اندونيسيا سوهارتو مثلاً“ .

بفحص الواقع المحلي؛ نكتشف أقليات غير ممثلة سياسياً؛ تسعى وتفشل دوماً في الوصول لهذا التمثيل . السلطة تستطيع التدخل لتحقيق حلمها السياسي؛ وحكما ضمان ولائها لاحقا .

في الدائرة الرابعة؛ لم تستطع قبيلة عنزة ”الصغيره عددياً - المتفككة قرايياً“ ضمان كرسي القبيلة البرلماني الا مجيء عسكر العنزي؛ القادم بدعم حكومي واسع النطاق . نموذج عسكر العنزي يبدو جذابا؛ موالى حكومياً ١٠٠٪؛ لم يجد استجابا لم يعارضه .

هذا النموذج قابل للتطبيق مره أخرى في الدائرة الرابعة ”قبيلة شمر“؛ في الدائرة الخامسة ”بنو مره؛ الدواسر“ .

وهو قابل للتطبيق أيضاً على أقليات ممثلة برلمانيا لكنها غير ضامنة لاستمرارية هذا التمثيل ”الهواجر؛ العتيان“ في الدائرة الخامسة .

– في ظل نظام الدوائر الخمس؛ فإن التدخل السلطوي في الانتخابات العامة غير مسبب على الاطلاق؛ المنطق يدفع لتوجيه هذا التدخل الى الانتخابات الفرعية؛ بحكم أن نتيجة الانتخابات العامة محكومة سلفاً تبعاً لنتيجة الانتخابات الفرعية.

ثم أن هذا في حقيقة الامر في صالح السلطة – النظام؛ فالتدخل في انتخابات فرعية محكومة عددياً أسهل بكثير من التدخل في انتخابات عامة يشارك بها عشرات الآلاف.

ثم أن التدخل في الانتخابات الفرعية له تكتيكاته البسيطة؛ من السهل طلب الفرعة القبلية و تأليب “فخذ” ضد “فخذ” آخر؛ من السهل تكوين تحالفات مرشحين من ضمنها مرشح السلطة لدخول الفرعيات؛ ثم انه من السهل شرائهم ببضعه معاملات بسيطة.

في “التدخل السلطوي” في الانتخابات الفرعية؛ تبرز نقطة جانبية طريفة: لا يستطيع أحد الهجوم السياسي – القانوني على الاطراف الحكومية لتدخلها في انتخابات فرعية.

هي أصلاً مجرمة قانونياً – لا شرعية؛ “خيالية”؛ غير معترف بها؛ عكس لو كان التدخل في انتخابات عامه؛ حينها سيوصم هذا التدخل كفساد سياسي.

## ٥ – الحكومة تلعب سياسة لكن هل تجيد اللعب؟

الحكومة هي اللاعب الاساسي؛ هي المتحكمة بكل خيوط اللعبة؛ كل ماينبغي هو اللعب بحرفية؛ أداء الحكومة تعاملاً مع المعارضة كان باهتاً؛ تعاقب الحلفاء و تكافئ الخصوم.

لا بد من تغيير هذا النهج؛ لا بد من القليل من الحصافة و الحنكة السياسية؛ إدارة المطبخ الحكومي تحتاج لخبراء ادارة أزمات؛ التخطط الحكومي لا بد أن يتوقف.

مثال (١)؛ في مجلس ٠٩؛ وزرت السلطة ممثلين عن قبائل العجمان؛ المطير في الوقت الذي كان جل نوابهم في صفوف المعارضة “٢ من ٣ عجمان وجميع نواب مطير”؛ وتجاهلت توزيع رشيدى؛ رغم أن ٣ من ٤ نواب رشيدة كانوا مواليين للسلطة؛ ما الذي تهدف له الحكومة بالضبط؟ زيادة خصوماتها؟ حكومة أم “عين عذاري”؟

ثم في تصرف غريب كان الوزير “المطيري” قريب شخصي لاشد مناهضيها فجوراً في الخصومة؛ الاتفهم السلطة شيئاً عن سيكولوجية الجماهير “Crowd Psychology”؛ ما الذي تفهمه جماهير بسيطة مؤدلجة متعصبة من هذا التوزيع؟ الحكومة تحب / تخشى / تطلب رضا جلادها؟

ثم هل استطاع هذا التوزيع تحقيق الهدف المرجو منه؟ هل استمال نواب ”مطير“ أو حتى بعضهم الى الصف الحكومي؟

مثال (٢)؛ بإحالة عدد من السياسيين للنيابة؛ على خلفية تصريحات شفوية؛ اما بجرائم أمن دولة؛ أو بدعاوي الحق المدني؛ مره أخرى أثبتت السلطة تخطيطها. حسبة بسيطة تين مقدار أرباح وخسائر الطرفين.

من جانب؛ خفة العقاب الذي لحق بهؤلاء السياسيين فتح الباب أمام الجميع للتعدى والتناول على السلطة؛ ماذا ستفعل؟ ترميهم بالسجن أيام معدودات؟ لتفعل ويفعلون أبطالا. فعلياً السلطة نفسها أسقطت هيبتها.

من جانب آخر؛ باستقواء السلطة على ناشطين أفراد؛ فإنها خسرت التعاطف الشعبي من كثير من مواليتها.

اما الطرف الآخر؛ فحاز الاستفادة الكبرى ”Jackpot“؛ مستقبل سياسي مزدهر ضريبته الحبس أيام معدودات (حالة - خالد مشعان منيخر).

كنت لا فهم لو أن هذه الاحالة للنيابة أدت لنتيجة؛ بالنهاية الجميع خرج منها سالماً؛ العقاب يفقد قيمته الذاتية؛ لا يغدو عقاباً اذ لم يشكل رادعا.

على الحكومة وقف تخطيطاتها السياسية وبدء مرحلة جديدة؛ تكون فيها لكل خطوة سبب وهدف وفائدة سياسية.

## الفصل الثامن

### نظرة على مركبات العقلية "البدوية"

- 1 - ثقافة استنزاف الموارد والترحل
- 2 - هاجس التضارب العنصري: الاصل ينتفض ضد "البيسري"
- 3 - مركب الانا المتضخمة: عندما يغزو الارنب أسداً
- 4 - خطاب الكراهية "البدوي": صناعة العداء للآخر
- 5 - الارث الثقافي البدوي: الخوف؛ الخوف؛ الخوف!
- 6 - كيف نظر الموروث الاسلام - عربي التقليدي للبادية وأهلها؟

إن أي مقارنة فكرية لأبعاد نفوذ الهوية الثقافية الصحراوية قديماً على سلوكيات البدوي - حاضراً تجابه فوراً بمفعولات التحولات الاقتصادية والاجتماعية في نصف قرن؛ والتي حملت معها الكثير من القيم والسلوكيات المكتسبة حديثاً لهذا "البدوي"؛ غير اننا نستطيع أن نستشف بقايا سلطة هذه الثقافة البدائية لدى "البدوي" حاضرة في عدة مركبات؛ نتاولها هنا .

## ١- ثقافة استنزاف الموارد والترحل

لم يعرف "البدوي" بيتاً أو مستقراً؛ فحين لم يكن مشغولاً بالحرب والنهب؛ كانت حياة التنقل والهجرة هي طابعه المعتاد .

ينزل بارض

يستنزف مواردها "الماء؛ المرعى"

يتركها بلا ندم بحثاً عن أرض أخرى ليكرر هذا النمط السلوكي .

لم يؤمن "البدوي" بثقافة البناء بل كان سلوكه دائماً هدمي : الاعتياش على الآخر؛ أكان هذا الآخر قافلة مسالمة أو في صورة مرعى طبيعي . كان "البدوي" دائماً مشغولاً بالحاضر فلم يحاول البناء للمستقبل؛ بل أن العمل والاجتهاد فيه مذموم في التقاليد والاعراف البدوية .

هذه الخبرات الثقافية المتراكمة لعدة قرون في "العقلية البدوية" يظهر صداها واضحاً في سلوكيات الطبقة السياسية "البدوية"؛ كممثل شرعي للبدو هي لا تؤمن كما لا يؤمنون بديمومة الدولة؛ يرونها جميعاً أرض رعي يحق لهم استهلاكها الى النهاية ومن ثم الهجره في سبيل وطن جديد .

هذا هو إيقاع العيش التي تعود عليه البدوي لمدة قرون؛ من الصعوبة أن يتخلى عنه : استنزاف موارد طبيعية؛ ومن ثم الترحل والهجرة .

قضية إسقاط القروض كنموذج لترسخ هذا النمط لدى العقل الجمعي البدوي

:"Collective unconscious"

هذا السلوك الجمعي يبرز واضحاً في قضية إسقاط القروض التي شغلت الساحة السياسية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ .

في مجلس ٥٦ حين جرى التصويت على قانون إسقاط القروض؛ نرى الأغلبية "البدوية" تصوت وبحرارة دعماً للقانون؛ فلم يصوت ضده إلا ٤ نواب - بدو - عوقب ٣ منهم في الانتخابات اللاحقة؛ فسقط "أحمد الشحومي" و"خضير العنزي" و"محمد البصري" في انتخابات ٥٨ أو امتنعوا عن الترشح<sup>١٩١</sup>؛ بينما كان الجو الشعبي العام لدى الحضر معادي بالكامل لفكره توزيع الثروة هذه فوقف ١٨ نائب من ٢٠ نائب حضري ضد إسقاطها "٩٠٪ من الحضر - النواب"١٩٢.

و حين تكرر المشهد السياسي في مجلس ٥٩؛ نجد أن ١٠٠٪ من نواب البدو الخمسة وعشرين تصوت مع قانون شراء فوائد القروض؛ بينما ١٢ من نواب الحضر الـ ١٥ "٨٠٪ من الحضر - النواب" تقف ضد القانون مرة أخرى<sup>١٩٣</sup>.

بل حتى حين تكون لوبي شعبي للضغط في اتجاه منع الحكومة من إقرار القانون "مجموعة ٢٦"؛ نجد انه يغلب عليه الطابع الحضري بالكامل<sup>١٩٤</sup>.

التصويت المناطقي - الفئوي الكامل في هذه المسألة يوضح الصورة الأكبر: فئة تنادي بتوزيع الثروة النفطية؛ تبديد للثروة النفطية؛ في مقابل فئة أخرى تتداعى للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

١٩١- في هذا الاطار؛ لم احتسب موقف النائب - الوزير فلاح الهاجري ضمن النواب "البدو" الراضين لإسقاط القروض؛ كون موقفه في هذا الصدد كان رهينة للتضامن الحكومي؛ وليس دليلاً على قناعات شخصية. لمواقف النواب أنظر

Herb , Michael. Kuwait politics database. Retrieved February 18, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database htm>

١٩٢- المصدر السابق.

١٩٣- المصدر السابق.

من الحضر صوت مع القانون كلا من احمد السعدون؛ وليد الطبطبائي؛ خالد السلطان. بعدها اعلن النائب احمد السعدون تأييده لصندوق المعسرين وتراجعته عن موقفه السابق؛ بينما تصويت النائب خالد السلطان مع القانون كان رهين ظروف قواعده الانتخابية في الصليبيخات؛ كذلك كان موقف وليد الطبطبائي مربوط بقواعده الانتخابية "البدوية" الجديدة في خيطان؛ اذ تبين نتائج انتخابات ٢٠٠٨ التفصيلية حسب كل منطقة أن صناديق خيطان - ابرق خيطان الانتخابية كانت تحمل أكثر عدد اصوات للطبطبائي من بين كافة الصناديق بما فيهم صناديق كيفان قاعدته الانتخابية القديمه؛ اضطريت للاستعانة بنتائج ٢٠٠٨ التفصيلية وذلك لكون نتائج ٢٠٠٩ التفصيلية غير منشورة. أنظر

نتائج انتخابات مجلس الامة ٢٠٠٨ (الدائرة الثالثة بالتفصيل). تدوينة الكترونية. مدونة المهوب. منشورة بتاريخ <http://almwhoob.wordpress.com> ٢٠١٠/٢/١٨ من ٢٥/٤/٢٠٠٩. مسترجعة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨

١٩٤- احتوت المجموعة فقط ٢ شخصيات "بدويه"؛ هم نايف الحجرف؛ بدر الديحاني؛ علي الزعبي؛ الملاحظ عن هذه الشخصيات البدوية أنهم جميعاً ممن فقدوا ارتباطاتهم القبلية؛ بعضهم من اللبراليين القدامى؛ وعرف عن البعض الآخر أنهم "طلاب وزارة"؛ فلا نستطيع إرجاع موقفهم الى قناعة بدوية عامة.

من الغني عن القول أن البدو كمجموعة اجتماعية صفت منادية لهذا التوزيع؛ ترسبات الماضي؛ "الفورة الجمعية"؛ تدفعهم دفعا لتبديد الموارد الطبيعية لهذا الوطن المؤقت قبل تكرار الإيقاع نفسه في أوطان جديدة ١٩٥.

## ٢- هاجس التضارب العنصري: الاصيل ينتفض ضد "البيسري"

الايديولوجيا العشائرية البدائية القائمة دائما على التناقض ما بين ثنائية "نحن" و "هم"؛ وفي خضم الصراع السياسي - الاجتماعي الحالي التي تمر به الكويت - الدولة نكصت الى مبادئها الاساسية .

هي اختزلت الخلاف مع الدولة المدنية؛ مع تعديها على القانون؛ مع تعديها على الآداب العامة؛ الى وهم أن لب الصراع هو "حقد الأدنى أصلاً على الأعلى أصلاً".

فالخضر يسوؤهم تنظيم الانتخابات الفرعية؛ ليس لأن هذه الانتخابات تحرم باقي أفراد المجتمع من المشاركة السياسية وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والخضر تسوؤهم ثقافة الوساطة والمحسوبية المنتشرة لدى البدو؛ ليس لأن هذه المحسوبيات تحرم أصحاب الكفاءات من تولي المناصب وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والخضر تسوؤهم مطالبات البدو ونوابهم الشعبوية؛ ليس لخوفهم من تبديد الثروة الوطنية وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع؛ والخضر تسوؤهم ممارسات البدو في الحصول على شهادات جامعية دكاينية ليس حرصا على المستوى الاكاديمي لمخرجات التعليم وانما لكونهم يحقدون على البدو لأصلهم الرفيع .

هذا الاختزال الساذج يجد تفسيره في آلية الدفاع الفرويدي "Cognitive Distortions"؛ التي تعرف على انها التشويه اللا ارادي للحقائق؛ تضخيمها أو تصغيرها؛ القفز الى استنتاجات مسبقة بما يرضى العقل الباطن بدلا من خيار مواجهه الواقع .

اذا العقلية البدوية بشوفينيتها التقليدية ترفض القيام بتقويم نتائج أفعالها؛ ترفض مساءلة النفس بصحة أو خطأ أفعالها؛ فتلجأ الى هذه الحيلة العقلية وغيرها للهرب من الواقع؛ بتزوير الواقع تحتفظ الانا البدوية بتماسكها الداخلي؛ لا تعترف بفشلها؛ بتخلفها؛ ببدايتها .

١٩٥- لم يكن هذا القانون هو الوحيد؛ قبله كان هناك ضغط نيابي "بدوي" لإسقاط فواتير الكهرباء والماء؛ ادى الى إقرار منحة أميرية بقيمة ٢٠٠٠ دينار في اكتوبر ٢٠٠٥ .

نموذج لهذا المركب العقلي "البدوي": قضية "ازدواجية الجنسية" وتفاعلاتها:

هذا السلوك المتكرر لدى البدو يبدو واضحاً في تفاعلات قضية "ازدواجية الجنسية ٢٠٠٩-٢٠١٠"؛ هي قضية قانونية تخص مجموعة من المواطنين خالفت قانون من قوانين الدولة؛ لكن عندما طرحها النائب علي الراشد: كما يكاد المريب ان يقول خذوني ثارت ثائرة البدو. بدلا من مناقشة حجة النائب علي الراشد أو محاولة تغيير القانون الحالي؛ انقلب الامر الى اتهمه في أصله.

ناشطة سياسية مثل نبيلة العنجري جذبت لنفسها الكثير من الاتهامات البدوية بقلة الأصل حين عبرت في مقابلة تلفزيونية عن رأيها في ازدواجية الجنسية اللا-قانونية.

لم يحاول البدو مناقشة الطرف الآخر؛ لم يحاول البدو فهم هذه المشكلة القانونية؛ لجأوا فوراً الى إنكار وجود المشكلة؛ تحويرها الى صراع إثني - عنصري بين قليل الأصل ورفيعه.

الطامة الكبرى كانت حين أثار "محمد الجويهل" البدو بأسلوبه الدعائي المثير للجدل؛ لم يكن صراخ البدو الا على قدر الالم: لم يكتفوا باتهامه بانعدام الاصل هذه المره؛ بل روجت إشاعة أن جده كان خادماً أتى به "هلال فجحان المطيري" من البصرة؛ بل أن إحدى حفيدات هلال المطيري ذكرته بهذه الحقيقة بمقابلة تلفزيونية؛ ولا بد أن هناك شيئاً من "الشاعرية القدرية" يمثل هذه الاشاعة: حفيد الخادم ينقلب على قبيلة صاحب الفضل عليه وعلى اجداده؛ لكن هذا كل ماهي عليه؛ مجرد إشاعة؛ فلم يرى أحد هذه المداخلة الاسطورية<sup>١٩٦</sup>.

بعدها لما كتب "نبيل الفضل"؛ الكاتب في جريدة الوطن؛ عدة مقالات فهمت بالهجومية ضد نواب - بدو لم يكلف أحداً نفسه مجادلته؛ انتقلوا مباشرة الى "السباب" و"الشتيم"؛ وكالعادة الاتهام باصله<sup>١٩٧</sup>.

ثم أن الامر لم يتوقف هنا؛ جميع نواب مجلس الامة؛ جميع الناشطين السياسيين؛ جميع كتاب الرأي؛ جميع الفعاليات المجتمعية؛ التي جرأت على فتح ملف الازدواجية اتهمها البدو بأصلها.

١٩٦- يبدو ان "هلال فجحان المطيري" بدأ توظيفه في الصراع الاجتماعي الحالي؛ للدلالة على قدم وجود البدو "مطير" تحديداً" بالكويت ودورهم في بنائها قديماً؛ لكن التاريخ وكتبه تنفي هذا؛ إذ أن هلال المطيري - البدوي وصل الكويت حافياً؛ وحيدا بدون عشيرة؛ لا يصحبه الا اخته؛ والكويت - المرفأ البحري كان لها الفضل الاكبر في صنعه كتاجر لؤلؤ اقليمي. اذا قدم وجود هلال المطيري في الكويت لا يوفر ذرائعية لقدم وجود "مطير" برمتها.  
١٩٧- في عدد ١٠٠٠ بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٠؛ وصفته عالم اليوم بـ "بلبل ابن حلاق البشمركة".

هذا السلوك المتكرر بين العقلية "البدوية" التي لا تسمع الا ما يناسبها؛ والتي لا ترى الا ما يناسبها؛ والتي يحلو لها قلب الحقائق حين يناسبها؛ من المريح على التركيبة العقلية البدوية - البدائية أن تقلب أي قضية الى صراع إثني بين "أصيل" و"بيسري"؛ بهكذا تحوير ينقلب الآخر الى "بيسري- دوني" حاقداً على "البدوي" لأصله الرفيع؛ هكذا لا يرى "البدوي" خطأ فعلي ارتكبه؛ يتجنب مواجهة ذاته عما اذا كان الخلل به أو بعمل قام به؛ هو مظلوم؛ ضحية "شعوبي حاقداً".

بمثل هذه الحيل العقلية في هذه القضية و غيرها؛ لا يحتاج البدوي لمراجعته ذاته للاعتراف بأن أفعاله مخالفه للقانون؛ بأن سلوكياته ككل تحتاج تقويم؛ وتغيير؛ عقله سيظل يصور له القضايا على انها عنصرية دوماً؛ محفزة بحقد الأدنى اصلاً على الأعلى اصلاً.

لكن لتتوقف لحظة!... هل الأصيل أصيل فعلاً؟

فهذا التماهي ما بين القبيلة والأصل الرفيع من جهة؛ وما بين "الحضر" وانعدامه من جهة أخرى هو تسطيح للوعي؛ فالحضارة والبداءة لم ولن تكون أبداً أصول يركن اليها؛ وانما أسلوب حياة وثقافة وتراث؛ اما الأصل فله إطاره المختلف .

فالكيانات القبلية في الكويت منها "الأصيل" ومنها "البيسري"؛ ليسوا جميعاً "أصلاء".

فكما يُسمى الحضري؛ الحضري الآخر معدوم الاصل بالبيسري؛ فإن القبائل الاصيلية تطلق على القبائل معدومة الأصل مصطلحات مثل "عوج دخان" أو "هتيم" لتصف فخوذ أو قبائل كاملة بانعدام الأصل .

في كتابه القيم "الخبر والعيان في تاريخ نجد" يفرز "خالد الفرج" القبائل في الكويت الى قبائل أصيلة وأخرى معدومة الاصل؛ "فالقبائل العربية تنقسم الى قسمين

١ - اللعارب: وهم مجموع القبائل التي تنتمي بانسابها الى تعطيات أو مضر؛ وكلها من حيث النسب والحسب والمنزلة، متساوية، متكافئة؛ كعتيبة، مطير وعنزة وسبيع من القبائل النزارية؛ والدواسر والعجيات والحمره من القبائل الليمانية، اللعظانية؛ وهزه القبائل كلها تتناسب وتتصاهر ما بينها بدون أي ميزة؛ ولا ترى لنفسها فضلاً على الأخرى؛ ولا يكون تفاخرها الا بالانفعال والوقائع.

٢ - الهتيم أو الهتوم: وهم المحجهدو للنسب؛...؛ وأشهر هؤلاء الهتوم الرشاييرة

أو ذوي رشيد؛ ولعلمهم من قبائل الحجاز في التقدير فأتى كلقبة ذوي للاستعمل الل في الحجاز؛ وهم من أحلاف مطير وجيرانهم؛ لهم مالهم؛ وعليهم ما عليهم؛ وقبيلة مطير تعتبرهم من خدرها<sup>٩٨</sup>.

”ديكسون“ هو الآخر؛ حين تطرق إلى التحالفات القبلية لم يدخل من تصنيف العشائر البدوية إلى أشراف وغير أشراف ”أي أصيلين وبياسره“؛ ”فمطير“ مثلاً قبيلة شريفه؛ بينما حلفائها ”الرشادية“؛ ”عيسى بن مسيلم“ و”آل حرشان“ غير ذلك<sup>١٩٩</sup>.

ثم أن هذا شيء لا يحتاج تبيان؛ لا يحتاج مراجع علمية أو مصادر تاريخية؛ هو واقع؛ يشهد به أبناء القبائل أنفسهم ويبدو واضحاً في طقوس التزاوج في الكويت فكيف نضع ”البدو“ جميعاً في معسكر الأصل الرفيع الواحد؟

أما ”الفسيفساء الحضرية“ فتشمل شريف النسب ووضعها والصانع والعدو وضعهم جميعاً في معسكر انعدام الأصل تسطيح آخر للواقع؛ كذلك إذا اعتبرنا أحد مقاييس القبول بالآخر والاعتراف بالأصل لدى البدو هو التزاوج المشترك؛ فكيف تفسر الارتباطات العائلية المشتركة بين ”البدو ذوي الأصل“ و”الحضر ذوي الأصل“؛ وكذلك بين ”البدو البياسرة“ و”الحضر البياسرة“.

ثم كيف تستقيم دعاوي النقاء العنصري ”البدوي“ في ظل ممارسات قبلية مثل ”شاة الغرم“؛ بذبح شاة ينتسب الغريم إلى وحدة الدم القبلي؛ يخلع عباءة نسبة القديم وينتسب للقبيلة الجديدة.

بعد عدة أجيال من هذه الممارسات من غير المعقول افتراض وحدة أصل لهذه الكيانات القبلية؛ أصبحت تجمعا لمجموعات متغايرة تدعي النسب الواحد؛ تنكر لأصولها وقبائلها القديمة؛ أين نقائنها العنصري؟

إذا هذا الصراع الاجتماعي الحالي ليس بصراع أصول؛ إنما صراع ثقافه وسلوك؛ هو صراع البداوة التي تشمل القبائل ذات الأصل الوضيع والرفيع معا مع ”الفسيفساء الحضرية“ التي تشمل ”الأصيل“ و”البياسري“ و”الصانع“ و”العدو“.

أبسط مثال - توضيحي على هذا؛ المساجلة الصحفية التي دارت رحاها يونيو ٢٠١٠؛ بدأت حول سفينة الحرية إلى غزة وانتهت إلى ازدواجية الجنسية وصراع ”البدو“ و”الحضر“:

١٩٨- الفرج؛ خالد بن محمد. الخبر والعيان في تاريخ نجد. تحقيق عبدالرحمن الشقير. الرياض: مكتبة العبيكان؛ ٢٠٠٠. ص ٥٢٧.

١٩٩- ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٢٢.

”حضري - بيسري“ اشتبك مع ”بدوي - بيسري“<sup>٢٠٠</sup> في مقالات شتائية متبادلة؛ ”الحضري البيسري“ يسميه ”شيبوب“؛ فيرد ”البدوي - البيسري“ بتسمية الأول ”لفته“؛ كون الاثنان فاقدين للاصل يجعلنا نرى الامور من منظارها الصحيح: هو ليس صراع أصول مادام الاثنان يشتركان بفقدانه؛ اذا هو صراع الحضارة مع البداوة.

### ٣ - مركب الانا المتضخمة: عندما يغدو الارنب أسداً

الانا المتضخمة في العقل الجمعي ”البدوي“ تتحرك في اتجاهين؛ تحقير ”الاغيار“ الى أقصى درجة من جهه؛ وتمجيد الذات الى أقصى درجة من الجهه الأخرى.

#### أولا الانا ”البدوية“ المتضخمة تهاجم ”الاغيار“:

المستوطنون الجدد لا يرون في سور الكويت القديمة وأهله الا شتيمة بل وصمة عار<sup>٢٠١</sup>؛ فأهل السور احتشبو خلف هذا السور خوفاً وجبناً وضعفاً بينما القبائل القوية؛ الشجاعه؛ المهابه؛ العزيزة الجانب؛ سادة العرب؛ ملح الارض كانت تطوف شبه الجزيرة العربية بكل اريحية تهاجم هذا وتسيبى ذاك.

حسناً؛ الآن نترك هذه الأوهام الطفولية لنحلل التاريخ تحليلاً عقلانياً متزناً؛ العقلية البدوية المغلقة على ذاتها تأبى رؤية الصورة الاكبر؛ تأبى فهم أن حكام الكويت المتعاقبين هم من بنوا هذه الاسوار؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من خططوا بنائهم؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من أمروا ببنائهم؛ حكام الكويت المتعاقبين هم من الزموا جميع سكان الكويت بالمشاركة باعمال البناء اذا ليس الحضرم هم من خططوا بنائه؛ اذا ليس الحضرم هم من أمروا ببنائه؛ اذا ليس الحضرم هم

٢٠٠- حول هتيمته أنظر خالد الفرج؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٢٧.

كذلك الجاسر في كتابه ”معجم قبائل المملكة العربية السعودية“ أثار استياء الرشيدة حين دعاهم بالاسم الذي يعرفون به ”هتيم“ مما دعاه بعد احتجاجاتهم الى تغيير ما كتبه في الطبعة الحديثة من كتابه ، فاسماهم الرشيدة وإن أكد على انه لم يدعوهم ببني رشيد الا نزولاً عند رغبتهم. كما اضاف في الطبعة الحديثة من كتابه هذه الفقرة ”وهم لهم أصل“ وهي التي لم تكن موجودة في الطبعة الأولى.

٢٠١- لا ادري اذا كان من الممكن افتراض أن هذه الخليط من المشاعر القوية التي يكنها المستوطنون الجدد للسور؛ مرجعه تذكيره لهم بأصل الكويت وتاريخها القديم الذي لم يعرفوه؛ فيذكرهم دائماً انهم مستوطنون جدد؛ غرباء عن هذه الارض.

من الزموا سكان الكويت بالمشاركة باعمال البناء؛ بالتالي أي اتهامات بالضعف والجبن والخوف لا يصح توجيهها اذا قرر أحد ما توجيهها الا الى حكام الكويت من اسرة آل صباح وليس الحضر المحكومين الذين نفذوا أوامر حاكمهم .

ثم أن الدولة الاسلامية بذاتها في عهد الرسول؛ قد قامت ببناء خندق المدينة ليحميها من تحالف القبائل المشركة ضدها؛ بل انه في غزوة احد؛ كان توجه الرسول هو التحصن بالمدينة بدلا من خيار مواجهة العدو في أرض مكشوفة؛ فهل يجرأون أصحاب هذا الرأي بتوجيه اتهامات الضعف والجبن والخوف تجاه الدولة الاسلامية الاولى أيضا؟

كما أن عملية بناء الاسوار والتحصينات الدفاعية هي استراتيجية حربية لجأت اليها أغلب الاستقرارات الحضرية تاريخيا؛ فأغلب المدن الاوروبية في العصور الوسطى حازت على نوع واحد على الاقل من التحصينات الدفاعية التي تشمل أسوار المدينة؛ بما فيها "فينا" عاصمة اقوى دولة اوروية .

لكن كيف تقنع عقول متحجرة مدى أفقها لا يتجاوز الخيمة والناقعة؟

### ثانيا الانا البدوية المتضخمة تمجد الذات:

في خضم تداعيات أزمة "قناة السور" ٢٠١٠؛ وقف خالد العدو ممثل العجمان ٢٠٢ في مجلس الامة وقال "احنا قبائل هزت جبال"؛ بعيداً عن العتريات الفارغة تكمن الحقيقة الساطعة: لم يحدث تاريخيا أن القبائل هزت أصغر جبل؛ بل يشهد التاريخ أن القبيلة كانت تلعب دورها ببراعة تامة: أداة؛ لعبة؛ دمية في يد حكام الاقاليم المختلفه يوجهونها ضد بعض .

هذا يبدو واضحاً في العصر العباسي الثاني مثلا حين نرى دول اقليمية مثل الحمدانية في حلب و الموصل؛ الايوبية في الشام؛ الاخشيدية والطولونية في مصر تستغل القبائل كسلاح توجهه ضد خصومها؛ و استمر هذا الاستغلال الى وقتنا الحالي؛ فلم يمل حكام المدن الحضرية من استغلالها كوقود لمعاركهم ضد بعض .

ثم ان خطاب الانا المتضخمة هذا لا يستقيم مع حقيقه عجز هذه الكيانات العشائرية عن تكوين أي دولة قبلية؛ حتى في مركز تجمعهم في شبه الجزيرة العربية؛ فظلوا دوما تحت سيادة هذا الحاكم "الحضري" أو ذاك .

٢٠٢- في هذه الدراسة لن استطيع وصف أعضاء مجلس الامة من "البدو" بالنواب وذلك لكوني أنفي عنهم صفة تمثيلهم للامة؛ فمشاركتهم في انتخابات فرعية مجرمة قانونيا تجعل منهم ممثلين لقبائلهم ليس الا؛ هذا اذا ما تفاضينا عن وصف من يقوم بعمل مجرم قانونيا بالمجرم.

اذ أن كاهه حكام المنطقة هم من "الحضر": آل صباح في الكويت؛ آل خليفة في البحرين؛ آل سعود في نجد؛ آل ثاني في قطر؛ آل مكتوم في دبي؛ آل نهيان في بوطي؛ آل معلا في أم القوين؛ وغيرهم؛ رغم الاصول القبلية لهؤلاء الحكام الا أن دولهم لم تكن الا لاحقة لتحضرمهم وتفكك أواصر علاقاتهم القبلية القديمة .

حتى عند فحصنا لدولة "ابن رشيد" القصيرة وزعامته لقبيلة "شمر"؛ نكتشف انه كان من "حضر" حائل؛ بل حاكم عثمانى تابع للخليفة في الاستانة وليس زعيم قبلي مجرد .

اذا لماذا كل هذه العنتريات الفارغة والصوت العالي؟ لماذا هذه "النوستالجيا" المريضة؟ متى يقرر البدو القبول بالواقع؟ أن حالهم يوازي حال غيرهم؛ لم يكونوا يوما الا فضل؛ أو الاقوى؛ أو الاشجع؛ كنتم رعايا خاضعين لحكام "حضر" يسومونكم الخسف حيناً؛ ويستخدمونكم في حروبهم ونزاعاتهم حيناً آخر؛ وفي أفضل الاوقات كنتم مجرد "مرتزقة" تسعون للنهب والسرقه؛ ماكتبه جدودكم شعراً عن شجاعتكم وكرمكم وقوتكم هو في النهايه شعراً؛ وأعذب الشعر أكذبه .

### الانا البدوية المتضخمة تعمل : شرف "مطير" المفقود نموذجاً - ١

بخيانة فيصل الدويش للملك عبدالعزيز وإثر هزيمته وإلقائه بالسجن؛ قام الملك عبدالعزيز وبإجماعة رمزية بالغة الاهمية يجيدها دائما آل سعود؛ بسلب مطير شرفها؛ وذلك بالاستيلاء على "الشرف" ٢٠٣؛ أي الابل السوداء ذات المكانة شبه المقدسة لدى أبناء "مطير" .

فقدت مطير "شرفها" لمدة تزيد عن ٧٠ عاماً؛ الى حين تكرم الامير "عبدالعزيز بن فهد" بإعادة الابل الى حفيد الدويش بعد وفاة الملك فهد بن عبدالعزيز .

هذه الحادثة المثبتة تاريخيا لم ترضى الانا المتضخمة لدى أبناء "مطير"؛ ولعجزهم عن تغيير الواقع اختاروا تزويره: موقف مؤرخي القبيلة الرسمي هو ان ابن فيصل الدويش هو من قام باهداء هذه الابل لآل سعود؛ فهي لم تؤخذ غصباً "هل يستطيع أحدا أخذ شيئاً غصباً عن مطير؟"

بالتالي علينا أن نلغي عقولنا و نصدق؛ بأن ابن فيصل الدويش وفور رؤيته لأبيه مرميا بالسجن كأبي مجرم حقير؛ أبناء قبيلته قتلى وجرحى؛ قام باهداء أعز ما تملك القبيلة الى عدوها المنتصر؟

ثم اذا كانت الابل هدية وليست سبباً لماذا تعطف الامير "عبدالعزيز بن فهد" بردها بعد ٧٠ عاماً؟ فهل ترد الهدية؟

٢٠٢- ثبت ديكسون استيلاء الملك عبدالعزيز على هذه الابل في كتابه: أنظر ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٤١٣ .

هذه الواقعة وغيرها تثبت ما ندعيه: الانا المتضخمة لدى البدو تعمل دائما على تمجيد الذات الى حدود لا يتقبلها المنطق أو الوعي.

### الانا المتضخمة تعمل: الخادم الرشيدى نموذجاً - ٢

تتفق المصادر التاريخية الموثوقة؛ "تاريخ الكويت لعبدالعزیز الرشيد"؛ "من هنا بدأت الكويت لعبدالله الحاتم"؛ على أن خادم الشيخ مبارك الكبير كان قرينيس الرشيدى. لم يكن هذا الرشيدى فارساً؛ لم يكن أميراً؛ كان خادماً أجيراً للشيخ مبارك الكبير شاءت الصدفة وحدها أن يخلد تاريخياً في قصيدة "لموضي العبيدي" ترثي ابنها.

لكن الانا المتضخمة لدى الرشيدة ترفض هذه الالهانة؛ الاعراف العشائرية لا تستطيع تحمل حقيقة هذه المنزلة الوضيعة التي لم يتجاوزها ابنائها؛ واذ لا تستطيع أن تغير هذه الحقيقة تلجأ لتزويرها<sup>٢٠٤</sup>؛ فتحول مصادر القبيلة وترفع من قدر هذا الخادم الى مرتبة الفارس؛ بل الامير؛ ويصبح هذا الخادم "أحد رجالات مبارك الكبير".

وليس هذا "الرشيدى" هو الخادم الوحيد لمبارك الكبير؛ من "ابناء القبائل"؛ فقد كان لديه خادم آخر يدعى عبدالله الهاجري<sup>٢٠٥</sup>.

هذا ليس التزوير الوحيد في التاريخ السياسي للقبائل؛ الكتب مليئة بمثل هذه المحاولات؛ وجميعها تصب في إطار واحد: النرجسية الذاتية وتمجيد الانا: القبائل ليست ظاهره صوتية فحسب؛ وانما ظاهره صوتية كاذبة أيضاً.

### ٤ - خطاب الكراهية "البدوي": صناعة العداء للآخر

عجز النخب "البدوية" عن التفوق في مجتمع تحت الهيمنة "الحضرية" لم يرضى غرورها

٢٠٤- أنظر القيس؛ صفحات تاريخية؛ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢؛ بها رد أحد "مؤرخي الرشيدة" على الباحثة التاريخية "غنيمة الفهد" حول شخصية الخادم قرينيس. الرد مليء بالمغالطات التاريخية ويشمل في ذكر مصدر تاريخي واحد يدعم مزاعمه.

بينما كافة المصادر تشدد على انه لم يكن الا خادم لمبارك الكبير؛ أنظر

عبدالله الحاتم؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٧٣

فيصل السمحان؛ مصدر سابق؛ ص ١٣١

عبدالعزیز الرشيد؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ١٦٤

٢٠٥- فيصل السمحان؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٥١.

الداخلي؛ آلية التعويض هنا تمثلت في لجوئها الى إنتاج أكبر قدر ممكن من الكراهية للآخر الناجح "الحضري". آلية التعويض هذه تتيح "للبدوي" رغم فشله الحياتي إرضاء غروره الداخلي.

هو خطاب كراهية عام؛ تتشارك في توجيه نخب بدوية "نواب؛ كتاب" مع قاعدتهم الاجتماعية؛ ملامحه ظهرت على السطح مع رفع المنع عن إصدار صحف جديدة ومع الهجرة الجماعية الى الانترنت كوسط معلوماتي - إخباري. ففي الصحف الصفراء الجديدة؛ وفي سماء الانترنت اللارقبوي اكتسح البدو ناشرين حقدهم ضد الحضري.

لكن ماذا كانت أشكال ثقافة الكراهية النشطة هذه؟

كاتب مغمور في صحيفة "عراقي" متجنس حديثاً يصف الحضري "بالرميلوين"؛ نواب مجلس أمة بدو حين لم يستطيعوا وقف لجنة ازالة التعديات على أملاك الدولة اتهموا الفريق "محمد البدر" بالسرقة؛ مواقف النائب "عادل الصرعاوي" المشرفة أثارَت البدو عليه فهاجموه؛ فهو "بيسري ابن بيسري"؛ "الزنجي"؛ هو "ثمن الملح"؛ "أي عبد يباع ويشترى". النائب علي الراشد أثار قضية المزدوجين فناله الهجوم البدوي الأكبر فسمي "بالكاسكو"؛ "بالبعجة" "علي بامبرز"؛ وحين وصل لعضوية مجلس الامة ٠٩ سمي "بخامس النساء"؛ رئيس مجلس الامة "جاسم الخرافي" حين عبر عن آراءه حول طريقة القاء القبض على محمد الجويهل ناله جانب من الهجوم فنشروا صور له تشبهه بشخصية هزلية سعودية؛ تبعتها صور أخرى للنائب علي العمير تشبهه برجل دين شيعي. إضافة لتركيب صور مرزوق الغانم؛ عادل الصرعاوي؛ عبداللطيف الدعيج؛ علي الراشد على صور خراف استرالية. عائلة "الصبيح" نالها الهجوم البدوي الأكبر؛ "فبرك الصبيح" سارق مرتشي؛ "نورية الصبيح" يتجرأ "الهايف" فيصفها بانها فاقدة لماء وجهها ولا خير فيها ثم أن العائلة "بيسرية"؛ إضافة الى "الطشار" القديم الذي لحق بعادل الصبيح. عبدالعزيز العدساني سليل عائلة القضاء العريقة المعروف بمواقفه المناهضة للتجنيس العشوائي شنعوا عليه انه "عراقي"؛ مثله مثل صالح الفضالة؛ كونه المسئول المتشدد عن ملف البدون في المجلس الاعلى للتخطيط أصبح "اهوازيا". اما "السعيد" أمراء الجهراء قديما قبل مجيء المستوطنين الجدد فهم "كواولة". تجار الكويت الشرفاء؛ أهل البلد الاصليين! أصبحوا حيتانا ولصوصا و سراق مال عام. ثم أن الطعن لم يتوقف؛ وصل لشرف وأعراض "الحضري" ككل؛ "فكل تاريخهم انهم عشرين هكري ساكنين عند البحر يصيدون سمك".

اذا هذا ليس "انتقاد سياسي"؛ هذه ثقافة كراهية صريحة. هذه ليست حالات فردية معزولة؛ هذا هجوم منهجي منظم؛ يعكس ثقافة عامة لدى "البدو" ضد "الحضري".

كيف تتعامل العقلية البدوية مع فشل الانا؟ كيف تحفظ تماسكها الداخلي بظل فشلها؟ كيف تتعامل مع نجاح الآخر الحضري؟

تسلط عليه لسانها السليط فقط؛ تنتج أكبر قدر ممكن من الكراهية تداري به هذا الفشل .

علمياً فسرت ميكانيكية ثقافة الكراهية كالاتي ٢٠٦:

١ - هذا السيل من الكراهية "Supply Of Hatred"؛ يوجه من أفراد مجموعه اجتماعية معينة "البدو: In-Group"؛ الى مجموعة أخرى "الحضر: Out-Group".

٢ - عبر مجموعة من القصص الخالقة للكراهية "Hate - Creating Messages"؛ يغذي هذا الخطاب طموح مجموعة من السياسيين؛ يمتطون ناخبهم مطيا للوصول للبرلمان .

٣ - قابلية ناخبهم لتصدق والاستمتاع بهذا الخطاب "Demand - Side Of Hatred" تتضخم نتيجة للعزلة الاجتماعية لكل مجموعة اجتماعية<sup>٢٠٧</sup>: بغياب الدافع الشخصي لفرد منضوي تحت "In-Group" للتحقق من صدق هذه القصص الخالقة للكراهية فإنه يميل لتصدقها مهما بدت سخيفة . فقط توفر منفعة اقتصادية أو علاقة شخصية تجمعها مع فرد منضوي للمجموعة الاخرى "Out-Group" تجعله يبذل جهدا للتحقق من هذه الرواية قبل تصديقها .

٤ - خطاب الكراهية هذا؛ الموجه لافراد من المجموعة "Out-Group"؛ يتعدى تأثيره شخوصهم الفردية؛ ليعم تأثيره المجموعة باكملها "Out-Group". هذا يرجع للطبيعة البشرية التي تميل دوما الى التصنيف والتعميم .

فاعتمادا على هذه الفرضية العلمية؛ فإنه عندما يتهم / يشتم محمد البدر؛ عادل الصرعاوي؛ نورية الصبيح؛ فإن هذا الاتهام القصد منه ليس اتهامهم بشخوصهم الفردية فحسب؛ وانما نشر الكراهية - العداة تجاه المجموعة الاجتماعية الحضرية برمتها .

\* \* \*

كما أشرنا؛ خطاب الكراهية "البدوي" ضد "الحضر" دارت رحاه حول عدة محاور؛ نلخصها في:

أ - ادعاءات فساد اخلاقي "حضري" مقابل صورة مجتمع المدينة الفاضلة "البدوية".

٢٠٦- لهذه الفقرة المتعلقة بالتفسير العلمي لخطاب الكراهية استعنت بالمصدر الآتي  
Glaeser, Edward L. (2005). THE POLITICAL ECONOMY OF HATRED. The Quarterly Journal of Economics. 120 (1), 45-86.

٢٠٧- حول العزلة الاجتماعية لمكونات التركيبة الكويتية أنظر ص ٩٥.

٢٠٨- لن أخوض كثيرا في هذه النقطة؛ سبق أن دحضتها في ص ١٤٩.

ب - ادعاءات بجن و ضعف وخوف "حضري" مقابل مروءة وشجاعة "بدوية" مزعومة .

ج - ادعاءات بقلة أصل "حضري" مقابل النقاء العنصري "البدوي" المزعوم ٢٠٨ .

هنا نفاجاً بالتعميم؛ "جميع الحضر فاسدين اخلاقياً؛ بهم ديائته"؛ "جميع الحضر جناء يختبئون داخل السور"؛ "جميع الحضر بياسرة فاقدين للأصل". هنا هم يتبعون مغالطة شهيرة "Fallacy of Hasty Generalization"؛ ناقشها و دحضها الفلاسفة منذ القدم؛ فالتعميم هي أبسط آلية يداري بها العقل البدائي فشله .

رغم هذه "السخافة" فإننا نستطيع مجاراتهم في لعبتهم - منطقهم البدائي هذا؛ فتاريخ "البدو" أبداً ليس بهذه "النظافة"؛ نستطيع نحن أيضاً استحضر "حوادث تاريخية" مثبتة وندلل بها على فساد اخلاقي "بدوي" عام؛ على جن و ضعف وقلة مروءة "بدوية" عامة؛ على وهم النقاء العنصري "البدوي" .

أوهام المدينة الفاضلة "البدوية" تنهار عند أول قراءة بسيطة للتاريخ؛ يذكر "ديكسون" في كتابه "الكويت وجاراتها" الكثير عن زيارات نساء الدوشان "الفرع الحاكم - مطير" له بمنزله ٢٠٩؛ بغياب زوجته؛ بدون محرم؛ رؤيته "لقرونهم" ٢١٠؛ تبادلهم القصص والمزاح الجنسي معه ٢١١؛ وحتى تقبيله لا يديهم ٢١٢؛ ثم انه عرف طريقة التعامل معهم: بالهدايا والاغراءات المالية تأتي الواحدة تلو الاخرى ٢١٣؛ هل نستطيع بهذه الواقعة وبأستخدام نفس منطق "البدو" أن ندلل على فساد اخلاقي "بدوي" عام؟

٢٠٩- "عمشه" و "فيحا" ابتنا أخ "فيصل الدويش"؛ أنظر

ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٤٤٤ .

٢١٠- "وبناء على طلبي أبرزت من تحت الثوب الذي يغطي جسمها كله ضفيريّتين رائعتين تكادان لطولهما أن تصلا الى ركبتيها؛ وبسطت الجدليتين في زهو و خيلاء؛ وقالت في دلال انثوي لعوب: فيحا ليس لديها قرونا مثل قروني" والقرون في اللهجة البدوية هي ضفائر الشعر؛ أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٤٦ .

٢١١- "ولم افلت منهما انا الآخر؛ وعند ادنى تشجيع بيدر مني كانتا على استعداد لتبديءان في إظهار ألوان من الدلال الأنثوي الصارخ تحت سمع زوجتي وبصرها؛ واعترف انني اندمجت في هذا الجو"؛ "ولتكفان عن توجيه الاستلثة الغربية والمحرجة التي يتعلق اغلبها بالزواج والجنس وانجاب الاطفال وغير ذلك من المسائل التي تثير الارتباك" أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٥٤ .

٢١٢- "وتركتني أقبل يدها وهي تهم بالانصراف؛ ورغم قدرتها كانت حقا يد أميرة" والمقصود "عمشه"؛ أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٤٧ .

٢١٣- "ومالبت عمشه أن وصلت؛ بعد أن سمعت ولا شك عن الاشياء الطريفة التي اعطيتها لأختها؛ كانت أقل تحفظا فيما يتعلق بالمجيء الى منزلي" ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٤٥ . و "وقالت انها تأمل أن اكون كريما معها كما كنت مع فيحا" أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٤٦ .

ليس هذا فحسب؛ أوهام الشجاعة؛ أوهام "الرجولة المعلبة" لدى "البدو" تتبدد بمراجعة أخرى للتاريخ؛ مفاهيم الشجاعة بل حتى المروءة لا تتفق مع انتساب أبناء "العجمان" لامهاتهم خوفاً من أعدائهم<sup>٢١٤</sup>؛ مفاهيم الرجولة لا تتفق مع نية "الدويش" وأتباعه ترك نسائهم لولا الرفض البريطاني<sup>٢١٥</sup>؛ أين مفاهيم المروءة من ارتداء رجال "مطير" ملابس النساء للتسلل إلى الأراضي الكويتية بعد هزيمتهم في النقيب<sup>٢١٦</sup>؟ مفاهيم الشرف و"كلمة الرجل التي لا تنزل" لا تتفق مع خيانات الدويش المتكررة لسيده بن سعود؛ ماذا يصبح الرجل بدون احتفاظه بكلمته؟.

بهكذا حوادث مثبتة؛ هل نستطيع أتباع نفس منطق "البدو" وندلل على جنب "بدوي" عام؟ على قلة مروءة "بدوية" عامة؟

من يحمل هكذا تاريخ؛ أخلاقياً لا يستطيع انتقاد "الآخرين".

## ٥ - الارث الثقافي البدوي : الخوف؛ الخوف؛ الخوف!

في الثقافة "البدوية"؛ عن مصدرين؛ بروايتين مختلفتين في التفاصيل؛ ينقل "ديكسون" القصة التالية:

### أقتلوا الرجل الذي قتل الكلب<sup>٢١٧</sup>

"كهل بدوي ينصم لأبنائه بقتل قاتل كلب جارهم الفقير؛ يستنكرون رأي والداهم متوقعين خرفة فالامر لا يستدعي هذا الرد القاسي؛ بعدها مجموعة شباب متغضبين يوسعون نفس الجار ضرباً على خلفيته من يرد الحياء أولاد؛ كره والداهم نفس النصيحة، وكرهوا رفضهم؛ بعدها سرق أحد شيوخ القبائل علانيةً هذا الجار الضعيف وأثار هذا العدوان الثالث موجةً أخرى من الضغط والاستياء لكن لم يجرأ أحداً على رد الظلم؛ هنا عندما كره الولد نفس النصيحة: أقتلوا قاتل الكلب سارع أبنائه لقتله؛ وهنا سارع أقارب القتل والشينغ الذي سرق الحمل والشباب

٢١٤- أنظر ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ١١٨.

٢١٥- ديكسون؛ المصدر السابق؛ ص ٤٠٢-٤٠٣.

٢١٦- هذا هو الاتهام الذي وجهه الشيخ احمد الجابر لقادة مطير؛ كما ينقله ديكسون في إحدى تقاريره السرية؛ كما أن هذه هي الرواية التاريخية للعوازم عن هذه المعركة.

٢١٧- الرواية الأولى ينقلها ديكسون عن الملا صالح عن "مطير" بينما الرواية الثانية ينقلها عن عثمان بن حمد العتيبي عن "عتيبة"؛ أنظر

ديكسون؛ مصدر سبق ذكره؛ ص ٦٤٢؛ ص ٦٤٦.

المتغربين وأخذوا يطلعون الصفح من الجار الفقير؛ بل وفعلوا تعويضا مقابل الكلب الذي قتل والحمل الذي سرق والضرب الذي تعرض له للرعي الفقير. بعدها ساء الهدوء والامان“.

”الخوف من العقاب: هذا هو نوع العدالة التي يفهمها أبناء البادية“: هذا ليس استتاجي الشخصي؛ هذه مشاهدات ”ديكسون“.

مدلولات القصة الرمزية كقيلة لفهم العقلية ”البدوية“؛ لا ينفع معها الا الشدة؛ يحركها الخوف فقط؛ أي علامة ضعف أو تهاون عند الطرف الآخر ستقوم باستغلالها مباشرة؛ في حين أن قليل من الشدة؛ قليل من الحزم كفيلا دائما بلجمهم.

في تعاملها مع السلطة - النظام العقلية البدوية تتبنى ”المنهج التجريبي“؛ تقوم دائما بعمل يرفع ”Threshold“ وتنتظر رد السلطة - النظام على أفعالها؛ تهاون السلطة عن الرد؛ ويعنف على أفعالها؛ يدفعها مره أخرى لرفع هذا ”Threshold“ لمستوى جديد وانتظار ردة فعل السلطة مره أخرى.

في القصة؛ قتل الكلب أدى لرفع ”Threshold“ الى مرحلة جديدة؛ حين لم يعاقب أحدا قاتل الكلب أرتفع ”Threshold“ لمرحلة الاعتداء الشخصي على الجار الضعيف؛ وحين رأى البدو أن هذا العمل مر مرور الكرام رفعوا ”Threshold“ الى مرحلة جديدة فسرقوا الرجل.

بإسقاطها على الواقع - الحالي تفسر الكثير؛ تفسر استأساد قوى ”المعارضة الجديدة“؛ رغم اشتراكها في نفس الخلفية الاجتماعية - الثقافية لسكان دول قمعية في الخليج العربي لم يبد منهم هناك أي محاولة للمعارضة أو حتى رفع الصوت.

تفسير هذا هو انهم هناك حين حاولوا رفع ”Threshold“ تعامل معهم النظام فورا بالشدة؛ بالقسوة؛ ”بالترهيب قبل الترغيب“؛ ”بالعصا قبل الجزرة“؛ فاصبحوا أرانب اليقة؛ مثال للخضوع والقدونية.

هناك لا يملون من تقبيل الايدي؛ وما دون الايدي؛ في السعودية يسيطر ”القصمان“ و”النياده“ على أهم مفاصل الدولة وكل ما يأمله ”البدوي“ أن يديم الله عز آل سعود؛ وأن يصطف شيوخ القبائل في طوابير ”كطوابير مطابخ الحساء تماما“ لاستلام ”شروعاتهم“؛ اما فرصهم الوظيفية فهي محدودة جدا؛ عساكر وخدام<sup>٢١٨</sup>؛ في قطر تسحب جنسية قبيلة بأكملها وترمي على الحدود

٢١٨ - قصيدة شاعر عتيبي سعودي تلخص الموضوع بفصاحة تامة:  
يا نجد بردك هب والحر اكلنا ... متلطمين بالعمائم وصيام  
”الحضر“ قفو بالملايين عنا...الي خذوه العام الاول مع العام  
مابه وزير من ”البدو“ صار منا...دايم وظايفنا عساكر وخدام  
وفي كل جمعه ياكل السيف منا...باتفه سبب يحكم علينا بالاعدام.

لعشرة سنين حتى يعلموا أن الله حق؛ هناك نراهم مطأطي الرؤوس؛ عيونهم مثبته على اقدامهم لا ترمش؛ لسانهم لا يمل من تكرار "طال عمرك".

لكن عندما يرجعون الى الكويت ويستبدلون الجواز السعودي بالجواز الكويتي؛ يتحول الارب فجأة أسدا؛ فيصبح هذا شيخا "لا يصلح لادارة قسم بالشئون"؛ هذا "شيخ القتاوة"؛ هذا "حطبة الدامة"؛ اما ذاك فدعك منه انه "وزير نائم؛ خائب"؛ "ارحل يا ناصر المحمد نستحق الافضل".  
 "فالثقافة البدوية" فهمت هامش الحرية الكويتي على انه علامه ضعف يتيح لها التطاول؛ سارعت الى استغلالها؛ مثل هذه الثقافة لا ينفع معها الا الشدة؛ يحركها الخوف فقط؛ جل ما يحتاجه الامر قليل من الشدة ويرجعون "خوش اوادم" يرددون "طال عمرك؛ طال عمرك"؛ انه في "جيناتهم".

## ٦ - كيف نظر الموروث الاسلام - عربي التقليدي للبادية وأهلها؟

التراث الاسلام - عربي كان قاسيا في هجاء البداوة - الأعرابية؛ لم يوفر في هجومه عليهم؛ لم يعتبر البداوة الا مرادفا للجهلاء والغلظة والجهل والنفاق والكفر. تسعة من عشرة مواضع وردت فيها مفردة "الأعراب" في القران الكريم كانت مواضع ذم وقلح؛ لا مدح وفخر. ثم إن الصورة النمطية "للأعرابي" في كتب التراث الشعبي هي صورة مستصغرة يغلب عليها الساذجة والغباء؛ هي مبعث رئيسي للسخرية والتسلية.

هذا الانحياز الواضح للثقافة الاسلامية الى الحضارة وأهلها؛ على حساب "الأعرابية" يتجلي في جملة من الاحاديث النبوية والايات القرانية إضافة لآراء فقهية حاسمة. "من بدا فقد جفا؛ حديث شريف" ٢١٩. وعد الاسلام التعرب "أي العودة الى البادية بعد الحضارة" كبيرة من الكبائر ٢٢٠. "مما لاصل يوجب أن يكون جنس الحاضرة أفضل من جنس البادية" ٢٢١  
 كما أن الاسلام أتبع خطى غيره من الرسالات السماوية؛ فخص رجلا من "أهل الحاضرة" بالبعثة السماوية؛ فلم يرسل الله نبي "بدوي" قط.

٢١٩- رواه أحمد (٨٣٦)؛ وذكره السيوطي في الجامع الصغير، وحسنه الألباني في الصحيحة (١٢٧٢).

٢٢٠- أنظر حديث الكبائر السبع؛ السلسلة الصحيحة للالباني (٢٢٤٤).

٢٢١- أنظر بن تيمية؛ ابوالعباس احمد بن عبدالحليم الحارني. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية. ص٧٧.

ثم إن السيرة النبوية ذاتها مليئة باحداث تدم "الحالة الاعرابية" وتبين تخلفها؛ الم يكذ الرسول يرفض هدية فقط لان مهديها "بدوي"؟<sup>٢٢٢</sup> الم ييل اعرابي في مسجد الرسول؟<sup>٢٢٣</sup> اليس اعرابي هو من دعا بانانية أن يرحمه الله ومحمدا ولا يرحم سواهم؟ بل قدم نفسه على الرسول<sup>٢٢٤</sup>.

وحين مفاضلة الحضري بالبدوي؛ فالنتيجة محسومة: لا تقبل شهادة بدوي على صاحب قريته "حضري"<sup>٢٢٥</sup>؛ ولا تصم إمامته بدوي للاهل والمحاضرة<sup>٢٢٦</sup>؛ حتى وإن كان لقرؤهم للقرآن الكريم<sup>٢٢٧</sup>.

وفي سورة التوبة ٩٧؛ تأخذ هذه المفاضلة إطارها الواسع: "الاعراب اشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما انزل الله على رسوله والله عليم حكيم". بن كثير يشرح: إن كفر ونفاق الاعراب أعظم من غيرهم وأشد وهم احرى أن لا يعلموا حدود الاسلام<sup>٢٢٨</sup>؛ فالاية الكريمة تهاجم "الثقافة الاعرابية - البدوية" المبنية على مبادئ النفاق؛ المنغمسة في الجهل فلا يتوقع منها فهم أو معرفة لتعاليم الاسلام الصحيح.

بل اعتبر الاسلام من علامات الساعة "من علامات نهاية البشرية!" أن يصبح الاذئاب العراة

٢٢٢-الاتي من تفسير بن كثير؛ شرح سورة التوبة الايات ٩٧ الى ٩٩:

"ولما أهدى ذلك الاعرابي تلك الهدية لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه أضعافها حتى رضي ، قال: "لقد هممت ألا أقبل هدية إلا من قرشي ، أو قضيي أو أنصاري ، أو دوسي"؛ لأن هؤلاء كانوا يسكنون المدن: مكة ، والطائف، والمدينة، واليمن ، فهم أطفأ أخلاقا من الاعراب: لما في طباع الاعراب من الجفاء".

٢٢٣- أخرج مسلم حديث الاعرابي الذي بال في المسجد في صحيحه (٢٨٥).

٢٢٤- صحيح البخاري؛ كتاب الادب؛ باب رحمة الناس والبهائم؛ الحديث (٦٠٧٨). "حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةٍ وَقَمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرَحَّمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ "لَقَدْ حَجَّرْتَ وَأَسَعَا". يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

٢٢٥- روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا: "لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية".

ابن ماجه في الاحكام (٢٣٦٧)؛ أبو داود في الاقضية (٢٦٠٢)؛ كما صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٩١٧).

٢٢٦- أنظر القرطبي؛ جامع الأحكام الفقهية ترتيب الجندي (١/ ٢٢٨)

كما اسعنت برأي الدكتور يوسف القرضاوي أنظر

تغير الفتوى بتغير المكان. إسلام أون لاين. منشورة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨. مسترجعة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٠ من:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-Sariah%2FMSRALayout&cid=1199279252570](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Sariah%2FMSRALayout&cid=1199279252570)

٢٢٧- رأي مالك؛ "قال مالك في الاعرابي: لا يؤم المسافرين ولا الحضريين وإن كان قرأهم"؛ أنظر

المدونة الكبرى؛ كتاب الصلاة الاول؛ الصلاة خلف السكران والصبي والعبد والأعمى والإمام يصلي بغير رداء.

٢٢٨- تفسير ابن كثير؛ شرح سورة التوبة الايات ٩٧ الى ٩٩.

رؤوساً؛ أن يتناول رعاة الغنم في البنيان "لؤلؤ كانت الحفاة للعراة رموس الناس فزلك من أشراطها ولؤلؤ تناول رعاء الغنم في البنيان فزلك من أشراطها" ٢٢٩

أيضاً رفض التراث الشعبي العربي - الاسلامي مساواة "الحضري" بالبدوي؛ شدد في التمييز بينهم؛ "فالعربي منسوب الى العرب لئن لم يكن بدويًا؛ وللعربي هو البدوي؛ وهم العرب" ٢٣٠ "فالعرب هم أهل الأضراس والعرب سكان البادية" ٢٣١؛ "لئن لفظ للعرب هو في الاصل اسم لبادية العرب فان كل لمة لها حاضرة وبادية نبادية العرب للعرب" ٢٣٢؛ لم يختار التمييز بينهم فحسب؛ بل وظف شخصية الاعرابي كمصدر للسخرية والاستهزاء؛ كم هائل من الطرائف والنوادر والحكايات الشعبية تناولت "العقلية الاعرابية"؛ كرمز للجهل والجفاء والسذاجة ٢٣٣؛ ولازال "الاعرابي" الى يومنا الحالي محل لهذه الرمزية ٢٣٤. وفي "لسان العرب: لئن للعربي لوقيل له يا عربي! فرح بزللك وهشش له؛ والعربي لوقيل له يا عربي! غضب له" ٢٣٥ حتى محاولات بن خلدون الرائدة في "الاجتماع" سجلت نفوره من "مشاهداته الاعرابية"؛ فهم يخربون المباني؛ يهدمون العمران لاستخدام احجارها في أثافي القدور؛ وخشبها كأعمدة لخيامهم ٢٣٦؛ ثم انه خلص الى أن تبعية "البدو" لاهل الحاضرة حتمية؛ "فالبدوي من القبائل والعصائب مغلوبون للاهل للأضراس" ٢٣٧.

٢٢٩- سنن ابن ماجه؛ كتاب الفتن؛ (٤٠٤٤).

٢٣٠- لسان العرب؛ مادة عرب.

٢٣١- أنظر البغدادي؛ محمود شكري الالوسي. بلوغ الارب في معرفة احوال العرب. شرح محمد الاثري. بيروت؛ دار الكتب العلمية. ص ١٢ نقلا عن نهاية الارب في معرفة انساب العرب.

٢٣٢- أنظر بن تيمية؛ ابوالعباس احمد بن عبدالحليم الحراني. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة؛ مطبعة السنة المحمدية. ص ٧٧.

٢٣٣- كتب الجاحظ؛ الاصمعي؛ أبو سعد منصور بن الحسين الأبي وغيرهم؛ جميعا تصب في هذا الاتجاه؛ غالبا ما تبدأ الحكاية بالعبارة التقليدية "قيل لاعرابي".

٢٣٤- في هذا الصدد؛ بقايا ترسبات ثقافية قديمة لازالت واضحة؛ فبالكويت مثلا شتيمة "يا بدوي" تستخدم لازدراء الاخر والحط من قيمته.

٢٣٥- لسان العرب؛ مادة عرب.

٢٣٦- أنظر مقدمة بن خلدون؛ الباب الثاني في العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل؛ الفصل السادس والعشرون.

٢٣٧- أنظر مقدمة بن خلدون؛ الباب الثاني في العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل؛ الفصل التاسع والعشرون.

لكن إن كان تعريف الاعرابي هو من سكن البوادي والصحراء؛ فإن هذا التعريف يغلق الباب على الكثير ويحصر الاعرابية في مجموعة صغيرة لا زالت تسكن البوادي؛ لكنني لوقتنا الحاضر اميل لتسخيّف هذا التعريف محدود الافق<sup>٢٣٨</sup>؛ فالكثير من سكن الحاضرة قريبا لازلّت أخلاق البادية مسيطره عليهم؛ ثم انهم انفسهم يصفون انفسهم بالبدوة والاعرابية وإن سكنوا الحاضرة؛ وأخيرا فإن تعاملاتهم وسلوكياتهم جميعها هي نفسها سلوكيات الاعرابي قديما؛ التحضر ليس وجود فيزيقي في المدينة فحسب؛ ولكنه أسلوب حياة؛ قيم وسلوك: مجرد سكنى المنازل الاسمنتية بدلا من "خيام الشعر" وركوب السيارات الحديدية بدلا من الحمير لا يجعلهم حضرا مادامت الروح "بدوية".

---

---

٢٣٨- لست لوحدي. أنظر عبدالرؤف عبدالعزيز الجرداوي؛ مصدر سبق ذكره؛ ص٥٧.

## الفصل التاسع

### معارك البدو

معركة الانتخابات الفرعية : تشاورية وليست

فرعية... صبة! حقنه! لبي!

”سياوة القاضى أنا لم أسرق وإنما استعرت الخزينة فقط؛ سياوة القاضى أنا لم أوزع مخدرات وإنما وزعت عقاقير طبية غير مرخصة فقط؛ وأيضاً أنا لم أدخل انتخابات فرعية بل هي تشاورية!“

خلافاً للفكرة السائدة؛ فإن أول انتخابات فرعية لم تجري في الدعية ١٩٨١ وإنما جرت في نوفمبر ١٩٧٤ تمهيداً لانتخابات ١٩٧٥ وقد أجرتها في الدائرة العاشرة - الاحمدي ”قبيلة العجمان“ المستندة الى ظهر أطراف قويه من الاسرة ٢٣٩؛ وفي انتخابات ١٩٨١ زادت وتيرة هذه النزعة فأجرتها قبائل ”الرشايدة“ في الفروانية؛ ”العوازم“ في الصباحية؛ ”الهواجر“ في الفحيحيل؛ إضافة ”للحضر السنة“ في الدعية.

واستمرت الظاهره في جميع الانتخابات اللاحقة بعد ذلك؛ الى أن قرر مجلس ١٩٩٦ تجريم هذه الممارسة فأصدر قانون رقم ٩ لعام ١٩٩٨ الذي أضاف بنداً جديداً الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ في شأن انتخابات مجلس الامة

”يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو باحدى هاتين العقوبتين؛ كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات بأختيار واحد أو أكثر من بين المنتسبين لفئة أو طائفة معينة“.

وقد صوت ضد القانون في المداولة الثانية من ”البدو“ كلا من خالد العدوة؛ فهد الميع؛ عايض علوش المطيري؛ مرزوق الحبيبي؛ بينما امتنع وليد الجري و مخلد العازمي؛ هذا في حين صوت جميع النواب ”الحضر“ و”الشيعة“ مع القانون ٢٤٠؛ كما عاد المشرع في ٢٠٠٣ وغلظ العقوبة لتصبح ”يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار“.

٢٣٩- فاز بالانتخابات الفرعية ”المعجمية“ كلا من خالد العجران؛ سلطان بن حثلين؛ سعد بن طامي؛ هادي الحويلة؛ مريحان المعجمي؛ ومن ثم فازوا بانتخابات ١٩٧٥؛ أنظر القبس؛ ”قراءة في دائرة الاحمدي سيدة الفرعية من يحصل على مقعديها؟ يوم البسوس الانتخابي بالاحمدي“؛ صالح السعيد؛ بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٦.

٢٤٠- أنظر القبس؛ صفحة مجلس الامة؛ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٨. اثنان من كتلة العمل الشعبي ”وليد الجري - مرزوق الحبيبي“ صوتوا ضد القانون أو امتنعوا؛ روح الكتلة الديمقراطية لا تظهر الا عندما يختص الامر بالهجوم على وزير من ”الحضر“.

الا أن هذا القانون لم يمنع "البدو" من الاستمرار في تحدي القانون وإجرائها في انتخابات ١٩٩٩؛ ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٦؛ خصوصاً أن بعض الاطراف السلطوية أعطتهم الضوء الاخضر؛ لكن هذا انتهى مع مجلس ٢٠٠٦ وخروج "احمد الفهد"؛ و"ضيف الله شرار" من الوزارة الى جانب التشجيع الليبرالي للشيخ ناصر المحمد الصباح على المضي قدماً في سياسة اصلاحية تهدف الى سيادة القانون على الجميع؛ فما أن حل الامير مجلس الامة حتى اعلن الشيخ "ناصر المحمد الصباح" أن الحكومة "ستقف بالمرصاد وستطبق بحزم قانون تجريم الفرعيات"؛ وأن "وامر صدرت للجهات الحكومية المعنية بمنع إجراء الانتخابات الفرعية وإحالة المنظمين والمشاركين فيها الى النيابة تطبيقاً للقانون"<sup>٢٤١</sup>.

ولم يمض يومان على تصريح رئيس مجلس الوزراء الواضح بتاريخ ٢٥\٣\٢٠٠٨ الا وضبطت قوة من المباحث الجنائية ستة متهمين ينتمون لقبائل "بني هاجر"؛ "العجمان"؛ "بني مره"؛ "العوازم"؛ وحققت معهم النيابة العامة بتهمة التخطيط لإجراء انتخابات فرعية؛ وفي إجراء قانوني سليم قامت بحبسهم على ذمة التحقيق؛ لكن في اليوم التالي وبتطور غير مسبوق لم يشهده أهل الكويت من قبل؛ قام حشد من "الرعا" بالتجمع مقابل الادارة العامة للمباحث الجنائية مطالبين بإطلاق سراح المتهمين؛ "الهمج" وبامتهان واضح لهيئة القانون قاموا بالاعتداء والتشابك مع رجال الامن؛ كما تطور الامر الى محاولة اقتحام مبني الادارة بعد كلمة حماسية من "خالد العدو" مما اضطر رجال الامن لاستخدام قنابل مسيلة للدموع<sup>٢٤٢</sup>.

الا أن الحدث الأكبر كان حين حاولت قوى الامن تطبيق القانون في "مستعمرة" الصباحية حيث النقل العازمي الأكبر؛ فعند ورود إخبارية بتاريخ ١١\٤\٢٠٠٨ أن ديوانية "غانم الميع" تجري بها انتخابات فرعية توجهت قوة أمنية وطلبت بكل أدب من الموجودين "غانم الميع؛ فهد الميع؛ جابر المحيلبي؛ محمد بن جامع" إخلائها للتفتيش مسنودين بإذن قانوني من النيابة .

لكن ما حدث هو رفض هولاء إذن النيابة و بدأ تجمع مجموعة من الدهماء "يقدر عددهم بما بين الالف والالفين"؛ أخذ هولاء "الرعا" برشق القوة الامنية بالحجارة والزجاجات الفارغة؛ وتخطيط دوريات الشرطة مما اضطر هولاء الذين لم يتوقعوا مثل هذا العدد لاستخدام قنابل مسيلة للدموع لحماية انفسهم وانسحابهم؛ وفور انسحاب قوى الامن وفي امتهان لما تبقى من هيئة

٢٤١- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٨.

٢٤٢- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٨.

للقانون وسلطة الدولة قامت الحشود الغوغائية بالشيء الوحيد الذي تجيده: الرقص الشعبي وترديد الاهازيج<sup>٢٤٣</sup>.

حتى حين يكفي رجال المباحث بالمراقبة ورصد أرقام لوحات السيارات لتحويلهم للنيابة لاحقاً؛ فأن هذا لا يمنع احتكاكات "بسيطة"؛ في "تساورية العجمان" مثلاً خرج أحدهم بكلاشنكوف مهدداً ضابط المباحث بتفريغ الرصاص فيه اذ لم يغادر المكان<sup>٢٤٤</sup>؛ كما تلقت شخصية أمنية قيادية مثل مدير ادارة البحث والتحري بمحافظة الاحمدي تهديدات بالقتل اذ لم يسحب كافة الدوريات من أمام ديوانيات العجمان<sup>٢٤٥</sup>.

اما الانتخابات الفرعية لقبيلة "مطير" التي تأخر اجرائها كثيراً لخلافات حول تدخلات "شيوخ"؛ فقد تمت أخيراً بتاريخ ٣\٥\٢٠٠٨؛ واستطاعت قوى الامن عند مداومتها لديوانية "حسين القويعان" ضبطهم بحالة تلبس لأول مرة حيث اعتقلت ستة مناديب لمرشحين إضافة للدليل المادي الاهم: صندوق التصويت.

وثناء إجراء مديرية أمن الفروانية تحقيقاتها الاولية مع المتهمين فوجئوا باقتحام حشد من "الغوغاء" لبنى المديرية وقيامهم بتحطيم الابواب الرئيسية؛ بل مطالبتهم بالافراج عن المتهمين؛ ورغم قيام "ضيف الله شرار" بالتوسط وإبلاغ "الرعا" المجتمعين بأن الشيخ جابر الخالد وزير الداخلية وعد بإطلاق سراح المعتقلين بعد فض التجمع؛ الا أن "الرعا" تمادوا وعلنوا بأنهم يريدون استرداد صندوق الانتخابات أيضاً<sup>٢٤٦</sup>.

المثير للاشمئزاز فعلاً هو انه عند نظر محكمة الجنايات بقضية فرعية "مطير" واستجوابها للمتهم "محمد هايف"؛ والمتهم "حسين القويعان"؛ والمتهم "رجا حجيلان"؛ والمتهم "مبارك كنيفذ الوعلان"؛ وعند مواجهتهم بالاتهام وتحت القسم المغلط؛ "ردو عليه بالحرف الواحد غير صحيح اننا نظمنا انتخابات فرعية"<sup>٢٤٧</sup>.

اذا لأعيد صياغة الفقرة السابقة؛ قام المتهم "محمد هايف"؛ السلفي! المتدين! امام المسجد! بانكار الانتخابات الفرعية التي لا يجهل عاقل انها حدثت وشارك بها هو شخصياً! وتحت القسم المغلط! أي مصداقية تبقى لهايف "وديانتة الشكلية" بعد هذا؟

٢٤٣- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٨. الراي؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٨. الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٨.

٢٤٤- الجريدة؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٨.

٢٤٥- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٨.

٢٤٦- القبس؛ الصفحة الاولى؛ بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٨.

وتذكر القبس أن "بعد انتهاء جلسة قضية فرعية المطران مازح أحد الحاضرين واحدا من الدفاع قائلا: أليس النفي حراما ، فرد عليه ضاحكا: أبدا.. ألم تسمع بأن الضرورات تبيح المحظورات" ٢٤٧.

اما انتخابات ٠٩؛ فقد سبقتها انتخابات فرعية لجميع القبائل الكبيرة أيضا؛ الا أن وزارة الداخلية اعطت من دروس الماضي فكتفت بالمراقبة من بعيد وتسجيل أرقام لوحات السيارات ومن ثم تحويلهم للنيابة.

### الطروحات النظرية لهذه الممارسة العملية:

يرفض "البدو" الجدل أو النقاش في تعارض الانتخابات الفرعية مع مفاهيم أساسية تقوم عليها دولة القانون والدستور الكويتي ويلجأون بدلا من ذلك الى حيلة عقلية فرودية "Golden Rationalization" فيبررون انتخاباتهم المجرمة على قاعدة "أنت للجميع يفعلها"؛ "Everybody does it". يفترضون أن الطبيعة الاخلاقية للعمل تتحسن طبقا لعدد من يقومون به:

- فالخضر ذاتهم أجروها من قبل؛ لماذا التركيز على "البدو"؟
- بل في الولايات المتحدة؛ رائدة الديمقراطية عالميا؛ تجربها الاحزاب المختلفة؛ هل نحن أكثر ديمقراطية من امريكا؟

ورغم أن هذه الجدليات هي نتاج طبيعي لعقليات قضت حياتها بين الخيمة وبين ملاحقة "الضبان" في الصحراء؛ لكنني مضطر لتنفيذها على اي حال:

- عضوية مجلس الامة هي نيابة عن الامة بأكملها؛ عندما يخرج مرشح من بطن فرعية قبلية فانه يدين بالولاء لهذه القاعدة الانتخابية فقط؛ هذا يتعارض مع مفهوم نيابة مجلس الامة التي تجعل من عضو مجلس الامة ممثلا عن الامة بأكملها.

- الانتخابات الفرعية تغلق الدائرة انتخابيا على قبيلتين أو ثلاثه؛ اما باقي اطراف الدائرة الانتخابية من مكونات اجتماعية اخرى فلا تحلم بالوصول للبرلمان؛ هذا يضر بمفاهيم أساسية قام عليها الدستور الكويتي كالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص؛ فقبائل مثل "شمر"؛ "ظفير"؛ "الدواسر"؛ "السهول"؛ "السيبع" إضافة "للخضر" و"الشيعه" في الدائرتين الرابعة والخامسة لا تحلم بالتمثيل النيابي بسببها.

- لعل تجريم الانتخابات الفرعية قانونيا هو لوحده سبب كافي جدا لعدم اجرائها؛ كيف يتفق مواطن بنائب ابندا مشواره النبابي بمخالفة القانون؟

- هل هولاء من مشاركين ومنظمين وداعين للانتخابات الفرعية يرون باقي أطراف المجتمع كشر كاء أكفاء لهم بالوطن؟ هل يحق لهم الدفاع عن الوحدة الوطنية مثلا وهم أول من مزقها بنفبيهم لحق غيرهم بالتمثيل البرلmani استعانةً بالعصبة القبلية .

- انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة قانونية؛ الانتخابات الفرعية الكويتية مجرمة . انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة مفتوحة للجميع ”كل ما عليك فعله هو ملء استمارة العضوية الحزبية؛ في بعض الولايات مرحب حتى بغير الامريكي“ وبالتالي هي لا تضر بمبادئ المساواة والعدالة؛ الانتخابات الفرعية الكويتية محصورة بفتنة اجتماعية محددة تمنع سواها من المشاركة وبالتالي تضر بمبادئ العدالة والمساواة؛ في انتخابات الاحزاب التمهيدية في الولايات المتحدة يتنافس المرشحون فيما بينهم وفقا لسياساتهم ومبادئهم المختلفة؛ في الانتخابات الفرعية الكويتية يتنافس المرشحون فيما بينهم وفقا للفرعة القبلية وسياسة الفخذ الأكبر .

- اما إجراء ”الحضر“ لانتخابات فرعية في الثمانينات ففعلهم من وجهه نظر قانونية بحته سليم جدا؛ فلم يصدر قانون التجريم الا في ١٩٩٦؛ فرغم أن فعلهم غير أخلاقي بالمره ولا يتفق مع مبادئ الدستور الا انه بالتأكيد لا يجوز مقارنته بالفعل الاجرامي الذي تقوم به القبائل في كل انتخابات؛ وعموما وعى الحضر منذ بداية التسعينيات الى خطرها على الديمقراطية فلم يعودوا الى اجرائها .

- لكن عندما توجه سهام النقد للحضر انهم يعارضون هذه الانتخابات الفرعية لانهم يطمحون التقليل من النفوذ ”البدوي“ بالتقليل من عدد النواب البدو؛ فإن مثل هذه الانتقادات لا تعكس الا سذاجة قائلها؛ فبكل الاحوال الحضر كأقلية في الدائرتين الرابعة والخامسة بعيدة كل البعد عن التمثيل النيابي حتى في حالة تخلى القبائل عن أفعالهم غير القانونية؛ الآتي يوضح هذا:

نظرة تحليلية الى نتائج انتخابات ٠٨ في الدائرة الرابعة تبين أن أول مرشح حضري ترتيبا ”صالح السعيد“ حل في المركز ٢١؛ ولم يستطع إحراز أكثر من ٢١٤١ صوت ”المركز العاشر آخر الفائزين في تلك الانتخابات أحرز ٨٣٩٤ صوت“؛ وتكررت نفس النتائج في انتخابات

٠٩ في الدائرة الرابعة؛ فأول مرشح حضري تريبيا "صالح السعيد" حل بالمركز ٢٥ وأحرز فقط ٢٢٤٣ صوت "المركز العاشر آخر الفائزين في تلك الانتخابات أحرز ١١٨٣٦ صوت" ٢٤٨.

وحتى عندما يقرر "الكنادرة" الدخول في تحالفات انتخابية مع بعض التجمعات القبلية الصغيرة في الدائرة الخامسة نجدهم يعيدون كل البعد عن الوصول للمجلس؛ فلم يستطع "فيصل الكندري" ورغم تحالفه مع قبائل "السهول؛ السبعان؛ العنوز" في انتخابات ٠٩ الا الحصول على المركز ١٤ بـ ٩٩٦٢٢ صوت؛ في حين كان رقم النجاح للمركز العاشر ١٣١١٥ صوت؛ وهذا الرقم الذي أحرزه لا يمثل وجود "حضري" قوي بالدائرة فهو لم يحصل عليه الا بالتحالف مع ثلاثة قبائل أخرى ٢٤٨.

ثم أن دراسة محايدة تضع القوة التوجيهية "للحضر" و"الشبيعة" في الدائرة الخامسة عند ٤٠٠٠ صوت؛ وهو رقم يجعلهم يعيدون كل البعد عن النجاح ٢٤٩.

هذه النتائج التفصيلية توضح تماما التركيبة البدوية الغالبة على الدوائر الرابعة والخامسة؛ من سيستفيد من منع الفرعيات هم "بدو" أيضا؛ لكن من قبائل وفخوذ أصغر "شمر؛ الظفير؛ عنوز" بالدائرة الرابعة؛ و"الدواسر؛ العتبان؛ مطير؛ سبيع؛ السهول" بالدائرة الخامسة.

إذا اعتراض الحضر الاخلاقي على هذه الافعال المجرمة يرجع فقط الى كونها تتعارض مع مفاهيم دستورية تنص على المساواة؛ وتكافؤ الفرص ليس الا إضافة لتحديها لسلطة الدولة القانونية وهيبتها ولا يرجع الى أي مصالح شخصية سيجنونها.

\* \* \*

إذا تشكل احداث فرعيات ٠٨ نقطة تحول كبرى؛ بعدها انهارت هيئة الدولة؛ تبخرت سيادة القانون؛ مجموعة من "الرعاع" في حادثتين منفصلتين اقتحموا مباني امنية؛ كسروا أبوابها؛ اشتبكوا مع رجال الامن؛ حطموا مركبات الشرطة.

بعد ذلك يأتي من يتساءل لماذا ضاعته هيئة الدولة في كل جانب من جوانب الحياة اليومية؛ الاجابة بسيطة: تلاشت هيئة الدولة بضعفها! بدلا من تطبيق القانون وتقديم الرعاع للمحاكمة تفذ طلباتهم ويطلق سراح مسجونين؟ فقط ليزداد طغيانهم ويطالبون باسترجاع الادلة أيضا؟

بعد ذلك يتساءلون أين ذهبت هيئة الدولة؟ أين ذهبت هيئة "الشيوخ"؟ لماذا غيرنا من شيوخ الخليج لازلوا يحتفظون بهيبتهم واحترامهم؟

٢٤٨- المصدر: قاعد بيانات "Herb"

Herb, Michael. Kuwait politics database. Retrieved June 23, 2010 from <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>

٢٤٩- القيس؛ قراءة في الدائرة الانتخابية الخامسة (٦-٦)؛ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦.

في السعودية نراهم مطأطي الرؤوس؛ عيونهم مثبتة على أقدامهم لا ترمش؛ لسانهم لا يمل من تكرار "طال عمرك" "طال عمرك"؛ وعندما يرجعون الى الكويت ويستبدلون الجواز السعودي بالجواز الكويتي؛ يتحول الارنب فجأة أسدا؛ فيصبح هذا شيخا "لا يصلح لإدارة قسم بالشئون"؛ وهذا "شيخ القطاوة"؛ اما ذلك فدعك منه انه "حطبة الدامه".

شيوخ الخليج فرضوا هيبتهم الشخصية قبل القانون أحيانا؛ بالكويت حتى هيبة القانون لم نحاول فرضها؛ لو نتخيل ماذا كان سيحدث لو قرر الارنب أن يغدوا أسدا في السعودية؛ في أول "جمعة" قادمة سنرى "قصهم" بعد الصلاة مباشرة؛ في الكويت لا داعي "للقص" لكن نحن ندعي اننا دولة قانون؛ لدينا قانون مكافحة الشغب وآخر للمتهمين بالتعدي على رجال الامن لماذا الخوف من تطبيقهم؟ لماذا التردد دائما؟ وماذا كانت نتيجة الخوف والتردد؟ الا مزيداً من التناول والاهانات.

## ملحق إضافي توضيحي

”ترانما مع تحضيرات طباعة هذا الكتاب فوجئت بالتطورات الدراماتيكية التي شهدتها الساحة السياسية اغسطس - سبتمبر ٢٠١٠؛ ففتنة ياسر حبيب المذهبية؛ لارتباطها العضوي بفرضيات هذا الكتاب أحتجت أن أناقشها في هذا الملحق“

ظاهرياً الاحداث الاخيرة تنزع مصداقية الكثير من الفرضيات التي ادعيها في هذا الكتاب؛  
الفتنة الاخيرة لم تكن بدوية - حضرية أبداً بل كان الصراع ديني ما بين سنة وشيعة  
كيف تجرأت اذا؟

كيف أحتزلت الصراع السياسي في جذوره الاجتماعية الى صراع حضر - بدو؟  
الحقيقة أنني سأظل متمسك بموقفي هذا؛ بل زادني الاحداث الاخيرة يقينا بصدق فرضياتي؛  
لانه على نقبض هذا؛ خلف ظاهريتها الخداعة فإن الفتنة السنية - الشيعية الاخيرة تتجح تماماً في  
بيان ما ادعيه:

الازمات السياسية المتكررة في نهاية المطاف هي تعبير عن صراع اجتماعي بين جماعات اثنية

متباينة .

ورغم اني لا أتجاهل الصراع السني - الشيعي أبداً الا اني ازعم ان الصراع الحضري - البدوي  
”حالياً على الاقل“ هو ركن الاساس في المشهد السياسي المحلي؛ بل ويا للغرابة اني أزعم أن حتى  
فتنة الشيعي باسر حبيب في جانب واحد منها على الاقل ماهي الا مظهر آخر للصراع الحضري -  
البدوي؛ فهي لم تفرز المجتمع كما هو متوقع الى سنة و شيعة فحسب؛ بل أنها ”وللمرة الثانية يا  
لغيرابة“؛ فرزته الى ثلاث مجموعات: شيعه؛ بدو؛ حضر .

كيف هذا؟

هنا أحلل منطقي خلف هذا الزعم الغريب:

حين بدأت هذه الفتنة؛ تصدى لها البدو؛ بينما لم يبدوا أن غالبية الحضر ما عدا أقلية من  
المؤدجين بذلك الاكترات للقضية برمتها .

لما ظهر الاسلام البدوي أكثر ”غارية“ على عرض أم المؤمنين ”رضى الله عنها“ من الاسلام  
الحضري؟

١ - حين هاجم أعضاء مجلس أمة بدو وزير الداخلية ”جمعان الحريش؛ فيصل مسلم؛ مسلم  
البراك؛ وليد الطبطبائي حضري ذو ارتباطات انتخابية بدوية سبق أن فصلت فيها“ ودعوا  
الى سحب جنسية ”حبيب“ أو الاستجواب؛ كان النواب الحضر بعيدين كل البعد عن هذه

المواقف الراديكالية ؛ بعضهم ”مرزوق الغانم ؛ جاسم الخرافي“ دعا للتهدئة وحذر من مغبة العيث بالجناسي ؛ حتى الاسلاميين الحضر؛ عتاة السلف ؛ ورغم تعرض ”حبيب“ الشخصي لهم وبالاسم لم تبدى لهم نية التصعيد. ”خالد السلطان شارك في ندوة واحدة فقط وأعلن بعدها انه لن يشارك بندوات أخرى“. بيان الـ ١١ نائب عن الاجراءات الحكومية لم يوقع عليه الا ٣ نواب حضر والباقي جميعهم بدو .

### لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

٢- في المواقف الشعبية : كافة الندوات الجماهيرية التي أقيمت لهذه القضية ؛ أقامها ناشطون بدو؛ في مناطق بدوية؛ ليحضرها بدو؛ محمد هايف في الفردوس ؛ خالد الشليمي في الجهراء ؛ الندوة المقررة لمبارك الدويلة في العمرية؛ الندوة المقررة لبدر ماجد المطيري في الصباحية .

غريب جداً؛ أين الحضر؟ لماذا لم يعقدوا ندوات ماثلة؟ لماذا لم تعقد ندوات في معقل السلف في اليرموك / كيفان؟ لماذا لم تعقد في معقل الاخوان المسلمين في الروضة؟ أين الفعاليات الحضرية من هذه القضية؟ بل أن جمعيات مجتمعية تحت الهيمنة الحضرية الكاملة لم تكتفي بالصمت بل أصدرت بيانات تندد بنوايا سحب الجنسية ”الجمعية الكويتية لحقوق الانسان؛ المنبر الديمقراطي“ .

### مرة أخرى لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

٣- حتى حين هدد متهور متطرف بقتل أعضاء مجلس أمة؛ هل كان هذا المتعصب حضري؟ لا طبعاً؛ كان بدوياً ”مبارك البدالي“؛ لماذا لم يظهر متطرف حضري يهدد هو الآخر؟

### مرة أخرى لماذا هذا الاختلاف الحاد في مواقف الحضر والبدو؟

بتحليل هذه المواقف ؛ بل الأهم بتحليل هذا الاختلاف في المواقف نأكد فرضيتي الأساسية :  
”المجتمع الكويتي دائماً مفروز الى جماعات اجتماعية متباينة متباعدة متخالفة ؛ دوما هي على

أستعداد للاختلاف والتصارع“

في هذه القضية بالتحديد أختار البدو هذه المرة توجيه سهام حربهم - صراعهم الاجتماعي ضد الشيعة وليس الحضر؛ بينما أدرك الحضر أن هذا التصعيد لا يقف خلفه أسباب دينية بقدر ماهي اجتماعية فلم يرغبوا أن يلعبوا دور جمرة نار بيد البدو.

إذا البدو ليسوا أكثر "غارية" من الحضر تجاه أم المؤمنين؛ لا طبعاً؛ لكن هم يرفعون هذه القضية كما رفعوا غيرها؛ "كقميص عثمان"؛ لتخدم صراعاتهم / حراكهم الاجتماعي ضد الحضر أو الشيعة.

كشفت هذه القضية هشاشة المجتمع الكويتي؛ علة هذا المجتمع ذاتية؛ تكمن في بنيته الاجتماعية المتخالفة؛ ياسر حبيب ليس عميل أجنبي؛ لا ندفن رؤوسنا في الرمال وندعي ذلك؛ موافقه؛ آراءه؛ يشاركه بها الكثير من أبناء ملته؛ مثله مثل البدوي حسين جليعب أو ضيف الله بورمية أو مبارك الوعلان الذي يقف خلفهم الكثير من البدو يأيدون آرائهم المتطرفة ضد الحضر؛ أو مثل محمد الجويهل ومريديه الحضر.

هذا مجتمع دائماً مفروز إلى جماعاته الاجتماعية المتنافرة؛ دوما هي على أهبة الاستعداد للتصارع والتخالف.

في ٠٨ اصطف البدو والحضر ضد الشيعة (تأبين مغنية)؛ في ٠٩ اصطف الحضر والشيعة ضد البدو (أزمة السور - ازدواجية الجنسية)؛ والقادم في ٢٠١٠ أن يشحذ كل طرف أسلحته ترقباً للصراع القادم: البدو والشيعة ضد الحضر (أزمة غرفة التجارة - عصب البيت الحضري).

أين لحمة هذا المجتمع؟

هذا مجتمع مفكك قابل للانهايار في أي لحظة شريطة توفر الظروف المناسبة؛ أي ديمقراطية قابله للحياة في هذا المجتمع؟

الملاحق

Main page / About

----- Kuwait Politics Database -----

### Professions By Baladiya District

100=average for Kuwait

Profession	الكويت	الشرق	صاحبة عبدالله السالم	الفيحاء	حولي	السالمية	أبرق حيطان	العمرية	الصليبخات	الأحمدي	الصباحية	Total
طبيب	100	192	192	128	235	145	34	35	35	47	26	421
مدرس	100	164	108	124	162	162	51	81	79	61	44	3093
استاذ جامعه	100	157	186	100	299	111	15	48	38	47	8	281
محاسب	100	157	154	120	160	217	44	93	46	43	44	123
مهندس	100	152	198	140	199	183	42	46	44	43	28	2103
طيار	100	151	113	202	175	222	47	52	30	28	69	140
تاجر	100	147	408	182	160	72	40	48	37	37	42	3254
صاحب عمل	100	130	133	149	140	117	57	109	52	94	57	190
محامي	100	120	263	140	217	98	28	81	39	47	35	307
موظف	100	118	96	110	104	116	93	103	83	97	97	64393
اعمال حره	100	113	101	98	115	73	169	85	62	109	86	438
مجهول	100	106	126	160	117	105	108	83	106	59	68	665
طالب	100	103	135	126	116	93	97	85	114	76	73	22262
رجل اطفال	100	102	48	48	49	143	155	107	111	93	144	1118
ديبلوماسي	100	101	377	230	280	21	21	40	34	6		105
اخر	100	101	124	113	191	186	125	43	86	38	6	191
فني	100	95	71	73	101	390	128	61	51	30	63	222
مدير اداري	100	90	220	195	303	101	46	32	8	28	15	352
متقاعد	100	69	53	69	85	76	129	130	123	118	97	14344
ضابط حرس وطني	100	52	116	69	139	90	80	92	120	97	95	136
ضابط	100	52	105	91	63	62	82	132	104	119	175	647
بدون عمل	100	34	25	26	21	42	146	123	174	151	163	3590
عسكري	100	28	20	31	21	29	78	86	101	199	317	1493
شرطي	100	17	18	16	18	30	105	86	112	188	316	2693
سائق	100	14	6	5	26	15	186	82	226	164	127	509
عسكري حرس وطني	100	14	13	22	20	49	166	132	166	157	157	5717
عامل	100		63	27	28	33	11	31	324	105	234	101
حارس	100		2	3	13	11	131	96	238	224	88	1500

ناخبي المجلس البلدي حسب الوظيفة  
وفقا لقاعدة بيانات هيرب



الرئيسية خريطة الموقع اتصل بنا

**لجنة المناقصات المركزية**  
Central Tenders Committee  
بالتعاون مع وزارة

الرئيسية | المناقصات | التصنيف | قانون المناقصات | إعلانات الكوت اليوم | الإحصائيات | البريد الإلكتروني

أحدث الأخبار: موعدا اجتماع تعهدي ثاني لمنافسة جامعة الكوت رقم: ku/kuccp/co300/09-10 تنفيذ وصيانة كلية الهندسة والتبرول ميه. /en, 26/05/2010

**التسجيل دخول**

اسم المشترك:

كلمة السر:

دخول

نسبت كلمة السر مشترك جديد

**الشركات المصنفة**

الاصال المدنية والإنشائية

الفئة الثانية

عرض

بحث في الشركات المصنفة:

عرض

تاريخ التصنيف	فئة التصنيف	اسم الشركة	م
1976-06-27	الفئة الثانية	مؤسسة ابو العتيبي للتجارة العامة والمقاولات	1
2009-04-01	الفئة الثانية	مؤسسة الأعمال الكونية للتجارة العامة والمقاولات	2
2001-09-17	الفئة الثانية	شركة ذا كونستراكتور للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	3
2003-02-22	الفئة الثانية	شركة ارض الخيرية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	4
2007-11-06	الفئة الثانية	مؤسسة الاعمار الحديثة للتجارة العامة والمقاولات	5
2008-01-13	الفئة الثانية	شركة الأوراء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	6
2007-06-25	الفئة الثانية	مؤسسة انشاءات البهائم للتجارة العامة والمقاولات	7
2010-01-13	الفئة الثانية	شركة ابناء عيسى عبد الله العثمان للتجارة والمقاولات ذ م م	8
1982-02-02	الفئة الثانية	شركة الاعمار الهندسية لمقاولات الطرق والمباني ذ م م	9
2005-07-05	الفئة الثانية	شركة بدر الملا وأخوانه ذ م م	10
2001-04-03	الفئة الثانية	شركة بدر النوسان وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	11
1999-03-10	الفئة الثانية	مؤسسة آباب الكوندي للتجارة العامة والمقاولات	12
2003-12-16	الفئة الثانية	شركة تركي دوس الدوس والولادة لتجارة مواد البناء والمقاولات	13
2003-10-14	الفئة الثانية	شركة الجسيمي والقصير لمقاولات البناء ذ م م	14
2007-06-04	الفئة الثانية	شركة الجواد للتجارة والمقاولات ذ م م	15
1971-03-02	الفئة الثانية	مؤسسة خليل محمود للتجارة العامة والمقاولات	16
1977-11-20	الفئة الثانية	شركة خليفة صبح الدوس وأخوانه المحدودة ذ م م	17
1982-10-31	الفئة الثانية	شركة خليفة الجاسم للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	18
1989-10-31	الفئة الثانية	شركة الحميس للتجارة والمقاولات ذ م م	19
2003-04-22	الفئة الثانية	شركة الدنيا العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	20
2003-03-17	الفئة الثانية	شركة الدليل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	21
1985-08-16	الفئة الثانية	شركة الرومي للتجارة والمقاولات ذ م م	22
1987-11-16	الفئة الثانية	شركة الروسان للمقاولات ذ م م	23
1986-12-10	الفئة الثانية	شركة الرابية العالمية للمقاولات ذ م م	24
2009-04-01	الفئة الثانية	شركة الراجحي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	25
2003-10-14	الفئة الثانية	شركة او اند جي الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	26
2009-07-20	الفئة الثانية	شركة السهوب للتجارة والمقاولات ذ م م	27
1999-03-10	الفئة الثانية	شركة سبازي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	28
2003-12-16	الفئة الثانية	شركة 26 فبراير للمقاولات الانشائية ذ م م	29
2009-05-12	الفئة الثانية	شركة السدح للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	30
2003-10-14	الفئة الثانية	شركة سلمان عبدالله الدبوس واولاده للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	31
2004-06-02	الفئة الثانية	شركة الشرق الاوسط للانشاءات (مدكو) ذ م م	32
2008-03-06	الفئة الثانية	شركة الشهولة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	33
1999-03-10	الفئة الثانية	شركة شاهين الفاخر لمقاولات الطرق والحسور ش م ك م	34
2005-04-04	الفئة الثانية	شركة الصانع الاهلية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	35
2009-06-03	الفئة الثانية	شركة طارق الفانير للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	36
2010-03-03	الفئة الثانية	شركة طارق العيسى للتجارة العامة والمقاولات	37
1974-05-29	الفئة الثانية	شركة العميري للتجارة والمقاولات ذ م م	38
1976-03-22	الفئة الثانية	شركة علي الصايغ للمقاولات ذ م م	39
2009-12-21	الفئة الثانية	شركة العدواني ذ م م	40
2009-06-03	الفئة الثانية	شركة العهد الجديد للمواد الانشائية والمقاولات ذ م م	41
2007-06-25	الفئة الثانية	شركة عريم للطاقة والتكنولوجيا ش م ك م	42
2004-01-13	الفئة الثانية	شركة العتومان والارامل للتجارة العامة والمقاولات العامة ذ م م	43
2000-11-06	الفئة الثانية	شركة العميرات الحديثة للتجارة والمقاولات ذ م م	44
1986-11-20	الفئة الثانية	شركة العهد للتجارة والمقاولات ذ م م	45
2003-02-22	الفئة الثانية	شركة العفجي للتجارة والمقاولات ذ م م	46
2002-12-25	الفئة الثانية	شركة فيسكو العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	47

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية  
لجنة المناقصات المركزية  
كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨  
الفئة الثانية

لجنة المناقصات المركزية

2006-11-08	الفئة الثانية	شركة الفوز المتحدة للتجارة العامة والمقاولات ذ. م. م.	48
2010-03-03	الفئة الثانية	شركة القبة الرفاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	49
2009-01-28	الفئة الثانية	الشركة الكويتية للاتعمال المدنية للتجارة العامة والمقاولات ذ. م.	50
2001-04-17	الفئة الثانية	شركة المركز العربي للتجارة والمقاولات	51
2003-01-14	الفئة الثانية	شركة المشاعل للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	52
1983-04-06	الفئة الثانية	شركة المجموعة الاهلية للمقاولات ذ م م	53
1991-11-24	الفئة الثانية	شركة مجموعة الزين الدولية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	54
2003-10-14	الفئة الثانية	شركة مركز الكويت الصناعي ذ م م	55
2001-12-02	الفئة الثانية	شركة الماجد واثنين للمقاولات العامة ذ م م	56
2002-01-30	الفئة الثانية	شركة المنهوي للقطارات والمقاولات الانشائية / ش م م	57
1996-01-17	الفئة الثانية	شركة مجموعة الخطيب التجارية ذ م م	58
2003-10-13	الفئة الثانية	شركة مجموعة البرجس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	59
2010-03-03	الفئة الثانية	شركة المركز الكويتي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	60
1986-05-12	الفئة الثانية	شركة محمد يعقوب القائم وشركاه للتجارة والمقاولات العامة ذ م م	61
2010-01-13	الفئة الثانية	شركة المجموعة الدولية المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	62
2009-05-12	الفئة الثانية	مؤسسة المشاريع الوطنية للتجارة العامة والمقاولات	63
2003-02-22	الفئة الثانية	شركة مجموعة القائم المشتركة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	64
2009-08-19	الفئة الثانية	شركة محمد ناصر الدجاج وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	65
2009-10-28	الفئة الثانية	شركة مؤسسة الصنيع الوطنية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	66
2009-04-22	الفئة الثانية	شركة ابري عبد الله النوري وشركاه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	67
2003-12-16	الفئة الثانية	مؤسسة نسبية للمقاولات العامة للمباني	68
1995-06-19	الفئة الثانية	شركة الهدير للمقاولات الانشائية ش م م	69
2004-05-03	الفئة الثانية	شركة النهار للصناعة والتجارة والمقاولات ش م م	70
2004-09-26	الفئة الثانية	شركة الرشيد وضار للمقاولات وتجارة المواد الانشائية ذ م م	71
1995-12-17	الفئة الثانية	شركة السعيد العالمية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	72
1968-11-06	الفئة الثانية	شركة عبدالحيد الصيسى للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	73
2007-11-29	الفئة الثانية	شركة عبدالله الناصر للمقاولات الانشائية وصيانة المباني	74
2009-04-22	الفئة الثانية	شركة ادارة الانشآت والبناء للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	75
1980-02-07	الفئة الثانية	شركة اسباب الهندسة والمقاولات ذ م م	76
2001-06-08	الفئة الثانية	شركة الازحان العالمية العقارية ش.م.م. مقفلة	77
2007-06-04	الفئة الثانية	شركة ابو شيبه للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	78
2009-01-28	الفئة الثانية	شركة الاربك الكويتية للتجارة العامة المقاولات ذ م م	79
2009-06-03	الفئة الثانية	شركة مجموعة حيات للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	80
0097-04-07	الفئة الثانية	شركة غانم عبد الله العثمان للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	81
1972-12-30	الفئة الثانية	شركة رفاه للمقاولات ذ م م	82
2009-10-07	الفئة الثانية	شركة مجموعة بوخمسين العميلة للمقاولات ذ م م	83
2009-06-03	الفئة الثانية	شركة تشييد الخليج للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	84
1974-12-05	الفئة الثانية	مؤسسة ورتة بدر احمد الخرافي للتجارة العامة والمقاولات	85
2009-01-11	الفئة الثانية	شركة القائم للمواد الخصوصية ذ م م	86
2009-05-12	الفئة الثانية	شركة جوهرة مكة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	87
2010-05-18	الفئة الثانية	شركة كي سي سي للهندسة والمقاولات ذ م م	88
2009-12-21	الفئة الثانية	الشركة الثلاثية العربية للمقاولات العامة للمباني ذ م م	89
2010-01-27	الفئة الثانية	شركة أنظمة البناء للمقاولات الانشائية ش م م مقفلة	90
2008-01-13	الفئة الثانية	شركة الصاعات الهندسية التغليف وبناء السفن ش م م	91

©All rights reserved for Central Tenders Committee- Kuwait 2006

رقم	اسم الشركة	تاريخ التصيف	رقم المناقصة
1	شركة الأبرار للتجارة العامة والمقاولات د م م	14-04-1985	1985-04-14
2	شركة الأضواء والطرف ( باركو ) وشركة د م م	31-10-1976	1976-10-31
3	شركة الأزمات المتحدة للتجارة والمقاولات د م م	13-01-2010	2010-01-13
4	شركة تولد عنعام للتجارة العامة والمقاولات د م م	30-06-2009	2009-06-30
5	الشركة الأسيائية الهندسية للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	03-06-2009	2009-06-03
6	شركة احمد سليمان المهود وخزفه للتجارة العامة والمقاولات د م م	19-03-2007	2007-03-19
7	شركة البناير للمقاولات د م م	19-11-1983	1983-11-19
8	شركة البريق للتجارة والمقاولات د م م	02-11-2002	2002-11-02
9	شركة البحر وبربول للمواد المخصوصة	02-11-2002	2002-11-02
10	شركة التقدم الهندسية للتجارة العامة والمقاولات	22-04-2003	2003-04-22
11	شركة مجموعة نبي نبي التجارة العامة والمقاولات د م م	04-11-1993	1993-11-04
12	شركة حاسم عبدالله حاسم وشركته للتجارة العامة والمقاولات د م م	08-05-1985	1985-05-08
13	مؤسسة جابر الدولية للتجارة العامة والمقاولات	29-11-2007	2007-11-29
14	مؤسسة حمزة أكبر للتجارة العامة والمقاولات	10-12-2006	2006-12-10
15	شركة الحسين للتجارة العامة والمقاولات د م م	22-04-2009	2009-04-22
16	شركة الخليج للتجارة العامة والمقاولات د م م	02-11-2002	2002-11-02
17	شركة الخليج ورفوفا للخدمات العمالية ش ت ب	16-12-2003	2003-12-16
18	شركة الفار للتجارة العامة والمقاولات د م م	16-12-2003	2003-12-16
19	شركة دار المعاصر للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	12-05-1999	1999-05-12
20	شركة الدائرة المتشركة للتجارة والمقاولات د م م	16-02-1981	1981-02-16
21	مؤسسة ابراج للتجارة العامة والمقاولات	17-01-1996	1996-01-17
22	شركة وافي الشام للمقاولات العامة وندارة مواد البناء د م م	13-05-1988	1988-05-13
23	شركة السعيدان للتجارة والمقاولات د م م	06-11-2002	2002-11-06
24	شركة للتجارة المقاولات د م م	14-10-2003	2003-10-14
25	شركة التماسك الذهبي للتجارة العامة والمقاولات د م م	04-04-2005	2005-04-04
26	مؤسسة صباح بوسراي للتجارة العامة والمقاولات	10-03-1999	1999-03-10
27	شركة المنجوة للتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	17-03-1992	1992-03-17
28	شركة مجازي الكويت للتجارة العامة والمقاولات د م م	12-05-1999	1999-05-12
29	شركة المسماح للأشغال ش ت ب	10-04-2006	2006-04-10
30	شركة عبد الله بومركي للتجارة والمقاولات العامة ش ت ب	25-12-2002	2002-12-25
31	شركة المصطفى وايد للتجارة والمقاولات العامة د م م	27-09-1989	1989-09-27
32	شركة العارضية العالمية للتجارة العامة والمقاولات د م م	19-03-2007	2007-03-19
33	مؤسسة عبد الله الجوهري للتجارة العامة والمقاولات	14-10-2003	2003-10-14
34	مؤسسة عبدالله الجوهري للتجارة والمقاولات	29-06-1994	1994-06-29
35	شركة عماد والمكوك للتجارة والمقاولات د م م	29-11-2007	2007-11-29
36	شركة العفوس التجارية د م م	22-04-2009	2009-04-22
37	شركة العنق الدولية للتجارة العامة والمقاولات د م م	02-11-2002	2002-11-02
38	مجموعة حيازي الحيرية التجارية	20-01-1995	1995-01-20
39	الشركة المحلحة للخرسانة الجاهزة د م م	18-03-2002	2002-03-18
40	شركة المنذر العمالية د م م	09-04-2007	2007-04-09
41	مركز الأحدثي للتجارة العامة والمقاولات	24-06-2009	2009-06-24
42	المركز الكويتي للبناء	30-06-2003	2003-06-30
43	شركة محمود بوموي للتجارة والمقاولات العامة د م م	08-11-2006	2006-11-08
44	مؤسسة هشام سالم القوي للمقاولات المدني	16-12-1998	1998-12-16
45	شركة الوهاب للتجارة العامة والمقاولات د م م	19-06-1995	1995-06-19
46	مؤسسة الوهابية الحديثة للتجارة العامة والمقاولات	02-11-2002	2002-11-02
47	شركة ولاء الكويت للتجارة العامة والمقاولات د م م	12-02-2007	2007-02-12
48	شركة أساس للمقاولات العامة د م م	15-10-2008	2008-10-15
49	شركة فهد البنداء للتجارة العامة والمقاولات د م م	08-10-1997	1997-10-08
50	شركة مينا للإشاعات والتجارة العامة والمقاولات ش ت ب	13-01-2008	2008-01-13
51	الشركة الأسيائية الهندسية للتجارة العامة والمقاولات	03-06-2009	2009-06-03
52	الشركة المنصصمة للتجارة العامة والمقاولات د م م	28-10-2009	2009-10-28
53	شركة مجموعة الكفعمي الدولية للتجارة العامة والمقاولات د م م	24-06-2009	2009-06-24
54	شركة عبدالعزيم عبدالله وولادة د م م	30-05-2004	2004-05-30
55	شركة زهير للتجارة العامة والمقاولات	12-05-2009	2009-05-12
56	شركة زهير للتجارة العامة والمقاولات د م م	04-09-2009	2009-09-04
57	شركة الفلحة الكويتية للتجارة العامة والمقاولات د م م	21-12-2009	2009-12-21
58	شركة أبناء خليفة الرومي للتجارة العامة والمقاولات د م م	04-05-2002	2002-05-04
59	شركة السيد المحمد للتجارة العامة والمقاولات د م م	17-03-2001	2001-03-17
60	شركة جاسم احمد بوعبد الصم وشركته للتجارة العامة والمقاولات بونكا، سامي، د م م	17-03-2009	2009-03-17

الشركات المصنفة في قطاع الأعمال المدنية والإنشائية  
لجنة المناقصات المركزية  
كما بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٨  
الفئة الثالثة





1994-05-08	الغدة الرابطة	شركة المتاحي للتجارة والانشاءات د م م	62
1994-06-22	الغدة الرابطة	شركة النقلة البروة المتحدة للتجارة العامة والمغفلات د م م	63
1993-07-21	الغدة الرابطة	شركة سناطين التسامح للمغفلات العامة للتأمين د م م	64
1995-10-22	الغدة الرابطة	مؤسسة شعاع الكوث للتحارة العامة والمغفلات	65
1997-06-03	الغدة الرابطة	شركة التسامح وتوسيع التجارة العامة والمغفلات د م م	66
1999-11-17	الغدة الرابطة	مؤسسة التسامح للتجارة العامة والمغفلات	67
2002-03-05	الغدة الرابطة	شركة التسامح للتجارة العامة والمغفلات للتأمين د م م	68
1997-04-07	الغدة الرابطة	مؤسسة صالح الأحمد التجارية	69
1993-01-05	الغدة الرابطة	شركة الصالحية الهندسية للتجارة العامة	70
1992-11-08	الغدة الرابطة	مؤسسة الصالح للتجارة العامة والمغفلات	71
1997-07-07	الغدة الرابطة	مؤسسة الصالح للمغفلات البنا	72
2002-12-25	الغدة الرابطة	شركة صبا، بهيولى للتجارة العامة والمغفلات د م م	73
1987-02-08	الغدة الرابطة	شركة عبدالعزير عدنانة وولادة القولة للتجارة العامة والمغفلات د م م	74
1988-02-22	الغدة الرابطة	مؤسسة عدنانة	75
1990-05-21	الغدة الرابطة	شركة علي الزواه وسريكة للتجارة العامة والمغفلات د م م	76
1991-12-08	الغدة الرابطة	شركة الحمدي وسريكة للتجارة العامة والمغفلات د م م	77
2000-05-30	الغدة الرابطة	شركة عيسى السليار للتجارة العامة والمغفلات ن ت	78
1997-12-09	الغدة الرابطة	مؤسسة علي العسر للتجارة العامة والمغفلات	79
2001-04-17	الغدة الرابطة	شركة عدنانة عوض الحضر وولادة للتجارة العامة والمغفلات ن ت	80
2002-05-04	الغدة الرابطة	مؤسسة عدنان الربيد للتجارة العامة والمغفلات	81
2002-07-09	الغدة الرابطة	مؤسسة عدنانة ناصر العسوي للمغفلات الانشائية وكورثاه	82
2003-06-17	الغدة الرابطة	شركة المرحي الويله للتجارة العامة والمغفلات ن ت	83
1996-11-11	الغدة الرابطة	شركة علي دويش وسريكة للمغفلات العامة د م م	84
1989-11-06	الغدة الرابطة	شركة دقان للتجارة والمغفلات العامة د م م	85
1995-10-22	الغدة الرابطة	مؤسسة الرواية للتجارة العامة والمغفلات	86
2000-04-22	الغدة الرابطة	شركة حوده النعمة للتجارة العامة والمغفلات د م م	87
2002-05-22	الغدة الرابطة	شركة في العمارة للمغفلات الانشائية د م م	88
2002-05-22	الغدة الرابطة	شركة العسوي الويله للتجارة العامة والمغفلات العامة وجداره المغفلات ن ت	89
1987-10-05	الغدة الرابطة	شركة كبر الخليلج د م م	90
1987-10-06	الغدة الرابطة	مؤسسة كلب للتجارة والمغفلات	91
1993-02-17	الغدة الرابطة	شركة الكلب الدولية التجارية د م م	92
1993-12-14	الغدة الرابطة	الشركة الكوسية المغفلة العامة	93
1996-06-02	الغدة الرابطة	مؤسسة كطفه العالمية للتجارة العامة والمغفلات	94
1999-11-24	الغدة الرابطة	شركة الكوث والحين للمغفلات العامة للتأمين	95
1993-11-21	الغدة الرابطة	شركة كويت هوم للتجارة العامة والمغفلات د م م	96
2001-04-03	الغدة الرابطة	شركة كلار سنن للتجارة العامة والمغفلات د م م	97
2003-12-16	الغدة الرابطة	شركة كويت القفد للتجارة العامة والمغفلات ن ت	98
null	الغدة الرابطة	شركة المغفلات كورثاهة د م م	99
1988-11-07	الغدة الرابطة	شركة المحلد حوسى للمغفلات الانشائية د م م	100
1991-09-28	الغدة الرابطة	شركة محمد الراجحي وولادة للتجارة العامة والمغفلات العامة ن ت	101
1993-01-05	الغدة الرابطة	شركة المحلس للتجارة العامة والمغفلات د م م	102
1983-02-14	الغدة الرابطة	شركة المنجد للتجارة والمغفلات د م م	103
1993-10-02	الغدة الرابطة	مؤسسة منار الوطني للتجارة العامة والمغفلات	104
1993-11-23	الغدة الرابطة	مؤسسة المرى للتجارة والمغفلات الانشائية	105
1993-12-14	الغدة الرابطة	شركة المرزان الدولية للتجارة العامة والمغفلات د م م	106
1993-12-14	الغدة الرابطة	شركة مها الجبالي للتجارة العامة والمغفلات د م م	107
1995-01-30	الغدة الرابطة	شركة مؤسسه مبارك الحروف للتجارة العامة والمغفلات د م م	108
1992-02-03	الغدة الرابطة	الشركة المصنعة للتجارة العامة والمغفلات د م م	109
1995-05-24	الغدة الرابطة	مؤسسة مبارك طلال الحوي للتجارة العامة والمغفلات	110
1996-04-10	الغدة الرابطة	شركة محمد بهيولى وولادة اناثان الحرسية الجاهزة ومغفلاتها	111
1997-10-08	الغدة الرابطة	شركة محمد فهد السباي للتجارة العامة والمغفلات د م م	112
1997-12-13	الغدة الرابطة	شركة مجموعة العسوي للتجارة العامة والمغفلات د م م	113
1993-02-09	الغدة الرابطة	شركة مجموعة العسوي الاولى للتجارة العامة والمغفلات د م م	114
2001-07-03	الغدة الرابطة	شركة العديبة العسوي للتجارة العامة والمغفلات د م م	115
2002-05-22	الغدة الرابطة	شركة مؤيد الخليلج للتجارة العامة والمغفلات د م م	116
2002-10-23	الغدة الرابطة	شركة مجموعة اولاد باغب النديس للتجارة العامة والمغفلات	117
2003-03-17	الغدة الرابطة	شركة مركز العدان النديس للتجارة العامة والمغفلات د م م	118
2003-02-22	الغدة الرابطة	شركة منار العامة ن ت	119
1999-03-10	الغدة الرابطة	مجموعة تيمية الدولية للتجارة العامة والمغفلات	120
1983-10-28	الغدة الرابطة	شركة مجموعة العسوي للتجارة العامة والمغفلات د م م	121
1999-10-06	الغدة الرابطة	شركة المراريسير للتجارة العامة والمغفلات ن ت	122
1999-11-24	الغدة الرابطة	شركة مام للمغفلات العامة للتأمين د م م	123
1999-11-24	الغدة الرابطة	شركة مجموعة العسوي العالمية للمغفلات	124
2000-04-22	الغدة الرابطة	مؤسسة المنار الكوسية للتجارة العامة والمغفلات	125
1993-12-07	الغدة الرابطة	شركة المنسر للتجارة العامة والمغفلات د م م	126
1994-01-30	الغدة الرابطة	مؤسسة المنيل العربي للتجارة العامة والمغفلات	127
1997-12-09	الغدة الرابطة	مؤسسة ناصر العالمية للتجارة العامة والمغفلات	128
2000-05-30	الغدة الرابطة	شركة نرفان وولادة للتجارة العامة والمغفلات العامة ن ت	129
2000-04-22	الغدة الرابطة	شركة الهندسة الميكانيكية والمغفلات د م م	130
2000-05-31	الغدة الرابطة	شركة هليل للتأمين احدثية د م م	131
2004-06-21	الغدة الرابطة	شركة الهندسة المتشرفة للتجارة العامة والمغفلات د م م	132
2003-06-17	الغدة الرابطة	شركة اوجية المغفلات الانشائية د م م	133
2002-06-17	الغدة الرابطة	مؤسسة اقبال للتجارة العامة والمغفلات	134
1984-11-14	الغدة الرابطة	شركة اولاد سناطان محمل للتجارة العامة والمغفلات د م م	135
2001-10-30	الغدة الرابطة	مؤسسة زكريا للتجارة العامة والمغفلات	136
1996-06-02	الغدة الرابطة	شركة ابناء مروف العسوي للتجارة العامة والمغفلات	137
2004-01-13	الغدة الرابطة	شركة الرامل الدولية للتجارة العامة والمغفلات د م م	138
1994-12-07	الغدة الرابطة	شركة فيصل مزيد المسعود للتجارة العامة والمغفلات ن ت	139
2004-04-12	الغدة الرابطة	شركة التكمال الهندسية للتجارة العامة والمغفلات د م م	140

2004-04-18	البنية العربية	شركة دفة الصابحة للتجارة العامة والمعاملات د م	141
2004-04-07	البنية العربية	شركة دفا البرقاء للتجارة العامة والمعاملات د م	142
2004-05-16	البنية العربية	شركة تيملاء الكويك للتجارة العامة والمعاملات د م	143
2004-05-16	البنية العربية	شركة الانبار الوطنية للتجارة العامة والمعاملات د م	144
2004-05-23	البنية العربية	شركة ال، جى ام المتحدة للتجارة العامة والمعاملات د م	145
2004-05-30	البنية العربية	شركة السنين العالمية للتجارة العامة والمعاملات ش ت	146
2004-06-21	البنية العربية	شركة طريق النجاش للتجارة العامة والمعاملات د م	147
2004-06-21	البنية العربية	مؤسسة فور سكاكس للتجارة العامة والمعاملات	148
2000-06-12	البنية العربية	شركة الشيطان للمعاملات العامة د م	149
2004-09-26	البنية العربية	شركة سفير للتجارة العامة والمعاملات د م	150
2004-09-26	البنية العربية	شركة السفير للخدمات العامة د م	151
2004-09-26	البنية العربية	شركة البحر للتجارة العامة والمعاملات د م	152
2004-09-26	البنية العربية	شركة كبر العالمية للتجارة والمعاملات د م	153
2004-01-13	البنية العربية	شركة الأذ، الأول للتجارة العامة والمعاملات د م	154
2001-10-17	البنية العربية	شركة النظر العمريش للتجارة العامة والمعاملات ش ت	155
2002-02-02	البنية العربية	شركة دانا بالاس للتجارة العامة والمعاملات د م	156
0097-12-13	البنية العربية	مؤسسة الصرحا للتجارة العامة والمعاملات	157
2002-01-13	البنية العربية	شركة الضمان العالمية للتجارة العامة والمعاملات ش ت	158
2004-11-24	البنية العربية	مجموعة الرامل المتحدة للتجارة العامة والمعاملات د م	159
2002-02-02	البنية العربية	شركة اناميا للتجولة للمعاملات للتماسي د م	160
0087-04-09	البنية العربية	شركة فاسيون العالمية للتجارة العامة والمعاملات د م	161
1992-01-06	البنية العربية	مؤسسة الصمور العالمية للتجارة والمعاملات العامة	162
1996-06-02	البنية العربية	مؤسسة علي حسن علي الصراف للتجارة العامة والمعاملات	163
2001-11-05	البنية العربية	مؤسسة البنية للتجارة العامة والمعاملات	164
2002-06-17	البنية العربية	مؤسسة البصرية للتجارة العامة والمعاملات	165
1982-01-27	البنية العربية	مؤسسة عبدالرحمن يولو التماسي للتجارة العامة والمعاملات	166
1988-02-22	البنية العربية	مؤسسة علي الخطري للتجارة العامة والمعاملات	167
2005-02-07	البنية العربية	شركة ليرات للتجارة العامة والمعاملات	168
2004-12-15	البنية العربية	شركة الحدرة للتجارة العامة والمعاملات د م	169
0089-06-14	البنية العربية	شركة الدلو الحلبيحة للتجارة العامة والمعاملات	170
2005-03-13	البنية العربية	شركة ركن مونكازلو للتجارة العامة والمعاملات ش ت	171
2005-03-14	البنية العربية	شركة المعطب المتحدة للتجارة العامة والمعاملات د م	172
2005-04-04	البنية العربية	شركة المنقول للمعاملات للتماسي د م	173
2005-05-18	البنية العربية	شركة فدك الأولى للتجارة العامة والمعاملات ش ت	174
2005-05-18	البنية العربية	مؤسسة المساريت الخديجة للتجارة العامة والمعاملات	175
2005-05-21	البنية العربية	شركة الضمير والرمال للتجارة العامة والمعاملات د م	176
2005-05-17	البنية العربية	شركة النهضة الدولية للتجارة العامة والمعاملات د م	177
2005-06-01	البنية العربية	شركة جوسن العالمية للتجارة العامة والمعاملات د م	178
2005-06-01	البنية العربية	شركة الخديجة العالمية للتجارة العامة والمعاملات د م	179
1994-01-30	البنية العربية	شركة الشهاب الهندسية للتجارة العامة والمعاملات ش ت	180
2005-09-28	البنية العربية	مؤسسة البوط الذهبى للتجارة العامة والمعاملات	181
2005-09-28	البنية العربية	شركة مجموعة سفير العالمية للتجارة العامة والمعاملات د م	182
2005-10-05	البنية العربية	مجموعة المدني للتجارة العامة والمعاملات د م	183
2005-10-08	البنية العربية	مجموعة جمال بدر الموسى للتجارة العامة والمعاملات د م	184
2005-09-28	البنية العربية	شركة هيس انترناشيونال للتجارة العامة والمعاملات د م	185
2005-12-07	البنية العربية	شركة القنطرة والخميس التجارية د م	186
2005-12-07	البنية العربية	شركة السليل للتجارة العامة والمعاملات ش د م	187
2005-12-07	البنية العربية	شركة مجموعة الزاحم العالمية للتجارة والمعاملات د م	188
2005-12-07	البنية العربية	الشركة الأولى للاعمار للتجارة العامة والمعاملات د م	189
2005-12-07	البنية العربية	شركة العمارة التراثية للتجارة العامة والمعاملات د م	190
1994-06-05	البنية العربية	مؤسسة السور البيروت للتجارة العامة والمعاملات	191
2002-03-18	البنية العربية	شركة الخدمات المتكاملة للمعاملات المتكاملة والاتات الطبية د م	192
2006-01-30	البنية العربية	شركة حراي الوطنية للتجارة العامة والمعاملات د م	193
2006-01-30	البنية العربية	شركة بيمو لد للتجارة العامة والمعاملات د م	194
2006-01-30	البنية العربية	مؤسسة موسى عبد الحسين بعين التجارية	195
2006-01-30	البنية العربية	شركة تشهب للمعاملات د م	196
2006-01-30	البنية العربية	مؤسسة سالم العنجد للتجارة العامة والمعاملات	197
2006-06-12	البنية العربية	مؤسسة البحر الأهلية للتجارة العامة والمعاملات	198
2006-05-12	البنية العربية	شركة اسماة البيرة للتجارة العامة والمعاملات د م	199
2006-03-13	البنية العربية	شركة العابد للتجارة العامة والمعاملات العامة ومنزل المتكاتف د م	200
2006-03-12	البنية العربية	شركة الهيكال العالي للتجارة العامة والمعاملات د م	201
2006-03-12	البنية العربية	شركة الهيكال الذهبى للتجارة العامة والمعاملات د م	202
2006-05-07	البنية العربية	شركة ويزة للتجارة العامة والمعاملات د م	203
2006-05-07	البنية العربية	شركة الوفاي الكونية للتجارة العامة والمعاملات د م	204
2006-05-07	البنية العربية	شركة أساسس لبى للتجارة العامة والمعاملات ش ت	205
2006-05-07	البنية العربية	شركة الصبية الفنية للتجارة العامة والمعاملات د م	206
2006-05-07	البنية العربية	شركة الاتحاد العمريش للتجارة العامة والمعاملات ش ت	207
2006-06-04	البنية العربية	شركة مجموعة كأم انترناشيونال للتسويق والتجارة العامة والمعاملات	208
2006-06-04	البنية العربية	شركة الحرمين العميرة للتجارة العامة والمعاملات د م	209
2006-06-04	البنية العربية	مجموعة بن مروق العالمية للتجارة العامة والمعاملات د م	210
1993-01-06	البنية العربية	مؤسسة المحرق للتجارة العامة والمعاملات	211
2006-11-08	البنية العربية	شركة سكاكس للتجارة العامة والمعاملات د م	212
2006-11-08	البنية العربية	شركة الأيمن للتجارة العامة والمعاملات د م	213
2006-11-08	البنية العربية	شركة دنيا حرنيل للتجارة العامة والمعاملات د م	214
2006-12-10	البنية العربية	شركة الحشرم الدولية للتجارة العامة والمعاملات	215
2006-12-10	البنية العربية	شركة كويت سبور سيان سيمستر للتجارة العامة والمعاملات	216
2004-09-27	البنية العربية	شركة العبير للخدمات الفنية	217
2005-12-07	البنية العربية	شركة انشادات العميرة للتجارة العامة والمعاملات د م	218
2008-05-21	البنية العربية	شركة الأبحار العميرة للتجارة العامة والمعاملات د م	219
2007-02-12	البنية العربية	مؤسسة آيب العمريش للتجارة العامة والمعاملات	220
2007-06-25	البنية العربية	مؤسسة كويت ماركس للتجارة العامة والمعاملات	221

2007-02-12	الغنة الزريمة	شركة مجموعة الهاجرى المتشركة للبحارة العامة والمعلومات ت ب	222
2007-02-12	الغنة الزريمة	شركة انشابات البيرة للبحارة العامة والمعلومات د م	223
2007-02-12	الغنة الزريمة	المجموعة الاولى للبحارة العامة والمعلومات	224
2007-02-12	الغنة الزريمة	شركة مجموعة القائم للبحارة العامة والمعلومات د م	225
2007-03-19	الغنة الزريمة	شركة سيني امبراسون للبحارة العامة والمعلومات د م	226
2007-03-19	الغنة الزريمة	شركة ابراج عود العالم للبحارة العامة والمعلومات د م	227
2007-03-19	الغنة الزريمة	شركة تسمسان والسمن للبحارة العامة والمعلومات د م	228
2007-03-19	الغنة الزريمة	شركة المساريق العمومية للبحارة العامة والمعلومات د م	229
2008-05-21	الغنة الزريمة	شركة لوزر اتمامه للبحارة العامة والمعلومات د م	230
2007-04-09	الغنة الزريمة	شركة اولاد بدر المص للبحارة العامة والمعلومات ت ب	231
2007-05-07	الغنة الزريمة	شركة مجموعة المستعربون الطوبوا للبحارة العامة والمعلومات د م	232
2007-05-07	الغنة الزريمة	شركة الطبايا كسابا للبحارة العامة والمعلومات ت ب	233
2007-05-07	الغنة الزريمة	شركة الموجي المتحدة للبحارة العامة والمعلومات ت ب	234
2007-06-04	الغنة الزريمة	شركة الشعر الهندسة للبحارة العامة والمعلومات د م	235
2007-06-04	الغنة الزريمة	شركة التسهيلات المنجحة للبحارة العامة والمعلومات ت ب	236
2007-06-04	الغنة الزريمة	شركة جمال العالمية للبحارة العامة والمعلومات ت ب	237
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة المحجسين الدولية للبحارة العامة والمعلومات د م	238
2007-06-25	الغنة الزريمة	مؤسسة حيزر للبحارة العامة والمعلومات	239
2007-06-25	الغنة الزريمة	الشركة الكوسية للتعمير لتأمين للبحارة العامة والمعلومات وأعمال الخياطة والصفادة والتشطيب د م	240
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة المحر الدولية للبحارة العامة والمعلومات ت ب	241
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة بريق المنصهر للبحارة العامة د م	242
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة جلولاك كومستور اكسيس للبحارة العامة والمعلومات د م	243
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة الداهوم للبحارة العامة والمعلومات د م	244
2007-09-25	الغنة الزريمة	شركة الصناعات الناعية د م	245
2007-09-25	الغنة الزريمة	شركة كبر الكوسية للبحارة العامة والمعلومات	246
2007-11-06	الغنة الزريمة	شركة بريق امواج للبحارة العامة والمعلومات	247
2007-11-06	الغنة الزريمة	شركة البيرو الافله للبحارة العامة والمعلومات د م	248
2007-11-29	الغنة الزريمة	الشركة الكندية الدولية للبحارة العامة والمعلومات د م	249
2007-11-29	الغنة الزريمة	شركة المود الكوسية للبحارة العامة والمعلومات	250
2007-11-29	الغنة الزريمة	شركة مركز باسل الكويت البحاري الدولي د م	251
2007-03-19	الغنة الزريمة	شركة مجموعة المعدل المتشركة للبحارة العامة والمعلومات د م	252
2008-01-13	الغنة الزريمة	شركة التمساح البحري للبحارة العامة والمعلومات ت ب	253
2008-01-13	الغنة الزريمة	شركة معمار للمواد المخصصة د م	254
2008-02-12	الغنة الزريمة	شركة كويت كورس للبحارة العامة والمعلومات د م	255
2008-02-12	الغنة الزريمة	شركة مسكات للبحارة العامة والمعلومات د م	256
2008-02-12	الغنة الزريمة	شركة بريق المساهل التجارية العامة والمعلومات د م	257
2008-03-06	الغنة الزريمة	مؤسسة عمارت السعيد للمعلومات العامة للتأمين	258
2008-03-06	الغنة الزريمة	شركة البصرة التجارية د م	259
2008-05-21	الغنة الزريمة	شركة الكريمة للبحارة العامة والمعلومات ت ب	260
2008-05-21	الغنة الزريمة	شركة سمي كويت العالمية للبحارة العامة والمعلومات د م	261
2008-05-21	الغنة الزريمة	شركة باهر للبحارة العامة والمعلومات د م	262
2008-05-21	الغنة الزريمة	مؤسسة اكسيس للبحارة العامة والمعلومات	263
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة الديوان المتحدة للبحارة العامة والمعلومات د م	264
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة فجر الامان للبحارة العامة والمعلومات د م	265
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة العزيز العالمية للبحارة العامة والمعلومات ت ب	266
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة تيبيا للبحارة العامة والمعلومات د م	267
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة الاذى صحافة للبحارة العامة والمعلومات د م	268
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة العرض الكوسية للبحارة العامة والمعلومات د م	269
2008-05-28	الغنة الزريمة	شركة السند للبحارة العامة والمعلومات د م	270
2008-05-29	الغنة الزريمة	شركة الزرع للبحارة العامة والمعلومات د م	271
2008-06-11	الغنة الزريمة	شركة التبريد الدولية للبحارة العامة والمعلومات د م	272
2008-06-11	الغنة الزريمة	شركة شياطة مر الرضا للبحارة العامة والمعلومات د م	273
2008-06-11	الغنة الزريمة	الشركة البريطانية المتحدة للبحارة العامة والمعلومات د م	274
2007-06-25	الغنة الزريمة	شركة جلولاك كومستور اكسيس للبحارة العامة والمعلومات د م	275
2008-10-15	الغنة الزريمة	شركة مجموعة بارسود للبحارة العامة والمعلومات د م	276
2008-11-12	الغنة الزريمة	شركة المساريق الدولية للبحارة العامة والمعلومات	277
2008-11-12	الغنة الزريمة	شركة فرسان للبحارة العامة والمعلومات د م	278
2008-11-26	الغنة الزريمة	شركة لارناك للبحارة العامة والمعلومات د م	279
2008-11-26	الغنة الزريمة	شركة لوف عبد العزيز العالمية وشركة للبحارة العامة والمعلومات د م	280
2008-12-16	الغنة الزريمة	شركة الاستضافة الدولية للبحارة العامة والمعلومات د م	281
2009-12-16	الغنة الزريمة	مجموعة الزبرام العالمية للبحارة العامة والمعلومات د م	282
2009-12-16	الغنة الزريمة	شركة تيمو انترناشونال للبحارة العامة والمعلومات	283
2009-11-11	الغنة الزريمة	شركة بروك للبحارة العامة والمعلومات د م	284
2009-01-11	الغنة الزريمة	شركة في ابرياء للبحارة العامة والمعلومات د م	285
2009-01-28	الغنة الزريمة	مؤسسة البرانس للمواد البناء والمعلومات الانشائية	286
2009-01-28	الغنة الزريمة	شركة دل البحر للبحارة العامة والمعلومات د م	287
2009-01-28	الغنة الزريمة	شركة الاصلاح الدولية للبحارة العامة والمعلومات د م	288
1992-11-19	الغنة الزريمة	شركة مجموعة الازيمه المتحدة للبحارة العامة والمعلومات د م	289
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة الحداد الانشائية للبحارة العامة والمعلومات	290
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة فحة التسليم للبحارة العامة والمعلومات د م	291
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة الهندسة الاطاحة للبحارة العامة والمعلومات د م	292
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة الاستشاراتالمركية للبحارة العامة والمعلومات د م	293
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة دين للبحارة العامة والمعلومات د م	294
2009-03-04	الغنة الزريمة	شركة عمانان الكبرى للبحارة العامة والمعلومات د م	295
2009-03-11	الغنة الزريمة	شركة الهندسة الهيكلية للبحارة العامة والمعلومات د م	296
2009-03-11	الغنة الزريمة	مؤسسة التطوير للبحارة العامة والمعلومات	297
2009-03-11	الغنة الزريمة	شركة بيو الهوا للبحارة العامة والمعلومات ت ب	298
2009-04-01	الغنة الزريمة	مؤسسة سبلطان اسد سلطان للبحارة العامة والمعلومات	299



2010-05-05	القعة الرابعة	شركة يعمان الهندية للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	381
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة جوهرة برنس للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	382
2010-05-05	القعة الرابعة	مؤسسة سماري للتجارة العامة والمقاولات	383
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة سركوب الدولية للتجارة العامة والمقاولات	384
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة المستعمل الآون للمقاولات العامة ذ م م	385
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة مجموعة السباب المتأهله للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	386
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة اريج الحلقي للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	387
2010-05-05	القعة الرابعة	شركة برفلو المتحددة للتجارة العامة والمقاولات ذ م م	388

### الأوضاع السكانية والاجتماعية

## نتائج تعداد سكان الكويت لعام ١٩٥٧

التفصيلة عن اهم صفات سكان الكويت ، فان الدائرة ترحب ان يستفيد منها ويسترشد بها جميع المسؤولين والمختصين في عمليات التخطيط وتصميم المشروعات التي تهدف الى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان الكويت .  
ويرس الدائرة ان تلتقي اي اسئلة او استفسارات بخصوص عملية التعداد والنتائج التي تشتمل عليها هذه النشرة ، وتستشر الاسئلة والردود عليها في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) .  
والدائرة على استعداد لاعطاء نسخة من نشرتها الاحصائية لكل من يقدم لطلبها .

استمرت دائرة الشؤون الاجتماعية نشرة تعدد سكان الكويت بتداول الاحصائية التفصيلية الخاصة بنتائج تعداد سكان الكويت الذي اجري في اوائل سنة ١٩٥٧ .  
والجداول المعروضة في هذه النشرة تشتمل على توزيع السكان الكويتيين وغير الكويتيين في كل مدينة وقرية حسب النوع (ذكورا واناثا) والديانات والجنسيات وكذلك توزيعهم حسب النوع والاعمار والحالة العائلية والحالة الزوجية .  
كما تشتمل النشرة على توزيع السكان الغير كويتيين المولودين خارج الكويت حسب جنسياتهم وللدد التي اقاموها في الكويت .  
ولما كانت هذه هي المرة الاولى التي تنشر فيها مثل هذه المعلومات

رئيس الشؤون الاجتماعية

توزيع السكان حسب النوع والجنسيات			عدد السكان في كل مدينة وقرية			اسم المدينة او القرية
تعداد السكان	الجنسية		جملة السكان		المجموع	
المجموع	اناث	ذكور	اناث	ذكور		المجموع
١١٣٦٢٢	٥٤٤٦٨	٥٩١٥٤	٣٧٦٨٦	١٠٤٥٥١	٦٦٨٦٥	مدينة الكويت
٢٦٠٣٥	١٣٠٧	١٨٧٢٨	٦٧٨	٢١٣٧٨	١٤٦٠٠	شولهي الكويت
١٣٨٥	٦٣٣	٥٧٠٧	١٦٨٧	٤٠٧٥	٣٣٨١	السلية
١٨٠٥	١٨٠	١٦٢٥	٤٣٠	١٣٣٤	٩٠٤	برمس دايدع والبرنية
٢٠٠٨	٥٥٧	١٤٥١	١٣٨	٦٩٠	٥٥٢	التنطيس
٢١٤٥	٥٤٧	١٥٩٨	٣٥٥	١٠٦١	٧٠٦	القطان
١٨٢٩	١٤٨٣	٥٣٤٦	٣٢٦	٨١٠	٤٨٤	أبو حلينة والشفق
١٥١٧٣	٣٥٥٧	١١٦١٦	٢٩٧٨	٨٩٢٣	٥٩٤٥	التحليل
١٧٣٤	٨٧٦	٨٥٨	٧٠٩	١٨١٩	١١١٠	الشميه
١٥	٣	١٢	٢٢٢٣	٧٢٨٠	٥٠٥٧	الأحمدي
٤٤٣	٣٥	٤٠٨	٨١٨	١٧٩٣	٩٧٥	التوع
٨٣	٩	٧٤	٣١٢	٦٣٦	٣٢٤	الصفحة
١٩٩١٩	١٥٤١	١٨٣٧٨	٦٢٠	١٤١٧	٧٥٧	جيب الشيوخ
٤١٢٣	١١٤٢	٢٩٨٠	٢٦٦	٣٣٦١	١٧٣٥	الروانية
٢٦٣٦	٧٣٣	١٨٩٩	٨٦٨	٢١٥٣	١٢٨٥	أبرق خيطان
٣٤٥	٧٣	٢٧٢	٤٦٢	٩٥٠	٤٨١	مشرف والره
٢٢٦١	١٠١٦	١٢٤٥	٦٢٧١	١٤٧٨٤	٨٥١٣	حولي والفرقة الجارية
٦١٢	١٢١	٤٩١	١٩٦٥	٦٨٧٩	٤٩١٤	شيش البلدية
٧	١	٦	٩٨٣	٢٤٣٦	١٤٥٣	الجمرة
١٦٤	٧٦	٨٨	١٠٦٣	٢٤٤٢	١٣٧٩	نلكا
١٧	٩	٨	٧٦٥	٢١٢٢	١٣٥٧	مخالف متفرقة
٢٣	٩	١٤	٥٤١٤	١٥٦٧٩	٢٠٢٧٧	سكان الياضية
٣٠٦٤٧٣	٧٤٤١٥	١٣٢٠٥٨	٧٤٤١٥	٢٠٦٤٧٣	١٣٢٠٥٨	الجملة

١ تعداد السكان

احصاء ١٩٥٧ - الكويت اليوم

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	فاتحة
١١	تمهيد مبدئي
١٥	معيار و مفهوم المواطنة في الكويت - الامارة عند بدو الصحراء
٢٩	إغراق وطن: التغيير المنهجي لديمغرافية النسيج الاجتماعي الكويتي
٣٧	روما تسقط من جديد: الكويت تغرق في رمال الصحراء
٦٣	المعارضة الجديدة: توصيفها؛ مظاهرها؛ حللها
	محاولة سوسولوجية: فرضيات الصراع الاجتماعي المحلي ومحددات إسقاطاته
٧٥	السياسية والاقتصادية
١٠١	حالة "الدمقرطة" في الكويت: قضايا؛ إشكالات!
١٢٣	النكوص عن الديمقراطية: إشكالية الفعل وردة الفعل!
١٤٣	نظرة على مركبات العقلية "البدوية"
	معارك البدو:
١٦٥	معركة الانتخابات الفرعية: تشاورية وليست فرعية... صبة! حقنه! لبن!
١٧٥	ملحق إضافي توضيحي
١٨١	الملاحق